وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

العنوان:

أسباب تأخر سن الزواج لدى المرأة العاملة

دراسة ميدانية بجامعة عمار ثليجي الأغواط

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع ودراسات ديمغرافية

إعداد الطالبتين:

- بوخاري إيمان مباركة
- قاسمي مسعودة

الأستـــــــاذة:

- خليفي حفيظة

لجنة المناقشة

الدكتورة عيساوة وهيبة ..... رئيسا

الأستاذة خليفي حفيظة ..... مشرفا

الأستاذة ليلى عــدة ..... مناقشا

السنة الجامعية 2015 – 2016

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبتوفيقه تتذلل الصعوبات واعتبارا من هذا لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة خليفي حفيظة التي ساعدتنا بتوجيهاتها العلمية والمنهجية في إنجاز هذا العمل

ونشكر جزيل الشكر كل من قدم لنا يد العون لإتمام هذا العمل المتواضع وإنجازه على أكمل وجه.

الإهداء

الحمد لله واهب النعم ومقرر الخير حيث كان ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للأنام

ومعلم الخلق حبيبي وقرة عيني محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من تلقيت على يديه دروس الصدق والأمانة واستلمت

من غرق جبينه لذة الكفاح وتحدي بيده النظيفة ضغوط الحياة ليمنحني الحياة الكريمة

والاستقرار أبي زياني

إلى منبع العطاء الذي تفجرت من صخورها ينابيع الحنان لتغمر سيول طفولتي

وشبابي ولتساب شلالاته عطفا أمي حفصة

إلى من أكبر بهم وأعتز بوجودهم وأشعر بالراحة والأمان بينهم أخي طاهر

وأخواتي فاطمة وبناتها شيماء ورانيا ، ونورة وابنها محمد عيسى ، وإلى عفاف،

بشرى

وإلى رفيقتي في هذا العمل العزيزة إيمان بوخاري

إلى صديقاتي العزيزات على قلبي ورفيقاتي في العمل: مريم، فوزية، نوال

وخطيبها أبوبكر، حورية ، فاطمة ل، فاطمة ب، أمينة ، وفاء ، مسعودة س، إلى الزملاء في العمل

عيسى ، عبد القادر، عبد الغاني ، زهير، حمزة

إلى كل من يمنحهم قلبي الحب والاحترام أقاربي ، وكل من قدم لنا يد العون

في إنجاز هذا العمل

مسعودة

إهداء

الحمد لله الذي أنار لنا درب الحياة بنور العلم وبفضله تم هذا العمل وصلى الله وسلم على حبيبنا المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام

إلى أول كلمة نطق بها لساني إلى منبع الحب والحنان أمي الغالية التي رافقتني بدعواتها والتي إن قدمت لها كنوز الدنيا وفيت

إلى الذي علمني أن العلم هو مستقبلي وحرص تربيتي وأنار طريقي إليك يا أبي العزيز أهديكما ثمرة نجاحي

إلى أخواتي العزيزات منال وابنها الغالي "عبد الرحيم" إلى الغالية "مسعودة" وأولادها أميرة ، إيناس، محمد وأنس

وإلى أعز أخت على قلبي الغالية "ملاك" حفظها الله ورعاها

إلى إخوتي الأعزاء العيد وعيسى

إلى جدّي وجدتي رعاهما الله

إلى كل الأخوال والخالات والأعمام والعمات

كما أهدي عملي هذا إلى رفيقة دربي في هذا العمل "مسعودة" قاسمي إلى الصديقات نوال وفوزية إلى صديقتي الغالية لطيفة من بوسعادة

إلى الغالية والعزيزة والأخت الثانية "ليلى بن يطو"

إلى كل طلبة سنة ثانية ماستر دراسات ديمغرافية دفعة 2016/2015

إلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم لساني

إيمان

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة: ..... أ

البناء المنهجي للدراسة

2- إشكالية الدراسة 4

3- فرضيات الدراسة 5

4- أسباب اختيار الموضوع وأهميته 5

5- أهداف الدراسة 5

6- تحديد المفاهيم والمصطلحات 6

7- الدراسات السابقة 9

8- المقاربة السوسيولوجية للموضوع 16

9- صعوبات الدراسة 21

الفصل الأول تأخر سن الزواج

1- تأخر سن الزواج والعنوسة 24

1-1 مفهوم تأخر سن الزواج: 24

2-1 اتجاهات تأخر سن الزواج 25

2- أسباب تأخر سن الزواج 27

1-2 الأسباب الاقتصادية لتأخر سن الزواج 27

2-2 الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى تأخر سن الزواج الأول 34

3-2 العادات والتقاليد المسببة لتأخر سن الزواج: 36

4-2 تكاليف الزواج: 40

5-2 البحث عن القرينة المناسبة: 41

6-2 ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة: 42

خلاصة الفصل: 44

الفصل الثاني عمل المرأة وتأخر سن الزواج

تمهيد: 46
1- أولا: خروج المرأة للعمل على الصعيد التاريخي: 47
1-1 التطور التاريخي لعمل المرأة: 47
2-1 أهمية العمل بالنسبة المرأة: 48
3-1 عمل المرأة في الإسلام: 50
2- دوافع خروج المرأة للعمل: 51
1-2 الدوافع الاقتصادية: 52
2-2 الدوافع الشخصية: 52
3-2 الدوافع الاجتماعية: 53
3- عمل المرأة وعلاقتهُ بالعنوسة: 53
1-3 الزواج والعمل: 53
خلاصة الفصل: 57

الفصل الثالث الجانب الميداني

تمهيد: 59
1- مجالات الدراسة 60
2- المناهج والأدوات المستخدمة: 62
3- العينة وطريقة اختيارها 64
4- وصف وتحليل الجداول الخاصة بالفرضيات 66
5- نتائج الدراسة: 87
6- الاستنتاج العام: 90
خاتمة الدراسة: 92
قائمة المراجع 94

قائمة الجداول

الجـــــــدول	صفحة
جدول رقم(02-01): تطور عدد الأفراد في المسكن والغرفة الواحدة ومتوسط حجم الأسرة	34
الجدول رقم 1: يمثل توزيع المبحوثات حسب الفئة العمرية:	66
الجدول رقم 2: يمثل توزيع المبحوثات حسب الأصل الجغرافي:	66
الجدول رقم 3: يمثل توزيع المبحوثات حسب الأقدمية في العمل:	67
الجدول رقم 4: المستوى التعليمي للوالدين:	67
الجدول رقم 5: يمثل توزيع المبحوثات حسب السن عند بداية العمل:	68
الجدول رقم 6: يمثل توزيع المبحوثات حسب تحقيق العمل لمتطلبات المرأة العاملة:	68
الجدول رقم 7: يمثل توزيع المبحوثات حسب ما حققته من إنجازات	69
الجدول رقم 8: يمثل توزيع المبحوثات حسب أسباب خروجهن للعمل	69
الجدول رقم 9: يمثل توزيع المبحوثات حسب ما إذا تقدم لهن شخص من نفس مجال العمل	69
الجدول رقم 10: يمثل توزيع المبحوثات حسب أسباب عدم تقدم الشباب	70
الجدول رقم 11: يمثل توزيع المبحوثات حسب نظرتهن لوضعهن كعازبات	70
الجدول رقم 12: العلاقة بين المستوى التعليمي للأم بالسن	71
الجدول رقم 13: يبين سن المبحوثات وعلاقته بالمستوى التعليمي للأب	72
الجدول رقم 14: علاقة عدم إتمام مشروع الخطبة بالأسباب	72
الجدول رقم 15: يمثل علاقة تقدم شاب من نفس مجال العمل بأسباب عدم تقدمه	73
الجدول رقم 16: علاقة تقدم شاب للخطبة بإتمام هذا المشروع	74
الجدول رقم 17: يبين علاقة اشتراط العمل على الخاطب بإتمام مشروع الخطبة	74
الجدول رقم 18: يمثل توزيع المبحوثات حسب المستوى الاقتصادي للأسرة:	75
الجدول رقم 19: يمثل توزيع المبحوثات حسب عدد أفراد العائلة:	75
الجدول رقم 20: يمثل توزيع المبحوثات عدد الأفراد العاملين في الأسرة (إناث، ذكور):	76
الجدول رقم 21: يمثل علاقة المستوى الاقتصادي للأسرة باشتراط المرأة للعمل بعد سن الزواج	76
الجدول رقم 22: يمثل توزيع المبحوثات حسب اشتراطهن للعمل بعد الزواج	77
الجدول رقم 23: يمثل توزيع المبحوثات حسب رأيهن حول كون العمل عائق أم لا أمام فرص الزواج	77

الجدول رقم 24: يمثل توزيع المبحوثات حسب تقدم شاب لخطبتهن؟	78
الجدول رقم 25: يمثل توزيع المبحوثات حسب إتمام مشروع الخطبة من عدمه	79
الجدول رقم 26: يمثل توزيع المبحوثات حسب أسباب عدم إتمام الخطبة	79
الجدول رقم 27: يمثل توزيع المبحوثات حسب قبولهن بشاب بطال لخطبتهن؟	79
الجدول رقم 28: يمثل توزيع المبحوثات حسب الشروط التي تفرضها الأسرة	80
الجدول رقم 29: يمثل توزيع المبحوثات حسب قيمة المهر المتداولة:	81
الجدول رقم 30: يمثل توزيع المبحوثات حسب رأيهن في قيمة المهر المتداولة	81
الجدول رقم 31: يمثل توزيع المبحوثات حسب رأيهن ما إذا كانت تكاليف الزواج المرتفعة هي سبب تأخر سن الزواج	82
الجدول رقم 32 : يمثل توزيع المبحوثات حسب الالتزامات التي تكلف الرجل أكثر.	82
الجدول رقم 33: يمثل توزيع المبحوثات حسب التعجيزات التي يضعها الرجل	83
الجدول رقم 34: يمثل توزيع المبحوثات حسب اشتراط السكن بعد الزواج	83
الجدول رقم 35: يمثل توزيع المبحوثات حسب مواصفات التي يشترطنها الرجل	84
الجدول رقم 36: يمثل توزيع المبحوثات حسب قبولهن بزوج أقل منهن في المركز المالي	84
الجدول رقم 37: يمثل توزيع المبحوثات حسب قبولهن بزوج أقل منهن في المستوى التعليمي	85
الجدول رقم 38: يمثل توزيع المبحوثات حسب رأيهن في كونهن متأخرات في سن الزواج	85
الجدول رقم 39: يمثل علاقة قيمة المهر والالتزامات التي تكلف الرجل	86
الجدول رقم 40: يبين علاقة الشروط المفروضة على الخاطب من طرف الأسرة بتأخر سن الزواج لدى المبحوثات	87

قائمة الأشكال

الشكـــــــــــل	صفحة
الشكل رقم (03 -01) : الهيكل التنظيمي للجامعة	64
الشكل رقم 02: يمثل توزيع المبحوثات حسب رأيهن حول كون العمل عائق أم لا أمام فرص الزواج	78
الشكل رقم 03: يمثل توزيع المبحوثات حسب الشروط التي تفرضها الأسرة	80

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الزواج من أهم النظم الاجتماعية التي تعمل على حفظ توازن وتماسك واستقرار المجتمع، فمن خلاله تنظم العلاقات الجنسية ويشعر كلا الجنسين بالسكن الروحي والطمأنينة، وتقوى الروابط الاجتماعية، ويتجنب الفرد والمجتمع الكثير من الآفات الاجتماعية التي من شأنها أن تهدم وتفتك ببنية المجتمع يقول الله تعالى: ﴿ **أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً** ﴾.

وبالرغم من أهمية الزواج للفرد والمجتمع على حد سواء، إلا أن التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية أدت إلى إحداث تغيرات هامة في نظام الزواج من حيث (السن، أسلوب الاختيار، المراسيم، السكن...) الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة العنوسة بين النساء والتعزب بين الرجال. تعتبر العنوسة من بين الظواهر الاجتماعية التي أصبحت تهدد الكثير من الدول العربية على وجه الخصوص، وإن اختلفت في حدتها من مجتمع لآخر تبعا للظروف الاجتماعية والثقافية والإقليمية وحتى الأمنية، هذا فضلا عن العادات والتقاليد الخاصة بكل بلد. واستفحال هذه الظاهرة أدى بالمختصين إلى دق ناقوس الخطر وذلك نظرا للنتائج السلبية الوخيمة المترتبة عنها على مستوى الفتاة نفسها وعلى المجتمع بصفة عامة، محاولين بذلك البحث عن الأسباب التي أدت إلى انتشارها وإيجاد الحلول للتقليل منها أو القضاء عليها نهائيا، وخاصة أن المجتمعات بدأت تشهد بالموازاة مع هذه الظاهرة انتشار انحرافات جنسية كالزنا، الاغتصاب...ولاشك أن موضوع العنوسة أصبح يحتل أهمية قصوى داخل منظومة المجتمع، التي يمكن أن تؤثر على بنياته ومقوماته واستقراره، شأنه شأن غيرها من الظواهر التي ترصد لها الدولة إمكانات مادية وبشرية لمواجهتها، كالبطالة، أزمة السكن... فأصبحت تتناوله شتى وسائل الإعلام السمعية، والبصرية، ومختصين من مختلف التخصصات: الدين، علم النفس، علم الاجتماع... ولعل ما أصبحنا نسمعه اليوم من إحصاءات مخيفة تذيعها جهات رسمية في مختلف الأمم، يحتم علينا الوقوف عند هذا الموضوع وقفة تأمل، لمعرفة خطورته وتأثيراته المستقبلية، حتى يمكننا تصنيفه ضمن أولويات ما يهدد المجتمعات. ناهيك عن الحالات التي نعيشها ونشاهدها بأم أعيننا، من بنات أسرنا وجيراننا، والتي تشعرك بالأسى والشفقة لما يعانيه جراء الآفة.

وعليه فقد قسمت الدراسة إلى جانب نظري وجانب ميداني. فأما الجانب النظري فقد قسم إلى فصلين:

الفصل الأول: ويتمثل في البناء المنهجي للدراسة الذي من خلاله مهدنا للموضوع المدروس، فتم تحديد الإشكالية ووضع فروض الدراسة ووضحت أيضا أهم الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع والأهمية التي تتضمنها الدراسة. كذلك قمت بتوضيح أهم الأهداف المرجوة من دراسة

هذه الظاهرة بالإضافة إلى ذكر بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تأخر سن الزواج لدى المرأة العاملة.

أما الفصل الثاني: المتمثل في تأخر سن الزواج حيث تناولنا فيه مفهوم تأخر سن الزواج ومفهوم العنوسة وأنواعها الاضطرارية والاختيارية، كما تطرقنا إلى اتجاهات تأخر سن الزواج وأسباب تأخر سن الزواج الأسباب الاقتصادية والأسباب الاجتماعية من بينها البطالة لدى الشباب والمسؤولية الاقتصادية لدى الأسرة وأزمة السكن والعادات والتقاليد وغلاء المهور وغيرها من الأسباب.

أما الفصل الثالث: فقد خصصناه لعمل المرأة حيث وضحنا خروج المرأة للعمل على الصعيد التاريخي والتطور التاريخي للعمل وأهميته النسبية للمرأة وعمل المرأة في الإسلام.

كما تطرقنا إلى دوافع خروج المرأة للعمل، الدوافع الاقتصادية والدوافع الشخصية والدوافع الاجتماعية وأخيرا عمل المرأة وعلاقته بالعنوسة.

البناء المنهجي للدراسة

1- إشكالية الدراسة

2- فرضيات الدراسة

3- أسباب اختيار الموضوع وأهميته

4- أهداف الدراسة

5- تحديد المفاهيم والمصطلحات

6- الدراسات السابقة

7- المقاربة السوسيولوجية للموضوع

8- صعوبات الدراسة

1- إشكالية الدراسة

لقد فقد الزواج المبكر مكانته في المجتمع الجزائري عموما والمجتمع الأغواطي خصوصا وهذا ما أدى إلى بروز ظاهرة تأخر سن الزواج الأول، وهي ظاهرة خطيرة لم يشهدها المجتمع الجزائري قديما بالشكل الذي تظهر فيه حاليا، ويزعم البعض أن بروزها هو نتيجة للتغيرات والتحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري ومست مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتأخر سن الزواج أصبح من المشكلات موضوع النقاش والدراسة في الدول العربية التي تعاني من هذه الظاهرة المنتشرة في صفوف شباب هذه الدول، وعليه فقد بلغ عدد العزاب في الوطن العربي عشرات الملايين من إجمالي عدد سكانه البالغ حوالي "352217000 مليون نسمة في عام 2009"[1]. ونجد من خلال التغيرات الحاصلة في المجتمعات العربية أنه تبعا لمجموعة من الأسباب مثل: السكن، البطالة، تدني الأجور، تكاليف الزواج المرتفعة، ارتفاع المهور وغيرها قد تدفع الشاب إلى تأجيل سن زواجه حتى تسمح ظروفه بذلك، وحين تسمح ظروفه يجد نفسه قد دخل في إطار العزوبة والأمر ذاته بالنسبة للإناث، فالتغير الاجتماعي الذي طرأ على المرأة جعلها أكثر تحررا عن السابق، فلم يعد يقتصر دورها على الإنجاب وتربية الأطفال ومسؤولية البيت ورعاية الزوج، فاليوم أصبح للمرأة أدوار جديدة غيرت تفكيرها نحو الزواج كمواصلة دراستها وخروجها للعمل في كل المجالات التعليم، الصحة، الهندسة، التجارة وحتى السياسة، مساهمة بذلك في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، ما يجعلها تكتسب أدوار جديدة إلى جانب رغبتها في تحقيق استقلال مادي واكتساب مكانة اجتماعية، كل هذه المؤشرات ساهت في انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج عند المرأة.

"وحسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر سنة 2008 أن هناك 11 مليون عانس في الجزائر وهناك 5 ملايين عانس تفوق 35 سنة وأن اليد العاملة النسوية تقدر بـــ2 مليون وأن هناك ***76%*** من النساء العاملات جامعيات و***49%*** موظفي القطاع العام من النساء فحسب المعهد الوطني للإحصاء، فإن عالم العنوسة تدخله سنويا حوالي 200 ألف فتاة.

وبشكل أخص بلغ عدد العازبات في ولاية الأغواط حسب الديوان الوطني للإحصاءات "61300 عانس أنثى في عام 2008.[2]

[1] جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، إصدارات الجامعة العربية، العدد 2، 2010، ص97.

[2] الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz.collections

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

-الإشكالية الرئيسية:

- **ما هي أسباب تأخر سن الزواج لدى المرأة العاملة؟**

الأسئلة الجزئية:

1) هل يمكن أن يكون العمل نفسه سببا في تأخر سن الزواج؟
2) هل تحمل المرأة العاملة للعبء الاقتصادي العائلي سبب في تأخر سن الزواج لديها؟
3) هل الشروط التي تفرضها الفتاة على الشاب لها علاقة بتأخر سن الزواج لديها؟

2- فرضيات الدراسة

الفرضيات:

1) العمل هو سبب في تأخر سن الزواج لدى المرأة العاملة.
2) تحمل المرأة العاملة للعبء الاقتصادي العائلي سببا في تأخر سن الزواج لديها.
3) يمكن أن تكون الشروط التي تفرضها الفتاة على الشاب سببا في تأخر سن الزواج لديها.

3- أسباب اختيار الموضوع وأهميته

1) <u>أسباب ذاتية:</u>

- إن أسباب اختيارنا للموضوع تنبع من أهميته، كما أن لوضع الذي آلت إليه حالت الفتيات والنساء دفعنا للقيام بهذه الدراسة ومحاولة التقرب منها في إطار سوسيولوجي.
- اهتمامنا بإحدى المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري بصفة عامة والمرأة العاملة بصفة خاصة.
- قريب من الواقع المعاش.

2) <u>أسباب موضوعية:</u>

سبب اختيار موضوع الدراسة كان للدوافع التالية:

- تفشي ظاهرة العنوسة بشكل ملفت للانتباه، الأمر الذي أصبح يتطلب منا الدراسة والمتابعة.
- قلة الدراسات الجزائرية التي تناولت هذه الظاهرة من حيث الطرح السوسيولوجي والاقتصار على الطرح الديني والنفسي.
- محاولة الكشف عن العلاقة المحتملة بين التغير الاجتماعي وظاهرة العنوسة.

4- أهداف الدراسة

- محاولة إعطاء تحليل سوسيولوجية للظاهرة، باعتبار أن علم الاجتماع علم يهتم بتناول المواضيع من جميع النواحي والجوانب، وهذا ا يعطي لنا صورة شاملة لطبيعة الظاهرة المدروسة.
- محاولة تطبيق ما تحصلت عليه من تكوين نظري وتطبيقي في ميدان علم الاجتماع.

– محاولة الوصول إلى قاعدة سوسيولوجية تشكل أفاقا للدراسات مستقبلا، وتؤدي إلى نتائج علمية.

5– تحديد المفاهيم والمصطلحات

تأخر سن الزواج – العنوسة – عمل المرأة

كما هو معروف أن كل دراسة يجب أن تحتوي على مفاهيم متبعة ويقوم الباحث بتحديد هذه المفاهيم حتى تكون دليلا للقارئ، أهم المفاهيم والمصطلحات التي سنقوم بتحديدها هي:

5–1) عمل المرأة:

1– عمل:

لغة: جمع أعمال، مصدر عمل، هو كل فعل بقصد أو فكر، عمل مهنة[1].

المفهوم الاصطلاحي: يقابل هذا المصطلح بالفرنسية ***travail*** هو جهد تطبيقي لفعل شيء ما، عمل يدوي أو عمل ذهني[2]. أما بالإنجليزية ***Works*** هو ذلك الجهد أو النشاط الذي يقوم به الإنسان، ويحصل مقابله على أجر من صاحب العمل[3].

يعرفه قاموس علم الاجتماع ***la Rousse*** أنه كل فعل جسماني يأتي عن قصد جمعة أعمال.

يعرفه هيلين فان فيلد وآخرون إن مصطلح عمل يشمل كل النشاطات النافعة اجتماعيا "إنتاج قيم استعمال أو تبادل"، والتي لها طابع الضرورة بالنسبة للفرد الذي يمارسها.

ويقصد بالعمل ما يعتبر منه يدويا أو بدنيا، أو ذهنيا، سواء أكان العمل حرفة حرة منزلية وغير منزلية أو كان بأجر أو بمرتب أو بالعمل أو بمكافأة أو المشاركة أي المساهمة في المؤسسة بالعمل أو الخبرة مقابل حصة من الأرباح، ويستوى كذلك أن يكون العمل زراعيا أو تجاريا أو صناعيا أو مهنيا أو غير مهني، طالما سمحت به طاقة المرأة وصلاحيتها لأدائه[4].

ويعرفه باركر بأنه: "نشاط يحدث في ظل ظروف توجد فيه المطالب، ويكون المجهود فيها موجها لإنتاج سلعة وخدمات، وعلى أنه كل نشاط اقتصادي يتسبب في إضافة عائد اقتصادي أو اجتماعي للأسرة، سواء أكان بشكل مباشر نقدي أو عيني أو غير مباشر بدون أجر"[5].

---

[1] تهامي محمد، تأخر سن الزواج لدى الإناث مذكرة ماستر في علم الاجتماع، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2012–2013، ص20.

[2] ***La Rousse librairie de la rousse, Paris, 1986, p1204.***

[3] سلوى عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل ، القاهرة، ط1، 2002، ص649.

[4] حسن عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ط، 1997، ص96.

[5] محمد تهامي، المرجع السابق، ص21–22.

و العمل هو أحد عناصر الإنتاج الأساسية، ويطلق هذا المصطلح على الخدمات الإنتاجية التي تتجسد في المجهود الجسماني البشري والمهارات والقدرات العقلية التي يستطيع الإنسان تقديمها لعمليات الإنتاج المختلفة[1].

و هو ذلك النشاط الواعي الهادف المبذول في عملية الإنتاج أي في استعمال أدوات الإنتاج من أجل تحول مادة العمل، فلا يمكن أن تتصور عملا خارج عملية الإنتاج المادية والمعنوية[2].

2- المرأة:

لغة: مشتقة من فعل مرء، ومصدرها المروءة، وتعني كمال الرجولة أو الإنسانية[3].

المفهوم الاصطلاحي: هي كائن بشري بطبيعتها رقيقة الخلقة يقتضي حالها الرفق والعطف والحنان[4].

المرأة هي عادة مرتبطة بالخدمة الداخلية للمنزل[5].

التعريف الإجرائي لعمل المرأة:

هو ذلك النشاط الذي يتطلب مجهود فكري أو بدني من طرف المرأة العاملة، والتي تقوم به داخل المؤسسة سواء أكان ذلك العمل ذهنيا، أو بدنيا أو هما معا في القطاعات الثلاث قطاع التعليم العالي قطاع الإدارة قطاع النظافة، ويكون مقابل ذلك حصولها على أجر معين بمعنى أنها تقوم بأعمال ووظائف متنوعة فيها إلى جنب مع شقيقها الرجل وذلك بهدف المساهمة في خدمة المجتمع وتصويره وتحقيق برامج التنمية في شتى المجالات ولاسيما في قطاع التربية.

3- العنوسة

المفهوم اللغوي: " عنست البنت عنسا وعنوسا بقيت طويلا بعد بلوغها بدون زواج فهي عانس وجمعها عوانس، عنست البنت البكر عنسا وعنوسا طال مكثها في بيت أهلها فهي عانس وهي البنت البالغة التي لم تتزوج أو الرجل الذي لم يتزوج جمعه عوانس وعنس وعنوس وأيضا العانس هو الجمل الثمين أو الناقة الثمينة .

المفهوم الاصطلاحي: من الناحية الاجتماعية فتؤكد الدكتورة عزة كريم رئيسة وحدة الأسرة بالمركز القومي للدراسات الاجتماعية والجنائية بمصر: "أن العنوسة مصطلح اجتماعي وليس لفظا علميا وبالتالي فهو متغير يتغير بتغير الظروف الاجتماعية والتطور الزمني للمجتمع[1].

---

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ب ط، 1980، ص479.

[2] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة العاصمة، الجزائر، ط2، ب س، ص122.

[3] علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، دار النشر، القاهرة، ط1، 1979، ص78.

[4] محمد بن سالم السيحاني، أستاذ المرأة، شركة الشهاب، الجزائر، ب س، ص2.

[5] ***La Rousse, op.cit., p185.***

المفهوم الإجرائي للعنوسة: تطلق على كل أنثى بلغت سن الزواج ولم تتزوج بعد ولم يسبق لها الزواج من قبل وبإمكانها الزواج بيولوجيا أي القدرة البيولوجية على الزواج وكذلك يرى المجتمع والقانون أن سن هذا الشخص هو مناسب للزواج وفي الجزائر ندرج العزاب عند كل الأشخاص الذين بلغوا سن 15عاما فأكثر ولم يتزوجوا بعد. أما العنوسة ديموغرافيا: " هي الحالة المدنية للمرأة الغير متزوجة التي تكون قد بلغت سن الزواج لكنها بقيت دون ذلك إلى ما بعد السن الثلاثين، أو الفتاة التي بلغت من العمر ما يقارب الثلاثين سنة وبقيت عازبة أي دون زواج ففي الجزائر تعتبر الفتاة عانسا في العواصم والمدن من بلغت الثلاثين فأكثر بينما في القرى والمداشر من بلغت الثالثة والعشرين فأكثر"[2].

المفهوم الإجرائي لتأخر سن الزواج:

حسب طبيعة دراستنا ومتطلباتها يمكننا تعريف تأخر سن الزواج إجرائيا بأنه كل الأشخاص الإناث اللاتي لم يسبق لهن الزواج مطلقا واللاتي بلغ سنهن 30سنة فأكثر ولم يتزوجن بعد.

العزوف عن الزواج:

وهي إعراض الشباب عن الزواج وذلك بسبب الشروط المادية لتحقيق الزواج، وارتفاع نسبة البطالة وأزمة السكن،...الخ، فالإعراض عن الزواج ليس من طبيعة الإنسان، ... ولكنه مخالفة وعناد وسوء تقدير يحتاج إلى معالجة لتفكير الشبان، ومعالجة المجتمع لتهيئة الظروف التي تساعد على الزواج[3].

المستوى المعيشي:

هو المعيار الذي تقاس به حالة المعيشة وذلك على أساس مقدار متوسط الخدمات التي يستطيع الفرد أو الأسرة الحصول عليها، ويعتمد في ذلك قياس المستوى المعيشي بـــأنواعه على أساليب علمية متعددة يمكن توضيحها كما يلي:

مؤشرات قياس مستوى المعيشة التي يمكن قياسها من خلال:

دخل الأسرة: وهذا المؤشر يعبر بشكل رئيسي عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الرئيسي لمستوى المعيشة، وهناك صعوبات تعترض هذا المؤشر منها تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة، والتباين

---

[1] المنجد في اللغة العربية، دار الشرق، بيروت، ط26، ب ت، ص533.

[2] شمس الدين الشيخ، تأنيس العوانس، دار النهضة للنشر، الجزائر، ب ط، ب ت، ص17.

[3] سناء أحمد أمين، الزواج بين النجاح والأزمة والفشل، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 2008، ط1، ص ص 139-141.

بين بالأسر من حيث حجمها وتركيبتها حسب العمر والجنس، إضافة إلى التغير في مستوى معيشة الأسرة التي قد لا يتطابق مع دخلها.

التعريف الإجرائي للعبء الاقتصادي

هو الحمل المادي الخاص بالعمال سواء ذكور أو إناث ذوي الأجور المنخفضة في ظل الأسعار المرتفعة الأمر الذي يجبر الكثير منهم للإنفاق على أسرهم وتخصيص جزء كبير من أجورهم لعائلاتهم، أي مسؤولية اقتصادية تجاه الأسرة.

6- الدراسات السابقة

قبل البدء بعرض شامل للموضوع لابد أن نعرج على بعض الدراسات السابقة والأبحاث التي تناولت موضوع تأخر سن الزواج لتكون القاعدة الأساسية التي نعتمد عليها في بناء موضوع دراستنا، وكان اعتمادنا لتحقيق ذلك بعض الدراسات التي قام بها باحثون عرب في دول عربية ومن بينها.

1) الدراسات العربية:

1-1) دراسة حنان محمد علي المطيري، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودي، على عينة من الشباب من مدينة جدة، مذكرة ماجستير ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، 2009.

الزواج هو الوسيلة الوحيدة لتكوين الأسرة وتهيئة الاستقرار الأسري للحفاظ على المجتمع ومده بالأفراد مما يسهم لاستمراره ولكن الظروف المعيشية فرضت خطرا يهدد المجتمعات الإسلامية باستهدافه للشباب المسلم وهو العنوسة.

وتأخر سن الزواج ظاهرة أفرزتها مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن في مصر سنة 2006 تسعة ملايين شاب وشابة فوق سن 35 سنة غير متزوجين فيهم 5.5 مليون شاب و 3.5 مليون شابة أي بفارق 2 مليون وتتزايد النسبة في الحضر نسبة إلى الريف مثلما ذكر الدكتور محمد المجذوب وذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة والسكن والمستوى التعليمي للإناث وتأخر مستوى دخل الأسرة وارتفاع نسبة الطلاق وتزايد الفقر، وفي السعودية هناك ما يقارب 5 مليون عانس، ونفس الأرقام موجودة تقريبا في جل البلدان العربية، وتبلغ نسبة العنوسة في الإمارات ***35%*** [1].

[1] دراسة حنان محمد علي المطيري، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودي، على عينة من الشباب من مدينة جدة، مذكرة ماجستير ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، 2009

مما أدى الباحثة إلى دراسة ظاهرة العزوف عن الزواج التي باتت تقلق المجتمع وترتبط ارتباطا ظاهرا بظاهرة العنوسة محاولة الوصول إلى رأي الدين وعلم النفس والاجتماع في ذلك باستخدام المنهج الوصفي أين طبقت استبانة على الشباب السعودي، وأثبتت في الأخير أن الانشغال بالحياة التكنولوجية، والعوامل الاقتصادية المؤدية إلى تأخر سن الزواج وتتمثل في ارتفاع تكاليف الزواج، وتدهور مستوى المعيشة، ومشكلة السكن، وأن الإناث أكثر تأثرا بالعوامل هذه من الذكور بالإضافة إلى أن الأصغر سنا هم من يتأثرون بهذه العوامل نسبة إلى من هم أكبر منهم سنا.

التعقيب: هي دراسة باللغة العربية عن العوامل التي تقف وراء عزوف الشباب عن الزواج تكمن أوجه الشبه بين دراستنا وهذه الدراسة في أن هذه الدراسة اهتمت وتطرقت لموضوع دراستنا ودراستنا لعينة الطلبة الجامعيين باستعمال تقريبا نفس التقنيات المنهجية من الملاحظة والاستمارة ونوع العينة "الطلبة الجامعيين".

2-1) دراسة محمد مرسي محمد مرسي، تأخر سن زواج الفتيات (العوامل الاجتماعية والاقتصادية)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2009

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلة تأخر زواج الفتيات وعلاجها.

انطلقت الدراسة من التساؤل التالي: ما هي أسباب ارتفاع حجم مشكلة تأخر زواج الفتيات في المجتمع السعودي؟ وما مظاهر هذه المشكلة؟ وما المشكلات الأسرية والنفسية للفتاة غير المتزوجة؟ وما هي الحلول المقترحة لهذه المشكلة؟

تكونت عينة الدراسة من 160 فتاة غير متزوجة تم اختيارهم بطريقة غير احتمالية (عمدية) من بين 300 فتاة غير متزوجة كانوا من الملتحقات بالبرامج التدريبية بمعهد الإدارة العامة، استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي المناسب لطبيعة الموضوع بالعينة العمدية من الفتيات غير المتزوجات استعمل الباحث في دراسته الاستبيان تضمن عددا ن الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة والموجهة للفتيات.

نتائج الدراسة:

- أسباب تأخر الزواج كما تراها الفتيات، بالنسبة للشاب السعودي:

عدد الباحث هنا مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي لها علاقة بالشاب من انخفاض مستوى الدخل الشهري وصعوبات الزواج كغلاء المهر وصعوبة إيجاد السكن بالإضافة إلى هروب بعض الشباب من مسؤولية الزواج...

أما بالنسبة للفتاة السعودية: فكانت الأسباب كالتالي:

رفض فكرة تعدد الزوجات، تأثير الفضائيات ، خوف من مسؤولية الزواج، عدم الرغبة في الارتباط بمن يعمل بوظيفة أقل دخلا.

أما بالنسبة للأسرة السعودية: فكانت:

إصرار المغالاة في المهور، تفضيل الزواج الداخلي،...

أما بالنسبة للمجتمع السعودي: عدم توفير مناصب الشغل، عدم تقديم المساعدات لمادية لمن يرغب في الزواج.

أما المظاهر التي تظهر جراء تأخر سن الزواج: فهي كالآتي:

زيادة الوزن والاهتمام بالموضة، زيادة المحادثات التليفونية...الخ من المظاهر النفسية والجسمية والاجتماعية والأسرية[1]

أما بالنسبة للحلول والمقترحات التي قام بطرحها الباحث: حيث أعطى مبحوثو الدراسة في جامعة نايف تصورا لمواجهة تلك المشكلات وتعديل اتجاهات الشباب نحو الاختيار الزواجي ومعاييره، تحديد الأدوار التي تقوم بها الأخصائية الاجتماعية والنفسية والداعية الإسلامي القيام بها ع الفتاة غير المتزوجة...

التعقيب: يكمن وجه الشبه بين دراستنا وهذه الدراسة في بحثهما عن أسباب تأخر سن الزواج واعتماد تقنية الاستبيان، واقتصار هذه الدراسة على فئة الفتيات دون الذكور واستخدامه للمسح الاجتماعي من أوجه الاختلاف.

2) الدراسات الجزائرية:

2-1) دراسة عمرية ميمون: تغير نموذج الزواج في الجزائر، مذكرة ماجستير في الديموغرافيا، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

التي أجرت دراسة على تغير نموذج الزواج في الجزائر انطلاقا من المسح الوطني حول صحة الأم سنة 1992 والمسح الجزائري حول صحة الأسرة 2002، وتطرقت الباحثة إلى نموذج زواج الأقارب بالإضافة إلى تغير سن الزواج في الجزائر وارتفاعهن وذلك لمعرفة المتغيرات الكبيرة التي حدثت في نموذج الزواج وذلك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا حيث أن الزواج الداخلي وبالرغم من أن الجزائر عرفت مجموعة من التغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلا أن إحصائيات 2002 تدل على ***30%*** من الزيجات تزوجوا زواج داخلي.[2]

انطلقت الدراسة من التساؤل التالي:

---

[1] دراسة محمد مرسي محمد مرسي، تأخر سن زواج الفتيات (العوامل الاجتماعية والاقتصادية)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2009.

[2] دراسة عمرية ميمون، تغير نموذج الزواج في الجزائر، مذكرة ماجستير في الديموغرافيا، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

ما هي أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاع سن الزواج الأول في الجزائر؟
وهل هناك اختلاف بين مناطق الوطن؟
وما هي محددات الزواج الداخلي؟ وما هي العوامل المشجعة على استمرار هذا النمط؟
وهل ارتفاع سن الزواج الأول قد يقلل من التوجه لاختيار شريك الحياة ضمن الأفراد الأقرباء؟
استخدمت الباحثة منهج تحليل للمحتوى للمسحين الذين قامت بهما الدولة سنتي 1992 و2002.
حيث قامت الدولة بإجراء مسح وطني حول صحة الأم والطفل سنة 1992 وذلك من خلال اختيار عينة حجمها حوالي 6000أسرة معيشية وقد انقسم الاستبيان إلى أربع محاور.

- **المحور الأول:** يتعلق بمحور الأسرة
- **المحور الثاني:** خصائص السكن.
- **المحور الثالث:** صحة الأم.
- **المحور الرابع:** صحة الطفل.

أما الخطوات المتبعة فقد قامت الدولة بالقيام بـــ485 معاينة أولية وحوالي 1410 معاينة ثانوية (منطقة، عد) وحيث تم إجراء حصر شامل لأربع طبقات تم تقسيم المجتمع إليها، التجمع الحضري الذي يزيد 1000 نسمة سنة 1987، والتجمعات التي تتراوح ما بين 50 و100 ألف نسمة، وباقي التجمعات الحضرية، ثم طبقة التجمعات الريفية.
وتم اختيار عينة من الأسر 7/1 سواء في الريف أو الحضر وبالتالي حصلوا على عينة 20 أسرة في كل وحدة حضرية، و13 أسرة في كل وحدة ريفية وفي الأخير بلغ حجم العينة 6694 أسرة اختيرت بطريقة العينة العنقودية شملت هذه العينة 5881 امرأة متزوجة استمرت فترة المسح من 1992/05/20 إلى غاية 1992/08/08.
أما المسح الثاني الذي قامت بتحليله باحثتنا هو المسح الوطني حول صحة الأسرة 2002، حيث تم اختيار 41021 مقاطعة موزعة على أرض الوطن، تم سحب 510 وحدة أولية و10200 وحدة ثانوية بمعدل 20 أسرة لكل مقاطعة توسع حجم العينة إلى 20400 أسرة، منهم 16633 امرأة في سن الإنجاب منهم ***%55.5*** عازبا وتضمن المسح استبيانات مختلفة.

1- متعلقة بالسكن وخصائصه.
2- الصحة الإنجابية للمرأة، وأخرى اختيارية، قسمت:
   - استبيان خاص بالنساء في سن اليأس.
   - موجه لفئة الشباب 15-29 سنة.
   - فئة الشيوخ أكثر من 60 سنة.

ومن خلال تحليل الباحثة للنتائج التي توصل إليها المسحان توصلت إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتغيرة تساهم في ارتفاع سن الزواج عند الجنسين من خلال مثلا: تطور التعليم وانتشاره لدى الإناث الذي كان له الأثر الواضح في تأخر سن الزواج.

بالإضافة إلى التعليم فهناك العوامل الاقتصادية التي لها الدور الكبير في تأخر سن الزواج خاصة بعد تراجع شبكة العلاقات الاجتماعية.

وانتشار نمط اقتصادي جديد يقوم على الاستقلالية الفردية والعمل المأجور واستبدال أشكال الأسرة الممتدة بنموذج الأسرة النووية التي تسعى لتحقيق ظروف معيشية أحسن، وتكوين هذه الأسر يتطلب عوامل عديدة أهمها السكن المستقل الذي يتطلب أموالا طائلة ووقتا طويلا للحصول عليه إضافة إلى تكاليف الزواج التي تثقل كاهل الشباب المقبل على الزواج بالإضافة إلى عمل المرأة الذي حققت فيه نسب ضئيلة في أنه عامل من عوامل تأخر سن الزواج.

بالإضافة إلى تغير سن الزواج الداخلي الذي بقي الشعب الجزائري محافظا عليه وانخفض بنسبة قليلة لأنه لا زال مترسخا لدى الشعب، إن نمط الزواج الداخلي مرتبط بشكل وطيد بسن الزواج فالزواج المبكر غالبا ما يكون فيه الاختيار محدد داخل القرابة.

التعقيب: هي دراسة باللغة العربية عن تغير نموذج الزواج في الجزائر من خلال ظاهرتين سن الزواج، والزواج الداخلي حيث ساعدتنا هذه الدراسة في جمع معلومات إحصائية عن سن الزواج بالجزائر. تكمن أوجه الشبه بين دراستنا وهذه الدراسة في أن هذه الدراسة اهتمت وتطرقت لموضوع دراستنا من خلال تحليل بيانات لمجموعة من المسوح الجزائرية. تكمن وجوه الاختلاف في أن هذه الدراسة اعتمدت تحليل البيانات أما نحن فنستعمل أسلوب العينة والمعاينة، بالإضافة إلى اهتمامها بموضوعين سن الزواج والزواج الداخلي، بينما موضوع دراستنا يهتم فقط بتأخر سن الزواج.

3) الدراسات الأجنبية

3-1) دراسة الباحث أجبيلو

الذي أجرى دراسة تحليلية مقارنة لتغير سن الزواج الأول في دول المغربي العربي (الجزائر، تونس، المغرب) ما بين 1970، و1980 وجاءت الدراسة في 04 فصول.

انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

بالنسبة لسن الزواج:

- انتشار التعليم ساهم في رفع سن الزواج
- تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية له أثر واضح في ارتفاع سن الزواج.
- بالإضافة إلى عامل الهجرة.[1]

أما فيما يتعلق بالاختيار:

- رقابة الأهل تقلصت، وتدخلهم في الزواج تراجع مما أدى إلى تأخر سن الزواج وكذا تقلص الفوارق العمرية بين الأزواج.

في الفصل الثالث توجه الباحث إلى سرد أهم العوامل التي ساهمت في رفع سن الزواج والتي من أهمها زيادة التحضر وانتشار التعليم خاصة لدى الإناث والذي يعتبر بوابة للدخول إلى سوق العمل، ومكان الإقامة والنشاط الاقتصادي، ومكان الإقامة ريف أو حضر والنشاط الاقتصادي (زراعي أو غير زراعي) حيث توصل إلى أن أهل الريف عندهم الزواج مبكر على القاطنين بالحضر والزراعيين يتوجهون إلى الزواج المبكر عكس غير الزراعيين.

وفي الأخير خلص الباحث لمجموعة من النتائج:

هو أن الزواج المبكر في انخفاض مستمر لكن مع وجود اختلافات واضحة بين الدول فالجنوب الجزائري والمغربي لا يزال متمسكا بالنمط التقليدي (زواج مبكر ضمن الأقارب)، أما أهم العوامل المرتبطة بتغير سن الزواج أدرج الباحث ثلاث متغيرات رئيسية وهي مستوى التعليم، مكان الإقامة، النشاط الاقتصادي، فمستوى التعليم يتماشى إيجابا مع سن الزواج أي كلما ارتفع مستوى التعليم ارتفع سن الزواج، والزواج يختلف حيث مكان الإقامة ريف أو حضر فالريف لا زالت العادات والتقاليد والقيم المتعلقة بالزواج تشجع على الزواج المبكر في حين أن الحضر يشهد ارتفاعا لسن الزواج، ويسهم نوع النشاط الاقتصادي بالمثل فذوي النشاط الزراعي يتزوجون في سن مبكرة عكس غير الزراعيين الذين يؤخرون الزواج.

[1] ***Ajbilou Aziz, Analyse de la variabilité spatio-temporelle de la primo-nuptialité au magreb, Belgique : academic bruyhaut, 1998.***

من الملاحظ أن الدراسة أجريت في الفترة التي تلت استقلال هذه الدول مباشرة حيث أن النظم آنذاك كان هدفها بعد الاستقلال نشر التعليم وهو ما أثر على سن الزواج، أما المشكلة الاقتصادية فلم تكن بالحدة التي يتميز بها وقتنا الحالي، نظرا للنمو السكاني الكبير وارتفاع البطالة وأزمة السكن.

التعقيب: هي دراسة باللغة الفرنسية عن تغير نموذج الزواج بدول المغرب العربي، والعوامل التي تساهم في تأخر سن الزواج، ساعدتنا كثيرا في بناء أبعاد ومؤشرات فرضياتنا، تكمن أوجه الشبه بين دراستنا وهذه الدراسة في أن هذه الدراسة اهتمت وتطرقت لموضوع دراستنا من خلال تحليل بيانات لمسوح في دول المغرب العربي.

تكمن وجوه الاختلاف في أن هذه الدراسة اعتمدت تحليل البيانات أما نحن فنستعمل أسلوب العينة والمعاينة.

3-2) دراسة ميريام ماكس 2011

عوامل تأخر سن الزواج في مصر ميريام ماركس سنة 2011 حيث ترى الباحثة أن تأخر سن الزواج في الوطن العربي في ارتفاع مستمر وخاصة لدى الذكور نظرا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالوطن العربي ككل ومصر خاصة كالانفجار الديموغرافي وتزايد نسبة الشباب غير المتزوج، البطال، ومشكل السكن، فتطرح إشكاليتها على النحو الآتي: هل تؤثر المشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها الدول العربية على السياسات الداخلية لهذه البلدان؟[1]

قامت الباحثة بسرد قصة مجموعة سبتمبر الأسود وهي مجموعة من الإرهاب في نظرنا تم إنشاؤها من طرف حركة فتح الفلسطينية على يد الراحل ياسر عرفات وذلك لمجابهة العدوان الإسرائيلي وهاته المجوعة التي نجحت في العديد من المواجهات أمام العدو ولكن تم التلاعب بأهداف تلك المجموعة من طرف الإعلام الخبيث حيث أصبحت هذه المجموعة مجموعة إرهابية أين اغتالت آنذاك الوزير الأول الأردني سنة 1971 واختطافها لمجموعة من اللاعبين الأولمبيين في أولمبياد ميونيخ 1972، ولكن تم القضاء على هذه المجموعة من خلال تزويجهم ووعدهم بإنشاء عائلات ومنازل وتوفير لهم فرص الشغل، وبعد فترة تم تجريب محاولة لإغواء الشباب الذي كان معظمه أعضاء لهذه المجموعة سبتمبر الأسود إلى إعادة إنشاء المجموعة فرفض معظم الأعضاء ورفض الشباب ترك عائلاتهم، كما سردت أسباب ثورة الياسمين في تونس والثورات العربية التي كان سببها في نظر الباحثة انتحار الشاب محمد البوعزيزي لتفشي الكثير من مظاهر الفساد في بلاده

[1] ***Determinants of Delayed Male Marriage in Egypt. By Miriam Marks, in avecina : the standford journal on Muslim affairs, 2011.***

وباقي البلاد العربية، وتعتبر الباحثة أن الزواج لا يفارق ذهن الشاب المسلم، وتعتبر الزواج من أهم الحلول للقضاء على المشاكل الاجتماعية، لذا لابد من تسهيل وتيسير أمور الزواج للشباب.

استعملت الباحثة منهج تحليل بيانات لمجموعة من الدراسات العربية عن أسباب تأخر سن الزواج في البلاد العربية خاصة المصرية منها، كدراسة أسد راق ومحمد رمضان مصر سنة 2008، وأسد راقي وسامي زواري 2002 بالمغرب، وعبد الهادي مجدي 2008 بمصر...الخ، وتوصلت في الأخير إلى أن المستوى التعليمي له دخل في تأخر سن الزواج بالإضافة إلى البطالة والسياسات التشغيلية، وارتفاع المستوى التعليمي للإناث، والتغير الحاصل في الأسرة العربية من خلال البنية والوظائف، والفرق بين القطاعين الحضري والريفي، حيث ترى أن معظم المشاكل تدور في فلك سبب تأخر سن الزواج، وأن تيسير أمور الزواج يحافظ على تماسك المجتمع والحفاظ على قيمه وتقاليده، والحد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تتخبط في المجتمعات العربية.

التعقيب: هي دراسة باللغة الإنجليزية عن تأثير تأخر سن الزواج في سياسات البلدان، مستدلة بذلك عن الثورات التي ضربت معظم الدول العربية، حيث ترى الباحثة أنه كان يمكن تفادي حدوث بما يسمى الربيع العربي في حال توفير للشباب العربي مستوى معيشي جيد، وبالتالي تيسير الزواج، تكمن أوجه الشبه بين دراستنا وهذه الدراسة في أن هذه الدراسة اهتمت وتطرقت لموضوع دراستنا من خلال تحليل محتوى للثورات والأحداث التي تحصل في مصر والوطن العربي، تكمن وجوه الاختلاف في أن هذه الدراسة اعتمدت تحليل البيانات أما نحن فنستعمل أسلوب العينة والمعاينة.

7- المقاربة السوسيولوجية للموضوع

لقد تعددت النظريات الاجتماعية التي تجعل من القيم الاجتماعية داخل النسق الأسري موضوعا لدراستنا بتعدد اتجاهاته الفكرية واختلاف أهدافه العلمية وعلى ضوء هذا سنتطرق إلى بعض النظريات التي أرى أنها تخدم موضوع الدراسة لأنها هي الأساس في توجيه موضوعنا الذي نحن بصدد دراسته.

1) النظرية البنائية الوظيفية:

تمثل البنائية الوظيفية أحد الاتجاهات الهامة في علم الاجتماع المعاصر، وهو اتجاه قيم وحديث في نفس الوقت تتأصل جذوره في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وقد كسب تأييدا كبيرا في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وتبناه حديثا كل من بارسونز وكنجرلي دافيز روبرت ميرتون، جورج هومانز وستفنسون وآخرون...

وتدور فكرة هذه النظرية حول تكامل الأجزاء في كل واحد، بتحليل العلاقة بين الأجزاء والكل، بمعنى أن كل عنصر في المجموعة يساهم في تطور أو صيانة الكل، فأصحاب هذه النظرية يرون أن الأفراد والجماعات أو أي نظام أو نسق اجتماعي يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، وكل

جزء من أجزاء النسق يكون وظيفيا، كجسم الإنسان الذي يتكون من أعضاء، وكل عضو –جزء– له وظيفة.

ويهتم هذا الاتجاه بدراسة العلاقات القائمة بين العناصر داخل أجزاء البناء الكلي، ويتضمن مستويين من التحليل، يتضمن الأول التحليل الوظيفي وهو أسلوب منهجي، أما الثاني فيتمثل في التحليل السوسيولوجي وهو أسلوب تفسيري، وعليه يتم تفسير السلوك من خلال وظيفته في البناء الاجتماعي وصلته بالنظم وأنماط السلوك الأخرى. ويعرف هذا الاتجاه بالنظرية البنائية الوظيفية بسبب استخدام مفهوم البناء والوظيفة في تحليلاته، وتشير الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء للكل، وفي نفس الوقت تؤكد على ضرورة تكامل الأجزاء في إطاره الكلي للمحافظة على النسق الاجتماعي خلال قيام أجزاءه بوظائف أساسية لتقوية الكل، فالوظيفة هي الدور الذي يقوم به البناء الفرعي أو النسق الفرعي في البناء الاجتماعي الشامل"[1].

"أما البناء الاجتماعي فيقصد به مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية، فثمة مجموعة أجزاء مترتبة متسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي وتتحدد بالأشخاص والزمر والجماعات، وما ينتج عنها من علاقات وفقا لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها الكل، وهو البناء الاجتماعي"[2].

ويراعي الاتجاه الوظيفي في دراسته لأي نسق اجتماعي ما تقوم به الوحدة البنائية داخل النسق من أجل تدعيم استمراره وبقائه، والإسهام الذي تقدمه هذه الوحدة قد يدرك مباشرة أو قد يتحقق بطريقة غير مباشرة، حيث يطلق ميرتون على الأولى الوظائف الظاهرة وعلى الثانية الوظائف الكامنة.

ويعتمد الاتجاه الوظيفي في دراسته وتحليلاته على ثلاث مسلمات أساسية هي:

1– كل مجتمع ينظر له على أنه كل أي نسق.

2– كل جزء في النسق يتأثر بالأجزاء الأخرى وكذلك فإن التغير في أحد الأجزاء من شأنه أن يحدث تغيرات في الأجزاء الأخرى.

3– النسق في حالة من التوازن الديناميكي المستمر، لذلك فإن التغير يحدث في حدود.

النظرية البنائية الوظيفي في دراسة الأسرة والزواج:

"يعد الزواج نقطة البداية لتكوين أسرة وهذه الأخيرة هي الخلية الأولى لبناء المجتمع فالأسرة من أهم المواضيع التي تناولها علماء الاجتماع منهم أصحاب الاتجاه الوظيفي بحيث يرون أنها الوسط

---

[1] طلعت إبراهيم لطفي، كمال الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، القاهرة، دار غريب، ب ط، 1999، ص76.

[2] عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات في نظرية في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب ط، 1995، ص133.

الطبيعي الاجتماعي الأول الذي ينشأ فيه الفرد ويتلقى المكونات الأولى للثقافة واللغة والتراث الاجتماعي.

وينظر هذا الاتجاه للأسرة كنسق اجتماعي حيث يعرف النسق بأنه :وحدتان أو أكثر مترابطة بحيث إذا حدث تغير في أي وحدة منها يتبع ذلك بالضرورة تغير في حالة الوحدة الأخرى مما يتبعه أيضا تغيرا في الوحدات التالية[1].

ولابد لتكوين النسق –الأسرة– أن يتحقق التفاعل بين وحداته، ويكون التمايز بين أحد أو أكثر من الأعضاء نسقا فرعيا مثل: زوج–زوجة، أب–ابن، جد–حفيد.

ويهتم هذا الاتجاه في دراسته للأسرة بالتركيز على ثلاثة مراحل أساسية وهي:

1) وظائف الأسرة بالنسبة للمجتمع ككل.
2) وظائف الأنساق الفرعية للأسرة ككل، وبالنسبة لبعضها البعض
3) وظائف الأسرة بالنسبة لأفرادها باعتبارهم أعضاء فيها"[2].

"ومحور اهتمام النظرية البنائية الوظيفية في دراستها للأسرة، يرتكز على المستويات التالية:

المستوى الفردي–شخصية الفرد–مهام الأسرة المجتمعي، وتركز خاصة على دوافع الفاعل في الموقف كما فسره ماكس فيبر وتالكوت بارسونز، إذ يفهم السلوك في نطاق معناه الذاتي عند الفاعل والأفراد"[3].

"فالأفراد من وجهة نظر أصحاب النظرية الوظيفية يمارسون أنواعا شتى من الأفعال وأثناء أدائهم يتبادلون العلاقات فيما بينهم"[4].

إن الأسرة تعد من أهم الجماعات التي تساعد على توفير جو اجتماعي للفرد لأن البيئة الأسرية تسودها العديد من العلاقات الاجتماعية، هذه العلاقات تساهم في بناء شخصية الفرد وتحقيق ذاتيته نظرا لما تقوم به من وظائف أساسية ومهام جوهرية، كما أن الفرد الذي يعتبر الوحدة البنائية التي تتكون منها الأسرة له أهمية من خلال أدواره الاجتماعية وتفاعلاته التي يقوم بها داخل المجتمع كالزواج الذي يعتبر من أهم العمليات الاجتماعية التي تفسر مفهوم العلاقة الاجتماعية لأنه يعتبر وظيفة اجتماعية تساهم في بقاء الأسر والمجتمعات وتحقق التوازن والتكامل للنسق العام للمجتمع، فكل عنصر في النسق الفرعي يساهم في صيانة النسق الكلي أي أن الزواج لكونه فعل اجتماعي يساهم في بقاء الأسرة كنسق فرعي والأسرة بدورها تساهم في بقاء المجتمع كنسق كلي ونظرا

---

[1] عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، القاهرة، دار الوفاء، ب ط، 2002، ص81.

[2] سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة، دار المعرفة، ط1، ب س، ص15.

[3] معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، عمان، دار الشروق، ب ط، 1994، ص34.

[4] إحسان محمد الحسن، مدخل إلى علم الاجتماع، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1988، ص129.

لأهمية الزواج كقيمة اجتماعية جوهرية فإنه وبفعل التغير الاجتماعي طرأ على الأسرة عموما والزواج خصوصا عدة تغييرات تسببت فيها أنساق أخرى كالنسق الاقتصادي والنسق الثقافي هذه التغيرات أدت حسب وجهة نظر روبرت ميرتون إلى خلل وظيفي بحيث يقول ميرتون أن أي خلل في أحد الأنساق الفرعية يؤدي إلى خلل في الأنساق الأخرى وبالتالي خلل في النسق الكلي. المجتمع وللتوضيح أكثر فإن موضوعنا يتفق مع هذا التصور النظري بحيث أن الخلل في النسق الاقتصادي بظهور وتفشي ظاهرة البطالة وانخفاض الأجور أثر على النسق الاجتماعي الفرعي بتأخر سن الزواج الأول لدى الذكور هذا الخلل أفرز مشكل اجتماعي يرى علماء الاجتماع أنه أكبر خلل وظيفي يهدد بناء الأسرة. هذا وبالإضافة إلى الخلل الذي حدث على مستوى النسق الثقافي فترة التعليم وخاصة التعليم العالي أثر بدوره على النسق الاجتماعي بتأخر سن الزواج لدى الجنسين وهنا نستنتج أن نظرية الأنساق ترى أن أي خلل يحدث على مستوى النسق الفرعي يؤثر على النسق العام ولتحقيق التوازن بين الأنساق كان لزاما الحفاظ على البناء الاجتماعي وخاصة جملة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وفي جميع المستويات المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.

نظرية التغير الاجتماعي: يهتم علماء المجتمع بدراسة التغير الاجتماعي اهتماما كبيرا. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها كون موضوع التغير الاجتماعي من الموضوعات المحورية التي تلتقي عندها معظم فروع علم الاجتماع بالإضافة أن التغير في عالمنا المعاصر قد اتخذ اتجاها سريعا، وأصبحنا نعيش في عالم لا يستطيع فيه أي شخص أن يلاحق التغيرات التي تحدث فيه يوما بعد يوم، ومن الطبيعي أن يواجه علم الاجتماع هذه التغيرات المتلاحقة باهتمام علمي لموضوع التغير الاجتماعي.

مفهوم التغير الاجتماعي:

نعرف التغير الاجتماعي بأنه كل: "تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو في الوظيفة خلال فترة زمنية محددة. ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائيا ووظيفيا فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لابد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة. ويتطلب التغير في ميدان الحياة الاجتماعية ضرورة تكيف الأفراد لمقتضياته ووفقا لما يتطلبه من مستحدثات، لأنهم إذا وقفوا جامدين غلبوا على أمرهم والتمسوا الفرار من ضغوط البيئة، ومعنى هذا أن الأفراد يجب أن يكونوا أدوات حية في مرونة لدواعي التغير حتى يمكنهم مسايرة ركب الحضارة وعجلة التقدم"[1].

[1] موسى أبو حوسه، التغير الاجتماعي في الريف الأردني، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، ب ط، 1988، ص81.

و"يتعرض كل من جيرث وملز إلى ماهية التغير الاجتماعي ويعتبران أن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن"[1].

ويذهب جنزبرج إلى أن التغير الاجتماعي: هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن، أي أننا إذا حاولنا تحليل مجتمع في ضوء بناءه القائم، وجب أن ننظر إليه من خلال لحظة معينة من الزمن، أي ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له. هذا هو التغير الاجتماعي. كما أضاف بقوله: أنا لا أفهم تغيرا يتم، إلا في بناء المجتمع، أي في حجمه وتركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي، وحينما يحدث هذا التغير في المجتمع يمارس أفراده مراكز وأدوار اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يمارسونها خلال فترة زمنية سابقة"[2].

ويشير عاطف غيث إلى التغير الاجتماعي بأنه: التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة.[3]

أو هو التحول الذي يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة"[4]

وفي ضوء التعريفات السابقة للتغير الاجتماعي، يمكن تعريف التغير الاجتماعي:

بأنه: كل تحول يحدث في البناء الاجتماعي والمراكز والأدوار الاجتماعية، وفي النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن"[5].

بما أن التغير الاجتماعي تغير حتمي يحدث لكل المجتمعات مهما أختلف الزمان والمكان وبما أن المجتمع هو ضحية التغير، فهو بمختلف شرائحه وظواهره وما يحتويه من أنساق مختلفة يعتبر عرضة للتغير الاجتماعي والذي أراه غير آلية الزواج الذي يعتبر قيمة اجتماعية مهمة بالنسبة للمجتمع. لأن أي تغير يحدث على مستوى هذه القيمة الاجتماعية يؤثر على الهيكل العام للمجتمع وهنا تكمن أهمية الزواج كقيمة أو كسلوك اجتماعي أثرت عليه ميكانيزمات التغير الاجتماعي بحيث أن الزواج قديما في المجتمع الجزائري عموما والأغواطي خصوصا بما أن موضوع دراستنا

---

[1] أحمد التكلاوي، التغير والبناء الاجتماعي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ب ط، 1968، ص6.

[2] نضال حميد الموسوي، علم الاجتماع وقضايا اجتماعية، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ب ط، 1998، ص143.

[3] محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، القاهرة، دار المعارف، ب ط، 1966، ص25.

[4] مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ب ط، 1977، ص188.

[5] دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، الأردن، دار وائل، ط1، 2004، ص22.

وأرضية بحثنا شهد تغيرا في سن الزواج الأول فقديما وبعد الاستقلال أي في الستينيات من القرن الماضي كان يتسم بالتبكير بالنسبة للجنسين وكان المجتمع يرى الزواج بمنظور مغاير جدا لما يراه المجتمع في وقتنا الراهن بسبب جملة من العوامل والظروف أثرت على الزواج مع مرور الزمن بحيث بعد نصف قرن تغيرت عدة أشياء وعلى عدة مستويات منها المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي فتحول النظام الاقتصادي من النظام الاشتراكي المعتمد إلى غاية نهاية السبعينيات إلى النظام الرأسمالي في السنوات الأخيرة بهدف الرقي والتقدم هذا الهدف الذي أفرز مظاهر عديدة منها خروج المرأة للعمل بعدما كانت سيدة بيتها لا تعرف معنى العمل في الخارج وصار العمل والسعي وراء تحصيل رأس المال من الأهداف الأساسية لدى الفرد فالقيمة المادية صارت أهم من القيمة الاجتماعية (الزواج).

لذا نجد الشاب يكرس فترة شبابه في التعليم بغية الحصول على العمل من أجل الزواج وتكوين أسرة، هذا وبالإضافة إلى تغير بعض العادات الاجتماعية للزواج التي كانت في السابق بحيث صار الزواج مكلف جدا وصعب عكس الماضي بحيث كان بسيطا. ففي الوقت الراهن صارت أغلب قرارات الزواج فردية وشخصية فيه نوع من الحرية والاستقلالية. هذه الحرية التي أفرزت شروطا عقدت من عملية الزواج فالمهر مثلا في القديم كان متفق عليه من طرف المجتمع حسب العرف السائد. أما الآن فصار كل شخص يدفع القيمة حسب شروط الطرف الآخر فهل هي حرية أم شروط شخصية أم تفاوت في القدرات المادية أم أن التغير الاجتماعي يلعب دوره هذا الدور الذي أدى إلى تأخر سن الزواج الأول لدى الجنسين.

8- صعوبات الدراسة

يمكن ذكر أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة في النقاط التالية:

- صعوبة في التواصل مع المبحوثات (أفراد العينة) لحساسية الموضوع، حيث لم تعطى لنا أسماء العاملات اللواتي هن عينات بحثنا مما أدى بنا إلى أخذ قوائم اسمية لفرزها وبالتالي زادت صعوبة البحث حيث أنَّ هاته القوائم لا تحمل حالة العاملة متزوجة أو عازبة مما أدى بنا إلى التواصل مع العاملات مباشرة وقمن بالحوار معهن لكي يسهلن علينا العمل وذلك بتوجيهنا نحو العاملات الغير متزوجات وهكذا من واحدة إلى أخرى (كرة الثلج).

الفصل الأول تأخر سن الزواج

1- تأخر سن الزواج والعنوسة

1-1 مفهوم تأخر سن الزواج

1-2 اتجاهات تأخر سن الزواج

2- أسباب تأخر سن الزواج

2-1 الأسباب الاقتصادية لتأخر سن الزواج

2-2 الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى تأخر سن الزواج الأول

2-3 العادات والتقاليد المسببة لتأخر سن الزواج

2-4 تكاليف الزواج

2-5 البحث عن القرينة المناسبة

2-6 ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر ظاهرة تأخر سن الزواج ذات أهمية وصدى كبير لدى العام والخاص وقد لقيت اهتماما كبيرا لدى الباحثين، محاولين تفسيرها كل حسب منطقته فتعدد الأسباب واختلفت النتائج إلا أن الهدف العام الكشف عن أسرار وخفايا هذه الظاهرة وتؤكد الدكتورة عزة كريم رئيسة وحدة الأسرة بالمركز القومي للدراسات الاجتماعية والجنائية بمصر أن تأخر سن الزواج ويعبر عنه الاصطلاح العنوسة إذ أنه مصطلح اجتماعي وليس لفظا علميا وبالتالي فهو متغير الظروف والأوضاع الاجتماعية والتطور الزمني للمجتمع.

1- تأخر سن الزواج والعنوسة

1-1 مفهوم تأخر سن الزواج:

لغة: التأخر يعني عكس التقدم وتأخر الزواج يعني هنا ارتفاع سن الزواج، وهذا التأخر راجع إلى عدة عوامل منها اقتصادية ومنها اجتماعية ومنها ثقافية كل هذه الأسباب ساهمت في عزوبة الرجل وعنوسة المرأة، ونحن نعلم أن المرأة في المجتمع عندما تتجاوز سنًا معينا تصبح غير فيها كزوجة، فمفهوم تأخر سن الزواج يعني في مضمونه تجاوز السن المحددة والملائمة للزواج التي يفرضها المجتمع ويراها ملائمة وكل من تجاوز هذا السن يعتبر متأخر في الزواج[1].

1-1-1 مفهوم العنوسة:

التعريف العامي الشعبي:

إن مفهوم العنوسة في المصطلح الشعبي العامي يعني "البايرة" ويقصد بها كل فتاة تأخرت عن سن الزواج المتفق عليه اجتماعيا، وفي عرف المجتمع أو "البايرة" هي الفتاة التي لم تعد صالحة للزواج لأن قطار الزواج تجاوزها.

وفي الحقيقة أن هذا المصطلح مأخوذ من قولهم بارت الأرض: إذا فسدت ولم تعد صالحة للزراعة وهذه إشارة واضحة إلى أن الفتاة التي بلغت السن الذي حدده المجتمع ولم تتزوج لا تستطيع الإنجاب أو على الأقل تكون خصوبتها ضعيفة، ومن ثم يتبرم الشاب من الزواج بها، ومصطلح "البايرة" قبيح ومستهجن وهو جارح ومهين لكل فتاة تعير به وهذا المفهوم الشعبي أطلق على المرأة لا الرجل.

التعريف اللغوي: عنست البنت عنسا وعنوسا وبقيت طويلا بعد بلوغها بدون زواج فهي عانس وجمعها عوانس ، عنست البنت البكر عنسا وعنوسا وعناسا طال مكثها في بيت أهلها فهي عانس وهي البنت البالغة لتي لم تتزوج أو الرجل الذي لم يتزوج جمعه عوانس وعنوس وأيضا العانس هو الجمل الثمين أو الناقة الثمينة كلمة عانس مشتقة من عنس والعنوسة هي الناقة الصلبة أو العقات ويقال أيضا عنست الجارية أي طال مكثها عند أهلها بعد أو أنها بلوغها حتى خرجت من عداد الأبكار ولم تتزوج قط وأكثر ما يطلق هذا اللفظ على المرأة[2].

المفهوم السوسيولوجي: "العنوسة" مصطلح اجتماعي فهو متغير اجتماعي يتغير بتغير الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أما تعنى السن التي تصل إليها الفتاة دون زواج مقارنة بالسن المتعارف عليه في المجتمع وبالتالي فالمجتمع هو الذي يحدد سن الزواج، لذلك

---

[1] عادل بغزة، أسباب تأخر سن الزواج في الجزائر وأثره على الخصوبة، رسالة ماجستير في الديمغرافيا ، قسم العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، 2008-2009، ص4.

[2] المنجد في اللغة العربية، دار النشر، بيروت، ط26، ب ت، ص533.

فالعنوسة تختلف من مجتمع لآخر، أما تختلف ما بين الريف والحضر، وتختلف كذلك لمدى الدول العربية الإسلامية عن الدول الغربية، ولكل مجتمع نظرته الخاصة للظاهرة المناطق الريفية إذا تجاوزت الفتاة العشرين تسمى عانسا وتبدأ الأسرة في القلق عن مستقبل الفتاة أما في المدن فقلق الأسرة تجاه زواج البنت يبدأ إذا ما تجاوزت الثلاثين دون زواج.

2-1-1 أنواع العنوسة

1) عنوسة اختيارية:

وهي من اختيار الفتاة نفسها وذلك لكثرة شروطها حول زوج المستقبل أو رفضها تماما الزواج وتفضيل الاستقلالية وقد تكون من النوع الذي لا يحب تحكم الرجل فيها .

2) عنوسة اضطرارية:

يقصد بها العنوسة التي تكون مفروضة من طرف المجتمع على الفتاة أو الشاب على حد سواء سببها عدة ظروف اقتصادية، اجتماعية، ثقافية[1].

2-1 اتجاهات تأخر سن الزواج

1-2-1 الاتجاه الديني:

إن الإسلام الحنيف شرع الزواج وأمر به وحض عليه، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "من كان موسرًا لأن ينكح ثم لم ينكح فليس مني" رواه الطبري والبيهقي.

ثم إن الإسلام يرفض الرهبانية فلا رهبانية في الإسلام لأنها تصادم الفطرة الإنسانية ويقول سبحانه وتعالى:﴿ **حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ قُلْ مَنْ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾ سورة الأعراف [الآية: 32].

لذلك نهى الإسلام عن العنوسة والعزوبة لأن خطر على الفرد والمجتمع إذا انتشرت في أمة فلاشك أن شبابها وشاباتهم يتجهون في حياتهم الاجتماعية إلى المجون لأن النفس الإنسانية إذا لم تكن لها تقوى الله رادع ومن مراقبته زاجر اتجهت إلى إشباع الشهوة بأي وسيلة وتاهت في حياة الفاحشة والرذيلة وعملت على رغبتها الجنسية بالاتصال الحرام والعلاقات المشبوهة ولاشك أن هذه الحياة سوف تؤدي إلى أمراض خطيرة مثل الالتهابات الجلدية والمفصلية ويصاب الإنسان بأمراض خطيرة من التقرحات الجنسية التي تؤدي إلى خرجات قبيحة مزمنة والتهابات في المجاري البولية والجهاز التناسلي، ناهيك عن الانحلال الخلقي والهوس الجنسي لأن الذي يمشي في طريق الزنا يعيش حياته شاردًا يحاول أن يهرب من حياته بالسكر وشرب الخمور وتعاطي الحشيش إن الرهبنة

[1] محمد تهامي،المرجع السابق، ص 71.

من الأمور الخطيرة في المجتمع التي يهدد بزوال الأسر ويكون من وراء ذلك شقاء الرجل والمرأة على حد سواء[1].

أما عند المسيحية فهي تشجع كذلك الزواج فنجد في أقوال أحد رجال المسيح وهي دعوة صريحة إلى الزواج حيث يقول فلتكن لكل واحد امرأته، وليكن لكل واحدة زوجها ففي الديانة المسيحية تشجيع على الزواج من جهة ودعوة إلى الارتباط بالكنيسة، والتفرغ للعبادة وخدمة الرب من جهة أخرى، حيث كانت كل عائلة تقدم أحد أولادها للكنيسة، وقد تطرق بولس إلى موضوع الرهبنة والعفة بقوله: فآبتي أو لو يكون جميع الناس مثلي، ولكن لكل أحد له من الله مرهبة تخصه، فبعضهم هكذا وبعضهم هكذا، هذا ما يدل على أن الديانة المسيحية لم تشجع صراحة على عدم الزواج ولكنها تركت الحرية الشخصية تلعب دورها خاصة إذا كان عدم الزواج من أجل التفرغ إلى الأمور الدينية لأن الإنسان من منظور مسيحي لا يستطيع أن يكون الرب وللجسد في آن واحد، لكن مسألة الرهبنة لدى البلدان المسيحية وعدم الزواج قد نتجت عنها فضائح بين رجال الكنيسة حول العلاقات الجنسية السرية وانتشار الزنا، وهذا يدل على أن الزواج عملية فطرية لا يمكن لأي بشر تجاهلها أو تجاوزها.

1-2-2 الاتجاه النفسي:

يطرح محمد حسن غانم أستاذ في علم النفس بجامعة حلوان رؤيته حول العنوسة، حيث الزواج يمثل سترة للبنت وحفظا لكرامتها وكرامة أسرتها وأن تقدم الفتاة في السن وعدم زواجها قد تثير العديد من الأقاويل التي تمس بسمعة الفتاة وسمعة الأسرة مثل: الطفلة بارت، أو غير صالحة للزواج...الخ.

وبعض الأسر تلجأ للعرافين والدجالين خاصة في المناطق الريفية ظناً منهم أن البنت مسحورة وهذا ما يحول دون زواجها وفي هذا الشأن حلل محمد حسن غانم اتجاهات كل فرد في أسرة فتاة تقدم بها العمر دون زواج من حيث مشاعر كل فرد اتجاهها مشيرا إلى أن الفتاة العانس باعتبارها صاحبة المشكلة تشعر بالدونية وبأنها أقل من الأخريات. [2]

1-2-3 الاتجاه الاجتماعي:

تسجل ظاهرة العنوسة في أغلب البلدان العربية عموما والمجتمع الجزائري خصوصا نسبة كبيرة مقارنة بنسب عزوبة الرجال فلماذا هذا الفارق وما هو السبب الذي يدفع بالمرأة بأن تضحي بأمومتها ولا ترضى بالزواج؟ هل السبب بأن المرأة أكثر قدرة من الرجل على العيش مستقلة

---

[1] محمد تهامي، المرجع السابق، ص13.

[2] نصيرة عباسي، تأخر سن الزواج لدى المرأة، مذكرة ليسانس علم اجتماع تخصص اتصال، 2010-2011، جامعة عمار ثليجي الأغواط، ص14.

ووحيدة؟ أم هي أكثر قدرة على مجابهة المجتمع؟ فبالرغم من أن كلمة عانس تطلق لغويا على الجنسين في المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري خصوصا.

تختلف لديه وضعية كل من الرجل والمرأة حيال ظاهرة العنوسة بالرغم من رفع بعض المجتمعات شعارات المساواة بين الجنسين وبالرغم من تطور القوانين الخاصة بالمرأة وتحررها إلا أنها لا تزال شريحة من النساء بعيدة عن هذا التحرر والمساواة المزعومة حيث ما زالت بعض الفتيات ممن يرفضن حقوقهن، عاشقات لصورة الرجل القوي المدافع عن حقوقهن والقادر على حمايتهن. وما زالت فئة أخرى من الفتيات ومن منطلق ديني خاطئ تشعر نفسها بالدونية باعتقاد أن "الرجال قوامون على النساء" حيث الرجال هم المسؤولون على تأمين المال وإعالة العائلة[1].

2- أسباب تأخر سن الزواج

2-1 الأسباب الاقتصادية لتأخر سن الزواج

2-1-1 البطالة:

البطالة مشكلة اقتصادية كما هي مشكلة نفسية واجتماعية وأمنية وسياسية وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج، لأنه جيل القوة والطاقة وتعطيل تلك القوة الجسدية بسبب الفراغ لاسيما بين الشباب يؤدي إلى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسيا مسببة له مشاكل كثيرة وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم إلى مشاكل أساسية معقدة، لها آثار سلبية تؤثر على المجتمع في الحاضر والمستقبل.

أ- **تعريف البطالة: لغة:**

" بطل الشيء يبطل بطلان وبطلاناً وخسراً، فهو باطل والباطل: نقيض الحق، والتبطل: فعل البطالة وهو اتباع اللهو والجهالة، فالبطالة مصد ر بطل وبطل تعني عدم توفر العمل للراغبين فيه والقادرين عليه"[2].

اصطلاحا: " إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها عدم امتهان أي مهنة"[3]، وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل إذ لابد من إعطاء تعريفات للبطالة من طرف الاقتصاديين المختصين والخبراء.

"يجمع الاقتصاديون والخبراء، وحسب منظمة العمل الدولية ***I.L.O*** على تعريف العاطل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر الساد ولكن دون جدوى.

---

[1] محمد تهامي، مرجع سابق، ص 78.

[2] السهلي محمد علي، علاقة البطالة بالجرائم المالية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف الأمنية، الرياض، 2003، ص11.

[3] ***DAVID BEGG ET AUTRES, MACROECONOMIE, DUNOD, 2e Edition, Paris, 1999, PP213-214.***

وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطر لتركه لأي سبب من الأسباب ويرى رمزي زكي أنه لتعريف العاطل يجب اجتماع شرطان أساسيان وهما:

- أن يكون قادراً على العمل.
- أن يبحث عن فرصة للعمل.

ويعرفها 'محمد علاء الدين عبد القادر': أنها حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل".

كما تعرف البطالة بأنها "حالة تواجد الأفراد المتعطلين الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه. ويقصد بالبطالة الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم متاحون ويبحثون عنه"[1].

أما البطالة حسب مفاهيم ومصطلحات التخطيط في دول مجلس التعاون الخليجي وهو أن البطالة تعني "عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنته تتفق مع استعداداته نظرا لحالة سوق العمل. ويتحدد معدل البطالة بنسبة العمال المتعطلين بالقياس إلى مجموع الأيدي العاملة"[2].

ب-أنواع البطالة: هناك أنواع كثيرة ن البطالة منها:

- **البطالة المقنعة:** "والتي يقصد بها أنه يوجد عدد كبير من العاملين يعملون في أنشطة إنتاجية والذين يمكن سحبهم دون ملاحظة أي تغير في النتائج الكلية"[3].

- **البطالة الموسمية:** "والتي يقصد بها عدم انتظام العمل في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه، وينشأ هذا النوع نتيجة ركود قطاع العمل وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب في الدورات الاقتصادية".

- **البطالة الاحتكاكية:** "هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن التغيرات في الاقتصاد الوطني، يتمتع العمال المؤهلون العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وقد تنشأ عندما ينتقل العامل من منطقة أو إقليم".

- **البطالة الهيكلة:** "ينشأ هذا النوع البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين إلى آخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف مواد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة وظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة حيث يقترن ظهور الآلة محل اليد التقليدية مما يؤدي إلى تسريح عدد كبير من العمال".

---

[1] محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، الإسكندرية، منشأة المعارف، ب ط، 2003، ص ص 11-12.

[2] نصيرة عباسي، المرجع السابق، ص82.

[3] خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط1، 2004، ص158.

- **البطالة الاختيارية:** "وهي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة.

- **البطالة الإجبارية:** فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي بدون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو الاحتكاكية".

ج- البطالة في الجزائر:

كشف تحقيق أجراه الديوان الوطني للإحصائيات أن أكثر من نصف السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة عاطلون عن العمل أي 15.1 مليون نسمة من بين 25.9 مليون نسمة التي تضمها هذه الشريحة. وأوضح الديوان في التحقيق الذي أنجز خلال الثلاثي الرابع من 2010 أن "عدد السكان العاطلين عن العمل الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة بلغ 15.1 مليون نسمة في 2010 منهم 11 مليون امرأة" مضيفا أن "النساء الماكثات بالبيوت يمثلن أكثر من نصف هؤلاء السكان (52.3%) متبوعات بالطلبة (24.7%) والمتقاعدين (14.2%).

وأشار التحقيق إلى أن عدد السكان غير العاملين في سن النشاط الاقتصادي بين 16 و59 سنة بلغ 11.881.000 نسمة بما فيهم 78.4% من النساء. وأضاف المصدر أن 244.000 نسمة منهم صرحوا بأنهم لم يبحثوا عن عمل خلال الفترة المرجعية لأنهم كانوا يظنون أنه لا يوجد شغل في حين ينتظر 93.000 نسمة منه نتائج إجراءات بوشرت في هذا الإطار و105.000 نسمة كونهم لم يتمكنوا من إيجاد شغل من قبل.

وأشار التحقيق الذي حصلت وأج على نسخة منه إلى أن 467.000 نسمة (239.000 رجل و228.000 امرأة) يوجدون في وضع المتوسط بين عدم العمل والبطالة موضحا أن هذه الفئة تتميز أساسا بانعدام الشهادات والكفاءات (71.7% بدون شهادة). كما تتضمن هذه الشريحة أشخاصا يحملون شهادات التعليم المهني والتعليم العالي لاسيما النساء. وأشار المصدر إلى أن فئة أخرى بدون شغل أو لا تبحث على شغل بسبب مشاكل صحية أو إعاقة 355.000 رجل و183.000 امرأة.

د- دور البطالة في تأخر سن الزواج:

للقيام بعملية الزواج وبناء وتكوين أسرة في إطار الرابط المقدس وللتفكير بإنشاء مشروع الحياة بإنجاب أولاد ورعايتهم وتعليمهم والعناية بهم يجب توفر قاعدة اقتصادية تتمثل في وظيفة محترمة وأجر جيد هذه القاعدة يجب أن تكون مضمونة لصيرورة الزواج وبناء أسرة وفي وقتنا هذا من لا تتوفر لديه وظيفة دائمة وأجر جيد يسح له التفكير في الزواج فلا يفكر فيه بتاتا لأن الزواج صار مكلفا بالنسبة للعامل فما بالك للعاطل عن العمل وعليه فالزواج صار صعبا جدا إن لم نقل مستحيلا،

وهذا طبعا راجع إلى ظاهرة البطالة هذه الظاهرة التي ساهت إلى حد كبير في تأخير سن الزواج لدى الكثير من الشباب بل وجعلت عملية الزواج مجرد حلم، حلم يجعل الشاب يحلم حتى يجد نفسه فاق عشر سنوات أو أكثر عن سن الزواج اللائق به وهذا التعطيل والتأخر له نتائج سلبية على الفرد والمجتمع إذ أنها تؤدي إلى انعكاسات نفسية واجتماعية أخلاقية سلبية، فظهرت الفاحشة والجريمة وانتشرت بعض الأمراض الخطيرة فساءت المعيشة وصار الشباب على مختلف الأعمار يعانون ظاهرة الإحباط وتسرب إلى أنفسهم اليأس وتقطعت عندهم خيوط الأمل والنجاة من وضع يسوده مستقبل يبدو لهم مظلما وليس هناك في الأفق ما يطمئنون إليه فينتظرون صابرين محتسبين، وتقل ثقتهم عندما يعملون أن بعض الفرص تتاح للبعض من حين لأخر لكنها تعطى بطرق ملتوية وغير قانونية إلى القريب والصاحب، بل وأن دخول العنصر الأنثوي إلى العمل زاد الطينة بلة، فصار الشاب البطال وخاصة أصحاب الشهادات يبكون على أطلال شهاداتهم الجامعية، لأن البطالة زعزعت المكانة الاجتماعية بالنسبة للشباب، وهذا ما يثبت مدى أهمية العمل اجتماعيا أيضا، وعليه فمشكلة البطالة تعتبر حاجزا يمنع الشباب من العمل والزواج وتكوين أسرة.

2-1-2 السعي وراء العمل المناسب:

منذ فجر الإنسانية سعا الإنسان إلى العمل بشكل فطري وذلك لتأمين وتلبية لحاجياته البيولوجية من غذاء وكساء ومأوى...الخ ومنذ ذلك العصر إلى عصرنا هذا يبقى للعمل نفس الهدف الأساسي ألا وهو تلبيه الحاجة الإنسانية ولكن اختلفت وتطورت طرقه وأساليبه وظروفه بل وتعقدت سبله بتعقد الحياة وتطورها وخاصة في ظل جملة التغيرات السوسيواقتصادية والثقافية. صار الفرد كونه اجتماعيا بطبعه يسعى للعمل لتوفير ما يحتاج ولكي يوفر للمجتمع ما يحتاج. ولكي يصارع الفرد في الحياة الاجتماعية المعقدة في ظل المشاكل والعقبات الاقتصادية كان ولابد عليه أن يؤمن لنفسه عملا مناسبا بأجر ملائم وعمل دائم يساعده على تأمين حاجاته كفرد في المرحلة الأولى من حياه أو كأسرة بعد الزواج. الزواج الذي لا يتحقق إلا بالعمل الدائم والأجر الملائم وعلى إثر هذا نستعرض هذين المتغيرين الأساسين:

3-1-2 السعي وراء عمل دائم:

هذا ما يصبوا إليه أي عامل. ديمومة العمل واستقراره. وهذا طبعا لضمان المستقبل المهني والأجر التقاعدي في المستقبل. لذا نرى سياسات التشغيل. تسعى إلى وضع حلول لظاهرة البطالة كالتشغيل المؤقت والعقود المؤقتة ذات الآجال وعليه وقبل التطرق إلى مشكلة التشغيل المؤقت سنحاول توضيح مفهوم التشغيل والتي تعرفها لجنة الاتحاد الأوروبي بأنه كل ما يسمح لكل شخص بالمساهمة في عالم والشغل والخروج منه بكفاءات حالية تقيمه وباكتساب سلوك يتكيف وسوق العمل. وللتشغيل أنواع، أهمها:

أ- التشغيل المباشر:

والذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة دون الالتجاء، إلى مكتب التوظيف للترشيح لهذه الوظائف.

ب-التشغيل المؤقت:

أحد أشكال الاستخدام المؤقت، يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة كأن يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية"[1] أو يشتغل بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة، وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع مع العمل تزامنا مع جملة التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاث أصناف من الوضعيات هي:

- تعويض عامل غائب.
- نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل.

تشغيل فئات قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل وبهذا يكون هدف التشغيل التعديل بين الطلب والعرض لليد العاملة، وعلى هذا الأساس أيضا يرتبط مفهوم التشغيل بظاهرة البطالة ارتباطًا وثيقا، كما يرتبط ببقية المفاهيم الأخرى، فخلق فرص العمل وتحقيق التشغيل الكامل من الأمور التي يجب أن تتكفل بها اقتصاديات الدول، ولأن ضرورة التشغيل تمثل شرطا حاسما لرفع المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع، ولتحقيق تنمية شاملة على الورق. أما الواقع فهو أن عملية التشغيل في الجزائر شهدت تحولات هامة. أثرت على الحياة الاجتماعية للأفراد، فتزعزعت فكرة ضمان منصب شغل، وظهرت أشكال جديدة للعمل كالعمل المؤقت والعمل الموسمي، هاته الأشكال التي فرضتها الظروف الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل، الذي يشهد فائضا في اليد العاملة المكونة تكوينا عاليا. يحدث هذا بالرغم من اهتمام الدولة بالتشغيل. بغية احتواء معضلة البطالة ومحاولة امتصاص الأعداد الهائلة من البطالين وخاصة بطالي خريجي الجامعات التي تقدم كل سنة أيدي عاملة بالجملة بحيث أنهم صاروا قوة عمل جامعية من القوى العاملة من جملة السكان وهذا في ظل شح ونقص مناصب الشغل. هذه العلاقة الطردية بين مخرجات الجامعة المتمثل في القوة العاملة الجامعية وسوق العمل علاقة لا نرى فيها أي موائمة بل مجرد سياسات مؤقتة وحلول أنية تعرقل مسيرة الشاب البطال نحو كسب عمل دائم.

---

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية "إنجليزي، عربي، فرنسي" دار الكتاب اللبناني، ط2، 1994، ص247.

2-1-4 السعي وراء عمل بأجر مرتفع (ملائم):

أولا سنتعرض إلى مفهوم الأجر:

أ- تعريف الأجر:

لغة "الأجر بفتح فسكون والأجر أصله الثواب يقال: أجرت أصله الثواب يقال: أجرت فلانا من عمله كذا أي أثبته منه والله تعالى يأجر العبد أي يثيبه، والأجر والأجرة ما يعود من ثواب العمل دنيويا كان أو أخرويا والأجرة تستعمل في الثواب الدنيوي، وقيل: الأجر الجزاء على العمل، والأجرة: الكراء واستأجرته وأجرته فأجرني أي صار أجيري".

أما اصطلاحا فالأجر هو "ثمن القدرة على العمل، أي الثمن الذي يدفع في مقابل شراء قدرة العمل. وقد يحاسب الأجير على أساس وحدة زمنية كساعة أو يوم أو شهر أو على أساس القطعة، كما قد يضاف إلى أجره الذي يحدد مقدما نسبة من الربح"[1].

ب-الأجور في الجزائر:

"كشفت دراسة أعدتها هيئة ما بين النقابات المستقلة إلى أن نسبة القدرة الشرائية للمواطن الجزائري قد انخفضت من 60% خلال سنتين فقط أي منذ تقرير رفع نسبة الأجور والمطبقة خلال سنة 2008 إلى 100% بداية سنة 2011، وبالموازاة مع ذلك سُجل ارتفاع في الأسعار بمختلف المواد الاستهلاكية وصلت إلى 30% نهاية السنة الماضية، فما كان الأجر للشهر السابق لا يسمح سوى بمعيشة 15 يوما فقط لذوي الدخل المتوسط في الوقت الذي سجل خلال الأسبوع الأول من السنة الجارية ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية وصل إلى 70% بينما أصبح لا يسمح الأجر الشهري في هذه الحالة سوى بمعيشة 10 أيام لأصحاب الدخل المتوسط ولا يغطي سوى 5 أيام لأصحاب الدخل الضعيف".

إن ضعف الدخل وارتفاع الأسعار يؤديان إلى ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن الجزائري الذي يعاني من غلاء المعيشة لأن أغلب المواطنين ذوو دخل المتوسط وضعيف لا يسمح لهم بإكمال شهر واحد وهذه كارثة ومشكلة يجب الوقوف عندها وإعادة النظر فيها من طرف الحكومة، "مع العلم أن التقلبات في أسعار النفط في أسعار النفط في السوق الدولية كان لها آثار مهمة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي"[2]، كما أنها تؤثر في الأسعار العالمية للمواد الغذائية والمنتجات

[1] عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ب ط، 1983، ص68.

[2] عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص112.

الأخرى وهذا ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن المنخفض أجره لذلك يجب مراعاة قيمة الأجر في ظل هذه التقلبات وهذه من مسؤولية الحكومة.

بالإضافة إلى أن الزيادة السكانية " تؤثر على مستوى المعيشة وتساهم في خفض متوسط الدخل الفردي وتحد من نصيب الفرد في الثروة الطبيعية والعائد الصناعي" و"بالتالي انخفاض الأجور ما يعني انخفاض مستوى المعيشة وانتشار الآفات الاجتماعية كالجريمة وظهور مشكلة العزوبة في المجتمع الجزائري وهذا ما يضطر بالكثيرين إلى البحث عن أعمال إضافية مما ينهك قواهم ويجعلهم لا يتقنون عملهم الأصلي"[1].

كل هذا أدى بالشاب بالسعي وراء عمل بأجر مرتفع لأن الشاب يدرك تمام الإدراك أن مشروع الزواج مشروع مكلف وخاصة في ظل غلاء المعيشة فتأمين مسكن وتأثيثه والتفكير بعدها في أسرع طريقة لتأمين تكاليف العرس التي لا تقل بحسب ما يتداول في السوق الجزائرية عن 50 مليون سنتيم، والمهر وقاعة الحفلات وما يرافقها من مستلزمات الضيوف كالحلويات والفرق المنشطة للحفل قد تفوق إمكانات المقبلين على إتمام نصف دينهم، ناهيك عن مصاريف كراء أو شراء بيت الزوجية الجديد وكذا رحلات شهر العسل التي أضحت ضمن قائمة المتطلبات. وفي الأخير وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن الأجر المرتفع مطلب أساسي يسعى إليه الشباب هذا السعي الذي جعل أغلب الشباب يؤخرون سن زواجهم تأخيرا اضطراريا.

2-1-5 المسؤولية الاقتصادية اتجاه الأسرة:

في أغلب الأحيان يضطر بعض الشباب إلى تأخير مشروع زواجهم وذلك لأن المسؤولية التي يتحملها الشباب وخاص العمال منهم وذوي الأجور المنخفضة، في ظل الأسعار المرتفعة، الأمر الذي يجبر الكثير منهم إلى الإنفاق على أسرهم وتخصيص جزء كبير من أجرهم لعائلاتهم وخاصة في هذه الأزمة الاقتصادية التي أفرزت ارتفاعا حادا للأسعار والمواد الأساسية، وبالمقابل انخفاض الأجور الذي يضعف القدرة الشرائية، ويضعهم أمام موقفين أحلاحهما مر، إما أن يعتني بأسرته ويؤدي واجبه الاقتصادي اتجاهها، أو أن يؤجل زواجه ويصبح من فئة العزاب بالإضافة إلى خاصية كون الأسرة الجزائرية تتميز بكثرة عدد أفرادها، الأمر الذي يستدعي مشاركة العزاب العاملين في تحمل أعباء المسؤولية الاقتصادية اتجاه الأسرة وهذا ما يجعلهم عاجزين وخاضعين للأمر الواقع، كونهم يرون أن موقفهم لا يسمح بالزواج بسبب هذه المسؤولية التي تعتبر سببا من الأسباب تأخر سن الزواج الأول لدى الشباب اليوم.

---

[1] صدام حسين بن يحيى، أسباب تأخر سن الزواج لدى الذكور العاملين ضمن عقود الإدماج، مذكرة ماستر في علم الاجتماع تخصص دراسات ديمغرافية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2012-2013، ص 70.

2-2 الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى تأخر سن الزواج الأول

2-2-1 أزمة السكن:

أ- تعريف السكن:

"يعرف بأنه المقر الذي يلجأ إليه الإنسان ليقضي فيه جزءا معتبرا من يومه، والسكينة والاستقرار شروط ضرورية للإنسان من أجل نشاطه وبالتالي المقدرة على مواجهة أعباء الحياة.

ولما كان المسكن ضرورة حتمية فقد عرفه الإنسان القديم في شكل مغارة وتطور ليصير مسكنا فخما في أيامنا هذه".

ب-تعريف أزمة السكن:

"تختلف تعريفات المشكلة الإسكان باختلاف الأولوية التي تعطي لبعض عناصرها أو أبعادها على البعض الأخر، فقد ينظر إليها على أنها عبارة عن حالة أو موقف تسيطر عليه ظاهرة ندرة المسكن المتاح والملائم للأفراد الذين يشعرون بحاجة إليه. ومن ثم تصبح المشكلة بمثابة نتيجة لأزمة عن نقص الإنشاءات السكنية الجديد، أو قد تصبح أيضا نتيجة مصاحبة لتوقف عمليات البناء بسبب ارتفاع تكاليف العمالة ومواد البناء اللازمة أو ندرة قطاع الأراضي ومن جهة أخرى ينظر إليها على أنها تجسيد واقعي لارتفاع القيمة الإجارية للمساكن على نحو قد يفوق القدرة الشرائية للأفراد ذوي الدخل المنخفض"[1].

ج-واقع أزمة السكن في الجزائر:

" من خلال نتائج إحصاء 1998 فإن عدد المساكن المشغولة هي 4.102.100 مسكن وعدد الأسر هو 4.446.394 أسرة وبذلك يكون العجز المسجل قدره 344.294 وحدة سكنية وأن معدل شغل المسكن هو 7.14 فرد/ المسكن وهذه النتائج تعبر عن تأزم وضعية قطاع السكن.

جدول رقم(02-01): تطور عدد الأفراد في المسكن والغرفة الواحدة ومتوسط حجم الأسرة

السنوات درجة الازدحام	1966	1977	1987	1998
فرد / مسكن	6.1	7.4	7.7	7.17
فرد / الغرفة	2.1	2.6	2.65	3.53
متوسط حجم الأسرة	5.91	6.6	7.1	6.58

المصدر: عادل بغزة، مرجع سبق ذكره، ص55.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل تشغل الأفراد للمساكن والغرف يتزايد من سنة لأخرى، ويمكن القول بأنه لا يعود إلى كثرة المواليد فحسب وإنما يعود إلى وجود أكثر من عائلة في المسكن الواحد

[1] صدام حسين بن يحيى، المرجع السابق، ص 80.

وهذا ما تبين في الجدول السابق، وهذا ما لا يتوافق مع تطلعات الشباب في العيش في أحسن الظروف، مما يجبرهم على تأخير سن زواجهم وإطالة عمر العزوبة".

د- أسباب أزمة السكن في المدن الجزائرية:

"يكشف التحليل المتعمق لمشكلة الإسكان عن حقيقة كونها مشكلة حضرية أي متعلقة بحياة المدينة في المقام الأول، كما يكشف أيضا على إن حدة المشكلة تتفاوت بتفاوت ما بلغته كل مدينة من حجم سكاني معين أو كثافة سكانية محددة كما يكشف التشخيص الواعي للمشكلة لها عدة أسباب أهمها".[1]

- **النمو السكاني للمدن:** إن ازدحام السكان أصبح سمة بارز لمدن الجزائر، وقد عرفت هذه المدن ارتفاعا في معدل السكان بين سنتي 1954 و1966 حيث انتقل سكان مدينة الجزائر من 449 إلى 798 ألف نسمة أي بنسبة 99% وزاد عدد سكان مدينة وهران من 274 إلى 612 ألف نسمة أي ما نسبته 117%، ومدينة قسنطينة من 212 إلى 428 ألف نسمة أي 100%، والجدير بالذكر أن إحصاء (1988-1998) قدر سكان الجزائر بـــ34 مليون نسمة بزيادة سنوية تقدر بـــ900 ألف نسمة، تفرض هذه الزيادة الكثيفة التفكير في تلبي لحاجات المتعلقة بالسكن" وإذا لم تتماشى الإنشاءات السكنية مع الزيادة السكانية فبلا شك ستتفاقم أزمة السكن.

- **الهجرة من الريف إلى المدينة:** " لاشك أن النمو الحضري السريع في الجزائر لا يعتبر نموا طبيعيا، إنما هو نتيجة لتحرك السكان بين المدن نفسها ومن الريف إلى المدينة، وبناء على ما سبق يمكن القول بأن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر والتي هي في الحقيقة عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن ثم فقد وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة للتكدس السكاني في المدن نتيجة النزوح الكثيف وليس أمام عملية للتحضر".

"وهكذا فإن تقييم الاحتياجات إلى السكن سيتوقف في أو الأمر على المميزات الديموغرافية للمجتمع المعتبر، وهذا يتعلق بالأدلة المعتادة لتقييم السكان من معدل الولادات والوفيات في كل منطقة سكنية، ومعدل الأعراس، ومعدل الولودية، كما يتعلق كذلك بأدلة ظاهرة الرحيل من المناطق القروية إلى المناطق الحضرية".[2]

"كذلك يمكن اعتبار أزمة السكن ذات أسباب اقتصادية، فقد كشفت الدراسات الحديثة التي أجريت في أجزاء من العالم على أن مشكلة الإسكان هي مشكلة اقتصادية في أساسها لأنها ترتبط في المقام الأول بمشاكل الأجور ومستويات المعيشة.

إن الإسكان هو إحدى أكبر المشكلات التي تعاني منها المدن إن لم يكن أكبرها على الإطلاق وليس من السهل وضع حلول حاسمة لمشكلات الإسكان في المدن لأن علاج تلك المشكلات ينبغي أن

---

[1] (بتصرف) عادل بغزة، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] محمد سويدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88.

يكون في إطار تخطيط قومي شامل يهدف إلى إعادة توزيع السكان بأسلوب علمي، وخلق مناطق جذب لتقليل تيارات الهجرة نحو المدن الكبرى، كذلك فإن تنمية المناطق الريفية سيؤدي إلى الحد من استنزاف لأيدي العاملة في الريف"[1].

ه- دور أزمة السكن في تأخر سن الزواج:

"إن أزمة السكن والإسكان لم تكن خطيرة بالشكل الذي نعرفه اليوم فالمعطيات تقول أن سن المرأة عند الولادة الأولى لها وفي ارتفاع فقد كان في سنة 1970 يصل إلى 23 سنة ثم أصبح في سنة 1998 حوالي 32 سنة، ولعل هذا الارتفاع الخطير يعود إلى تفاقم أزمة السكن وعدم وجود مكان يسمح بالزواج مما يؤدي إلى طول فترة العزوبة"[2].

ومعظم الشباب اليوم يعجزون عن بناء مساكنهم، بسبب البطالة وانخفاض الأجور وحالة الغلاء والأسعار التعجيزية لقطع الأراضي ومواد البناء، ورغم عدم توفر السكن فإن بعض الأولياء يزوجون أبناءهم في غرفة من غرف المنزل العائلي رغم اكتظاظه، فيؤدي هذا التصرف إلى التأزم أكثر مما قد يتسبب في خلافات ومشاكل بين الزوجين وبين أفراد الأسرة الكبيرة عموما، وهذا ما جعل توفير السكن المستقل مطلب أساسي من أجل الابتعاد عن الأهل خاصة وأن المرأة لم تعد ترغب في العيش مع أهل الرجل بل تريد أن تكون سيدة بيتها. وهكذا تساهم ندرة المساكن أو انعدامها في تأجيل الزواج أو تعطيله هذا ويزيد من نسبة الذين تأخر سن زواجهم في المجتمع.

2-3 العادات والتقاليد المسببة لتأخر سن الزواج:

- غلاء المهور: وجد المهر منذ زمن بعيد ويختلف الصداق أو المهر عند الأمم القديمة والحديثة تبعا لبيئة تلك الأمم وطبائعها وأخلاقها وعاداتها، ويمكن القول أن الصداق لم يحدد غالبا، بل يتبع الظروف والمناسبات القائمة في تلك الأمم.

[1] فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب ط، ب س، ص137.

[2] عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران والسكن والإسكان، الجزائر، دار الهدى، ب ط، 2007، ص120.

أ- تعريف المهر:

"يقال في اللغة مَهَرت المرأة إذا أعطيتها المهر وأمهرتها كذلك، ومنه من يقول أمهرتها إذا زوجتها من رجل على مهر، وله أسماء مناه الصداق- بفتح الصاد أو كسرها- والصدقة- بفتح الصاد وضم الدال والنحلة والأجر والفريضة والحباء"[1].

و"المهر هو الصِداق أو الصَداق لفظتان لهما نفس المعنى، وقد أصدق المرأة حين تزوجها أي جعلها صِدقاً وقيل أصدقها أي سمى لها مهرا.

ومن قوله تعالى ﴿**وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً**﴾ والصدقات جمع الصدقة وفي حيث عمر رضي الله عنه (لا تغالوا في الصدقات) وفي رواية (لا تغالوا في صدق النساء).

أما اصطلاحا عند الحنفية عرفه "ابن همام" بأن المهر هو المال الواجب في عقد النكاح على الزوج في مقابل منافع البِضع إما بالتسمية أو بالعقد، وعند الحنابلة فهو المال المفروض على الزوج للزوجة بسبب النكاح"، إذن فالصداق هو "ما يدفعه الزوج إلى زوجته بعد الزواج، وسمي صداقا لأن بذله يجل على صدق طلب الزوج لهذه المرأة وحكم الصداق واجب في النكاح"[2].

هذا عند المسلمين، أما المهر عند المسيحيين "فيسمى أحيانا حق الرقبة أو النقد أو الصداق أو القيد وهو ما يقدمه الرجل للمرأة لقاء الزواج، والمهر ليس واجبا ولا ركنا من أركان عقد الزواج بل هو مجرد عادت اجتماعية قبلها الشرع الكنسي"[3].

ويعرف في "المادة 14من قانون الأسرة الجزائري وهو ما يدفع نَحِلة للزوجة من نقود وغيرها من كل ما هو مباح شرعا، وهو ملك لها تتصرف فيه كما تشاء"[4].

ب-حكم المهر في الإسلام:

"الإسلام أوجب المهور وإن لم يحدد مقاديرها وجعلها حق للزوجة ولم يجعلها نافِجَة (جاهلية) للولي. ونص القرآن الكريم على ذلك في قوله تعالى(وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً) والصدقات هي المهور ونَحِلة أي حق خالص لهن، والنَحِلة أيضا الملة والديانة فكأنه تعالى عنى بقوله وأتوهن صدقاتهن نّحِلة، أي أتوهن مهورهن ديانة، أي دينا من الله شرعه وفرضه، وهذا يوحي بأمر هام هو أن الزواج سنة وصداق الزواج فريضة مشروعة".

---

[1] بدران أبو العينين بدران، أحكام الزواج والطلاق في الإسلام، مصر، دار التأليف، ط2، 1961، ص193.

[2] محمد عبد العزيز العقيل، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] أفريد ديات، مرجع سبق ذكره، ص75.

[4] قانون الأسرة الجزائري، 2007، ص12.

و"قال الصنعاني في سبل السلام" أنه لابد من الصداق في النكاح، وأنه يصح أن يكون شيئا يسيرا في قوله صلى الله عليه وسلم (ولو خاتما من حديد) مبالغة في تقليله فيصح بكل ما تراضى عليه الزوجان أو من إليه ولاية العقد".

وفي المادة 9 من قانون الأسرة الجزائري "الصداق هو أحد شروط عقد النكاح".[1]

ج- مقدار المهر:

هناك ثلة من الفقهاء وضعوا للمهر حد أدنى أمثال "الإمام مالك الذي يرى أنه لا يقل عن ثلاثة دراهم، والحنفية عشرة دراهم، أما الشافعي ومعه بعض الفقهاء لم يعتبر للمهر حد أدنى بل كل ما يصدق عليه اسم المهر يصلح أن يكون مهرا" فعنده ليس للمهر قدر معين لا يزداد عليه ولا ينقص منه، بل هو متروك للزوجين على الموسع قدره على المقتر قدره من غير إسراف ولا خيلاء ولا تعجيز". هذا في الحد الأدنى أما في الحد الأعلى فيتفق علماء على أن المهر ليس حد أعلى غير أنه ينبغي عدم المغالاة في المهور"[2].

د- أنواع المهور: هناك نوعان:

- المهر المسمّى: أي المهر الذي يتفق عليه الزوجان أو وكيل كل واحد منهما قل أو أكثر

- مهر المِثل: مهر المِثل مبلغ لم يسمى عند عقد الزواج لسبب من الأسباب، في مثل هذه الحالة يثبت للمرأة مثيلاتها من الفتيات كمهر أخوتها مثلا، أو بنات عمها أو مهر الفتيات اللاتي هن من مستواها الاجتماعي أو العلمي أو المالي، أو ما هو متعارف عليه في البلد الذي تعيش فيه"[3].

ه- الإسلام يحث على تخفيف المهور:

من مبادئ الشريعة الإسلامية التيسير والتخفيف ورفع الحرج إذ يقول المولى عز وجل ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾[4]. "لذلك فإن السنة تصب في مبدأ الشريعة العام القائم على التيسير والتخفيف في المهور، ومن الأحاديث الدالة على ذلك ما روي عن الحسن البصري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ألزموا النساء الرجال ولا تغالوا في المهور)[5].

---

[1] محمد أبو زهرة، محاضرات في عقد الزواج وآثاره، القاهرة، دار الفكر العربي، ط2، 1971، ص232.

[2] بدران أبو العينين بدران، مرجع سبق ذكره، ص131.

[3] عمر فروخ، الأسرة في الشرع الإسلامي، بيروت، المكتبة العلمية والمكتبة العصرية، ط1، 1951، ص92.

[4] سورة البقرة، الآية: 185.

[5] محمود محمد الشيخ، المهر في الإسلام بين الماضي والحاضر، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2000، ص ص233-235.

و"كره الرسول صلى الله عليه وسلم أن يمهر الرجل زوجته مهرا يُضَر به إن نقده ويعجز عن وفاءه إن كل مؤجلا، فقد قال أبو هريرة رضي الله عنه: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إني تزوجت من الأنصار فقال: (على كم تزوجتها؟) فقال: على أربع أواق قال النبي صلى الله عليه وسلم (على أربع أورق! فكأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل) أي أنتم لا تقطعون الأموال من حجارة الجبال فلا تغالوا فيها".

وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنه).

والمفهوم من هذه الأحاديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم أنكر على من أصدق على زوجته مهرا لا يقوى على دفعه، ورأي عامة فقهاء الأمصار قديما وحديثا وأكثرهم، ولا ظن أن هناك عالما من العلماء قديما وحديثا يستحب المغالاة بل يكرهون ذلك ولا يستحسنونها.

و- غلاء المهور وأثره في تأخير الزواج:

"إن غلاء المهور وارتفاع مقاديرها والتباهي بالغلو فيها من المشاكل الاجتماعية التي طغت على كرامة الأمة في الصميم، وحطمت كرامة المرأة في حياتها الزوجية"[1]، "والقاعدة الأساسية في الإسلام تقول: (إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه) وقال الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: (التمس ولو خاتما من حديد) لكن الناس في مجتمعا بدأوا يدفعون مهورا في الغالب أنها مرتفعة وهذا أمر إن رضي به واحد واستطاع لا يقدر عليه الآخرون، فبعد أن كان المهر رمزا لعملية تكوين الأسرة أصبح اليوم مصدر اضطهاد اجتماعي واقتصادي انعكست آثاره سلبا على المجتمع بسبب عزوف الأغلبية من الرجال عن الزواج في السن المناسب الأمر الذي يضر بالرجال والنساء على حد سواء فلعل الحلال أصعب منالاً من الحرام وذلك أن المغالاة في المهور معول هدم يقضي على رغبات الكثيرين من أهل العفة والراغبين في الزواج وفي نفس الوقت دعوة باطلة تساعد على ضياع قسط كبير من أعمار الشباب دون تحقيق سنة الإسلام، بل قد تكون سببا من أسباب انتشار الرذيلة والفوضى الأخلاقية التي تهدد المجتمع بالتصدع والانهيار ولا مبرر لها إلا التفاخر بين بعض الأسر"[2].

فبدل التفاخر بغلاء المهور نجعل التفاخر في تيسيره وتسهيله ونعتقد اعتقادا جازما أن تخفيف في قيمة المهر وسيلة من وسائل الإقبال على الزواج ورحمة بالرجال والنساء ورفع لعائق من العوائق المادية في طريق الإحصان بالزواج وتخفيف المهر ما تنادي به الشريعة السلامية التي تركت تحديد المهر للأهل والزوجين لأنه شرط من شروط صحة العقد، والمهر يكون بأي شيء كل على حسب

---

[1] مجيد الصيمري، مرجع سبق ذكره، ص91.

[2] أحمد عمر هاشم، الأسرة في الإسلام، القاهرة، دار قباء، ب ط، 1998، ص95.

قدرته وطاقته ولقوله تعالى: ﴿ **لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آَتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آَتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا** ﴾[1].

4-2 تكاليف الزواج:

إلى جانب المهر هناك عدة عقبات تحول دون زواج الشاب ومن هذه العقبات المبالغة في تكاليف الزواج، "وهي مهر أخر يقدم للزوجة ونفقات ثقيلة يعجز عن تحملها الخاطب في كثير من الأحيان، وهي من أعرفا الاجتماعية المستحكمة التي ما أنزل الله بها من سلطان".

فمن هذه التكاليف إلزام العريس نفسه باقتناء أجود أثاث لغرفة نومه مع علمه بالأسعار الخيالية لهذا الأثاث كذلك من مستلزمات حفلات أعراس يومنا هذا كراء قاعات الحفلات بالإضافة إلى وجوب وجود عشرات أنواع الحلويات بكميات معتبره ولا ننسى الولائم والتي هي من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال: (أولم ولو بشاة)، ولكن الزواج في يومنا لا يتم بأقل من خمسة خراف، وقد بلغت بدعة التباهي والفخر بالناس إلى أن صاروا يظهرون كل أنواع الجهاز من ذهب وملابس فاخرة وأمتعة تحت عنوان "التصديرة" وهذا فقائمة الزواج تطول ولا تكاد تنتهي. إن تكاليف الوليمة وما سبقها من مصاريف أثقلت كاهل العريس ولعل الكثير إن لم نقل الكل يلجئون إلى الديوان لتغطية جميع متطلبات حفل الزواج، فالخاطب ذو الدخل المحدود والراتب المقطوع حين يرى هذه الإرهاقات من المطالب وهذه الكثرة من النفقات -عدا عما يقدمه من مهر- يفضل أن يعيش في تقلبات العزوبة، وبعض الناس قد لا يدرك حقيقة النكاح فيضة أن من مستلزماته البذخ والتفنن في المآكل والتباهي في الملابس.

لنعد قليلا إلى أيامنا الماضية، ولنرجع هنيهة إلى عصورنا الخالية، ولا أقول ارجعوا إلى قرون طويلة، أو أجيال غابرة، أو انتقلوا إلى أماكن بعيدة، ومسافات سحيقة، ولكن أرجعوا إلى أربعين سنة مضت وعودوا إلى أربعة عقود خلت، وانظروا كيف عاش آباؤنا وأجدادنا في هذه البلاد وتفكروا كيف كان زيجاتهم وحفلاتهم، ماذا ذبحوا وماذا أكلوا وبأي طعام أكرموا ضيوفهم، فقد تميزت زيجاتهم بالبساطة واليسر وعدم الإسراف والتباهي ويصدق فيهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إن أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنه) وفعلا فقد تميز زواجهم بالبركة، فنادرا ما تسمع حالات الطلاق والمشاكل الزوجية عكس أيامنا هذه التي صارت فيها الفتاة لا يدوم زواجها أكثر من شهر وتطلق. إذن فالإسلام لم يشرع في نفقات العقد والزفاف سوى المهر للمرأة والوليمة لحفلة العرس وإكرام الضيف بما يناسب الحال.

[1] سورة الطلاق، الآية:7.

ومن العادات التي تعرقل الزواج اليوم عَضْلُ الأولياء [وعَضْلُ الولي للمرأة منعها من الزواج ظلما] وقال تعالى: ﴿ **فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ** ﴾[1]. والعضل والإعضال من العادات الجاهلية التي بقيت في بعض المجتمعات الإسلامية والتي تسببت في حرمان كثير من البنات بالتمتع بالحياة الزوجية بسبب أسباب تافهة مثل الاعتراض على النسب فلا تتزوج بنات القبيلة من القبائل الأخرى. "كما أن من أسوء صور العضل حَجْز المرأة على أحد أبناء قرابتها، فلا يسمح لها وليها من غيره ولو بقيت عانسا طول حياتها، وهذه الجريمة الكبيرة وأنانية مفرطة تراعي أعرافا بالية وتخالف الشريعة الخالدة. إن المرأة لا يجوز أن تجبر على نكاح من لا تريد، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تنكح الأيّمُ حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: [ليس لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من لا يريد، وأنه إذا أمتع لا يكون عاقا، وإذا لم يكن لأحد أن يلزمه بأكل ما ينفر منه مع قدرته على أكل ما تشتهيه نفسه كان النكاح كذلك وأولى، فإن أكل المكره مرارة ساعة، وعشرة المكروه من الزوجين على طول تؤذي صاحبها] فإجبار المرأة على من لا تريد طمعا في ماله أو جاهه أو بسبب قرابته ظلم وحرام".

فإن الناس بجهلهم وخضوعهم إلى عادات وتقاليد ما أنزل الله بها من سلطان فوضعوا العوائق والحواجز في طريق الزواج حتى غدا صعبا وشاقا على الكثيرين. ومن الأعراف المؤجلة للزواج هي تأجيل الزواج بسبب وفاة أحد الأقارب حتى وإن لم يكن من الوالدين والإخوة بدعوة الحزن والحداد ولكن المصيبة هي أن هذا التأجيل قد يستمر عاما كاملا منذ وفاة هذا القريب وهذا عرف قبيح ما شرعه الله تعالى.

2-5 البحث عن القرينة المناسبة:

إن جملة التغيرات التي مست المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في المجتمع العربي عامة وفي المجتمع الجزائري خاصة غيرت في العديد من الأسس والمعايير بحيث نرى أن التغير الاجتماعي مس جميع شرائح المجتمع وغير في النسق العام فيه وبما أن المرأة هي عصب المجتمع فإن ما يهمنا هو التغير الذي طرأ عليها نتيجة التغير الاجتماعي بحيث بالرجوع إلى الزمن القريب كانت المرأة سيدة بيتها بحيث أنها ترعى البيت وشؤون زوجها وأولادها أي أنها تقوم بالعناية بشكل أكبر بشؤون المنزل الداخلية بينما يقوم الرجل بشؤون المنزل الخارجية وعلى رأسها تحصيل الرزق وهو ما ينسجم مع تعاليم الإسلام في جعل النفقة واجبة على الزوج لزوجته بل وجعل نفقة المرأة واجبة على ولي أمرها الأقرب مهما بعد من عصبتها، ومع تفكك وضعف الضوابط العائلية وتعقد الحياة وخاصة في ظل الأزمات الاقتصادية وغلاء المعيشة بالإضافة إلى الانفتاح والعولمة

[1] سورة البقرة، الآية: 232.

وسيادة مصطلح الديمقراطية الأسرية صار لزاما على المرأة إكمال دراستها بجميع الأطوار ساعية وراء العمل وذلك لتتماشى مع العصر ولكي تحتل مكانتها الاجتماعية. هذه المكانة التي أفرزت على نقيض آخر مشاكل مست فئة الرجال بحيث تقلص الحظوظ إذ لم نقل إنعدمت في سوق العمل لأن إقتحام العنصر النسوي وقف عقبة أمام عمل الشباب فأستفحلت ظاهرة البطالة في أوساط الرجال. فالبطالة لدى الرجال تختلف كونها عند النساء لأن الرجل هو المسؤول عن الشؤون الخارجية للمنزل في الحالة الطبيعية. مهمته تحصيل الرزق بالعمل فهو المسؤول عن أمر الزواج وبناء الأسرة. الزواج الذي إختلفت أسسه ومعاييره باختلاف مكانة المرأة ودورها الاجتماعي. صار للرجل معيارا أخرا في إختيار القرينة المناسبة التي يراها زوجة هذا الاختلاف الذي يرجع إلى تغير الأوضاع الراهنة منها الحراك التعليمي للمرأة وجملة العوامل السوسيو اقتصادية التي أدت إلى ذلك وعليه نعرض المعايير الجديدة التي يضعها شباب اليوم في اختيار القرينة المناسبة وفي نفس وقت هي نفس العوامل التي أخرت سن زواجه:

2-6 ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة:

"إن التعليم من محددات الزواج، لأنه يدفع الكثير من الشباب إلى التخطيط ووضع إستراتيجية خاصة للحياة الزوجية، إلى جانب امتداد سنوات الدراسة إلى ما يفوق 15 سنة، يؤدي إلى تأخر سن الزواج بحيث أنه كلما ارتفع المستوى الدراسي كانت فترة الدراسة أطول، وبالتالي سن الزواج متأخر وعليه فحسب الإحصائيات قدر متوسط سن أول زواج سنة 2002 عند الأميين 31 سنة عند الذكور و28.3 سنة عند الإناث، فهو يقدر عند الذين وصل مستواهم الدراسي الثانوي أكثر بـــ36 سنة ذكور و33.2 سنة بالنسبة للإناث وفيما يخص إستراتيجية الاختيار الخاصة بمستويات الدراسة، فقد أثبتت مختلف الإحصائيات الاجتماعية، أن الرجال أقل صعوبة أكثر واقعية في الاختيار وأكثر تقبلا لزوجات أدنى منهم مستوى دراسي، وقد أثبتت الدراسة للمسح الجزائري حول صحة الأسرة (*EASF*) لسنة 2002 أن $^1/_3$ من الشباب يفضلون المستوى الدراسي لزوجاتهم يتجاوز المستوى الثانوي بينما 21.5% منهم من يرى بأن مستوى الدراسي لهن لا يمثل أية أهمية، أما فيما يخص الإناث فـــ34.7% منهن يفضلن أزواجا ذوي المستوى العالي، ويمكن القول بأن خطر العنوسة والعزوبة يتفاقم من سنة لأخرى ما دامت مستويات التعليم عند الإناث في ارتفاع مستمر[1].

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى نظرة المجتمع السلبية إلى الجامعة والجامعيات بصفة عامة، كسبب وجيه لامتداد فترة العنوسة عند الإناث، بحيث أن ظاهرة إرتفاع المستوى التعليمي تأخذ منحى تصاعدي مع مرور الزمن وتعقد الحياة بحيث صار للتعليم مكانة هامة فالدولة الجزائرية وضعت شروط للتعليم بالنسبة لكلا الجنسين حيث تتمثل الشروط في:

[1] ***Enquête Algerienne sur la santé de la famille (EASF) en 2002-2004, ONS, Ministère de la santé et de la population, ligues des états arabes, p95.***

1- لكل مواطن الحق في التربية والتعليم.

2- التعليم إجباري على الأطفال من 6 إلى 16 سنة كاملة.

3- الدولة تضمن المساواة في شروط الالتحاق بالمساواة في شروط الالتحاق التطور الأساسي.

4- التعليم مجاني في جميع مستوياته مهما تكن المؤسسة الملتحق بها.

خلاصة الفصل:

تعد العنوسة ظاهرة تهدد استقرار المجتمع، فالارتفاع المستمر في نسبة العوانس من شأنه يعصف ببنية وتماسك المجتمع، وذلك لأن الآثار المترتبة عنه لا تمس المرأة فحسب بل الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أهم تلك الآثار هو الانتشار اللامحدود لمختلف الانحرافات وفي مقدمتها العلاقات الجنسية غير الشرعية، وشهد المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة استفحالا لهذه الظاهرة بحيث ارتفع عدد النساء الغير المتزوجات بشكل ملحوظ مقارنة بالسنوات الماضية، وجاء هذا الارتفاع في ظل التحولات التي عرفها وما زال يعرفها المجتمع الجزائري، وقد جاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء انتشار ظاهرة العنوسة، حيث تناولنا في هذا الفصل أهم الأسباب التي نعتقد أنها تكمن وراء تأخر سن الزواج بالنسبة للإناث في مقدمتها الشروط المفروضة على الشاب سواء كانت مفروضة من الفتاة أو من أسرتها على طالب الزواج.

الفصل الثاني عمل المرأة وتأخر سن الزواج

تمهيد

1- أولا: خروج المرأة للعمل على الصعيد التاريخي

1-1 التطور التاريخي لعمل المرأة

2-1 أهمية العمل بالنسبة المرأة

3-1 عمل المرأة في الإسلام

2- دوافع خروج المرأة للعمل

1-2 الدوافع الاقتصادية

2-2 الدوافع الشخصية

3-2 الدوافع الاجتماعية

3- عمل المرأة وعلاقتهُ بالعنوسة

1-3 الزواج والعمل

خلاصة الفصل

تمهيد:

إن خروج المرأة إلى ميدان العمل في العصر الحديث أصبح ظاهرة منتشرة عبر العالم، هذه الظاهرة تستدعي الانتباه والاهتمام، فالمرأة باعتبارها نصف المجتمع ومربية النصف الآخر يعد وضعها الاجتماعي سواء داخل الأسرة أو خارجها ذا أهمية بالغة خاصة في العصر الذي يوصف بأنه عصر المرأة، ومنه يتم عرض النظريات المفسرة لعمل المرأة وذلك لإعطاء صورة واضحة عن أبرز التوجهات المفسرة لعمل المرأة، ويتم التعرف على الصيرورة التاريخية وتشير إلى أن المرأة احتلت دائما موقعا في المجتمع وأدوارا اجتماعية متعددة، وبهذا سوف تتعرض في هذا الفصل لدوافع خروج المرأة للعمل والمجالات التي داخلتها، وأهمية العمل بالنسبة إلى المرأة، ومدى انعكاسات الناجمة عن خروجها للمدان العمل.

1- أولا: خروج المرأة للعمل على الصعيد التاريخي:

1-1 التطور التاريخي لعمل المرأة:

تعود جذور فكر تحرر المرأة إلى ما قبل الثورة الصناعية، ولكن بدأت حركة خروجها للعمل خارج البيت بصورة كبيرة في العالم العربي، بعد الثورة الصناعية والتي أدت لهجرة الرجال للمدن، فحلة المرأة محله في الأرياف، وقد عملت هذه الثورة على استغلال النساء في المناجم والمصانع أسوء استغلال[1].

- الثورة الصناعية سنة 1760: التي أدت إلى ظهور الطبقة مما اضطر نساء الطبقات الكادحة للخروج للعمل وذلك لإعانة أسرهم.
- الحربين العالمتين: يعد التحاق الرجال لميادين القتال حلت النساء مكانهم في المجتمعات المصانع والمناجم، إذا بخروجها للعمل لم تشهد استقرار دائم التأثير بأوضاع المجتمعات الاقتصادية والسياسية.[2]

لقد كانت المرأة تعمل منذ فجر التاريخ سواء داخل البيت وخارجه فقد كانت تمارس الكثير من الأعمال الزراعية والاقتصادية والحرفية والمهنية هذا لعملها خارج المنزل أما عملها داخل المنزل فكانت في بيت أهلها تعمل منذ نشأتها كفتاة وأم بالنسبة لبيت زوجها، إذا كانت الفتاة العربية تشارك أسرها في العمل الزراعي فضلا عن عملها داخل المنزل، وبعد الزواج أخذت تعمل على أسرتها في الزراعة وما يتصل بها من أعمال فرصيه كتصنيع منتجات الفاكهة والمساهمة ومن تربية الدواجن وغير ذلك.

وبالإضافة إلى الأعمال المنزلية الأخرى ولكنها في كل الحالات لم تتقاض أجر على ذلك، ولقد وطيبت المرأة العربية تقدم مجتمعها وشاركت في تنميتها وخاصة حينما توسع المدن وتتنوع الصناعات التقليدية مثل: صناعة أواني الفخارية، والزرابي ومن خلال ذلك أكدت كغيرها من نساء بلدان العالم بصفة عامة، وبلدن الوطن العربي بصفة خاصة عن مشاركتها في بناء المجتمع الجزائري.[3]

قد عانت المرأة من دورها في المجتمع بالرغم من الإسهامات الكثيرة التي كانت تشارك فيها من مختلف مناحي الحياة حيث شاركت في الحياة الاقتصادية من خلال الصناعات التي قدمتها للمجتمع وطلبت الرزق من ورائها منها الصناعات الغذائية كطحين الحبوب وصنع الخبز والزبدة والسمن

---

[1] سامية مصطفى الخشاب، النظريات الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر 2008، ص 221.

[2] كامليا إبراهيم عبد المفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 52.

[3] الأخضر ضربان، المرأة الجزائرية في تدعيم الاقتصاد الوطني، مجلة الجزائرية، العدد 116، 1983، ص 33.

والصناعات النسيجة كغزل الصوف والوبر ونسيج، وحتى أنها عملت في ميدان الطب ومداوة الجروح وتجبير العظام بالإضافة إلى صناعة العطور وشاركت في التجارة وبأعمال البيع والشراء إلى غير ذلك...الخ[1] .

غير أن عمل المرأة تطور بتطور المجتمع ومع تغيير البناء الاجتماعي والاقتصادي منذ منتصف القرن(20)، حيث شهدت بداية نهضة حضارية المجتمعات العربية وخاصة مع تزايد توسيع قاعدة التعليم للفتيات فأصبحت المرأة تعمل في مجال التعليم، والإدارات وحديثا أصبح خروج المرأة للعمل ظاهرة اجتماعية. تربوية واقتصادية اهتم بدراستها العديد من الباحثين بمختلف جوانبها وآثارها ونتائجها ضمن التسلسل التاريخي لعمل المرأة في المجتمعات يتضح أن هذا الدور يتغير بظروف المجتمع وحاجاته، وقد لعبت الثورة الصناعية والحربين دورا كبيرا في إخراج المرأة من بيتها والتحاقها بميدان العمل.[2]

2-1 أهمية العمل بالنسبة المرأة:

تظهر أهمية العمل ومكانتها في الحياة من خلال مقولة: إن العمل محور جوهري في حياة الإنسان ما دام ذلك المظهر من الحياة يعطيه المكانة ويربطه بالمتجمع ويحدد دوره فيه.

والعمل مجال حيوي هام حيث يجسد الإنسان فيه فرصة كبيرة للتعليم والتعبير عن ميوله وقدراته ومواهبه وطموحه، وإذا كان للأفراد رجالا ونساءنا إن يشعرون بالارتباط بالمتجمع فلابد أن ينظرون إليه كشيء لهم فيه دورا فعالا، وقد يعتقد البعض أن التقدم التكنولوجي الذي يرجع الإنسان سف يجعل الفرد سعيد ولكن الدراسات لبعض المجتمعات التي وصلت إلى أرقى مراحل التقدم التكنولوجي تبين إن هذا التقدم كما فيه من منتجات حضارية ومادية قد يزيد فعلا من إشباع حاجات الناس وتسهيل أمورهم الحياتية ولكن ليس محكما بالرضا والسعادة وليس محكما للعلاقات والتفاعل الإنساني، وفي هذا السياق تقوم دكتورة سوسن تمكن أهمية عمل المرأة في كونها تشكل نصف المجتمع وعملها بشعورها بأهمية وبحاجة بلدها إليها فيمنحها ذلك ثقة كبيرة بنفسها ويقوي من شخصيتها، ويدفعها لمساهمة ويقدر كبير في تطوير وتنمية وإنشاء جيل صالح معطاء مثقف ينحل بقيم وأخلاق فاضلة.[3]

---

[1] هيفاء فوزي، المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، دار طلاسي للدراسات للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1987 ص 32.

[2] كامليا إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 101.

[3] رياض إبراهيم أحمد، المرأة العاملة بين المسؤولية المهنية وإنجاز الواجبات المنزلية، صحيفة تشرين، تاريخ 2002/02/11.

1-2-1 دور التعليم في تحديد مكانة المرأة:

يعتبر العلم أحد مقومات الأساسية للحضارة الإنسانية، لذلك نجد أن الإسلام أولى اهتمامات كبيرة للعلم والتعليم منذ الوهلة الأولى ودعا إلى تعميمه على كل شرائح المجتمع دون استثناء وقد لعب التعليم على مر التاريخ البشري دورا حاسما ومهما في ترقية مكانة المرأة على المستوى العالمي وذلك بمساهمة في إخراجها من عالمها التقليدي الضيق وتمكينها من الانفتاح على آفاق جديد لمواكبة متطلبات العصر وفي هذا المجال أثبتت الدراسات أن التعليم المرأة يساعدها على تنظيم أسرتها ويزيد من فرص حصولها على العمل المناسب خاصة إذا كان مرتبط باحتياجات المجتمع متماشيا مع عملية التقدم. كما أن التعليم يرفع كذلك من مستوى وعي المرأة بحقوقها والسعي إلى اكتسابها، كما يزيد من فرص مشاركتها في الحياة العامة فالمرأة المتعلمة مقارنة بالمرأة الأمية تتلقى الاهتمام والاحترام من طرف الرجل وذلك لما يطبع سلوكها وعلاقتها وحتى نوع عملها.[1]

2-2-1 دور العمل في تحديد مكانة المرأة:

إن تحقيق الذات وإثبات الوجود وشعور الفرد بتقدير واحترام الآخرين هو الذي يدفع المرأة التي تشعر بمكانتها المتدنية داخل الأسرة، إلى العمل خارج البيت والتفاني فيه مما يجعلها تشعر بالارتياح واكتساب المكانة وقد تبين من دراسة قام بها الباحث *yarroww* أن نسبة *48%* من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع وإرضاء حاجة البقاء بصحبة الآخرين كما أن العمل يعطيهن الفرصة لتحقيق وذاتهن وأن التحاق المرأة بالعمل. هو سبب عدم الشعور بالتعطيل الوظيفي الذي قد يفصلها عن المجتمع.[2]

فعمل المرأة من شأنه التأثير على دورها ومركزها الاجتماعي كما يمنحه لها من استقلالية وذاتية وحرية لم تكن تتمع بها في الماضي. أي أن الزوجة العاملة هي الأقرب، من عملية المساواة بين الزوجين داخل الأسرة، حيث يترك الزواج القرارات الأخيرة للزوجة أو يشاورها مباشرة، وهذا تؤكده دراسة أقيمت بمدينة عمان العربية حول علاقة الزوجة العاملة بزوجها سلطة الزوج، وفي نفس الإطار توصل الباحث الجزائري فاروق بن عطية في دراسة حول عمل المرأة في الجزائر إلى أن تطور مكانة المرأة وبالتالي الزوجة يكون مرهون بخروجها للعمل وحصولها على دخل خاص يجعلها تمتلك وتكسب وعيا بذاتها.

---

[1] منير طلعت الرشيدي، السكان والتباين الجغرافي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص378.

[2] منسر طلعت الرشيدي، مرجع سابق، ص380.

1-3 عمل المرأة في الإسلام:

عند ظهور الإسلام انطلق صوت السماء على يد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ليعيد للمرأة كرامتها ويمنحها حقوقها وأهميتها، ويجعلها نصرا فعالا في نهضة المجتمع، ويحقق لها المكانة السامية وقد أحل الإسلام للمرأة المكانة اللائقة بها في كافة مجالات الحياة الإنسانية والاجتماعية والحقوقية.[1]

قبل التطرق لعمل المرأة في الإسلام يجدر بنا الإشارة إلى حق المرأة في التعليم هذا من الواجبات فجهل المسلمة كان من أسباب التأخر، "طلب العلم فريضة على كل مسلم" شامل للرجل والمرأة فمن حق المرأة أن تتعلم جميع العلوم والمعارف أن أمهات المؤمنين ساهمن في روية الأحاديث وأبرز مثال على ذلك أمنا عائشة (رضي الله عنها) فقد كان الصحابة يسألونها ويتعلمون منها[2].

فقد سوى الإسلام بين الرجل والمرأة في الحق في التعليم والعمل فأصبح للمرأة أن تضطلع بالوظائف والأعمال المشروعة التي تستطيع دائما أدائها ولا تتنافى مع طبيعتها كالمرأة، ولم يفيد الإسلام هذا الحق إلا بما يحافظ على كرامتها الإنسانية في شيء، ويصونها عن التبذل عن كل ما يتنافى مع الأخلاق الفاضلة، ولا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية في شيء. وإن وجود وظيفتها الأساسية التي هي إنجاب أطفال وتربيتهم تربية إسلامية، والاهتمام بزوجها وبيتها لتعيش سعيدة ومطمئنة في الدنيا ولتستقبل الآخرة وهي فرحة مستبشرة إذن فالإسلام قد أعطى للمرأة حق العمل والاكتساب وحق التملك وحق الهيئة والتبرع وأعطى لها حظا من الميراث.[3]

وفي قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا**﴾صدق الله العظيم".

1-3-1 موقف الدين من عمل المرأة:

إن الإسلام يعالج عمل المرأة من منظور شمولي يقوم على ركيزة أساسية تتعلق بإعطاء المرأة حق العمل وفقا لدورها في الحياة الإنسانية، ومسؤوليتها المباشرة لرعاية الأسرة وانسجاما مع ما منحها الله تعالى من مواهب واستعدادات فطرية واتجاهات نفسية وميول وغرائز مختلفة يمكن أن تتيح لها العمل في أنشطة اقتصادية محددة.

---

[1] محمد توفيق أبو علي، وضع المرأة في العالم الإسلامي، بدار التقريب بين مذاهب الإسلامية، بيروت، ط1، 2003، ص13.

[2] تفاريد بيضون، المرأة والحياة الاجتماعية في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص12.

[3] مولاي ملياني بغدادي، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص ص 154-155.

ومن خلال استقراء النص القرآني يتضح لنا أن معالم النظرية القرآنية في مجال عمل المرآة تقوم على ثلاثة دعائم جوهرية يكمل بعضها بعضا وهي:

- الدعامة الأولى: الإصلاح.
- الدعامة الثانية: الإيمان.
- الدعامة الثالثة: الثواب.

ومن أبرز الأمثلة القرآنية التي تجمع بين متغيرات الصلاح والإيمان والثواب يمكن الوقوف عليها كشروط واضحة لعمل المرأة تتجلى بتتبع النصوص القرآنية التالية:

قوله تعالى:﴿ **فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ**﴾. وقوله تعالى: ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾

ويتضح من هذا الخطاب في هذه النصوص القرآنية أن الفئة المستهدفة ليس الرجل وحده ولا المرأة وحدها وإنما الرجل والمرأة على حد سواء وذلك بقوله تعالى: "**مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى**".

إلا أن المعيار الأهم في تحديد صلاح المرأة للعمل يعتمد على مضمون الخطاب الشرعي، علاوة على معيار الملائمة، والقدرة، والحاجة التي تقتضيها ظروف المجتمع المختلفة، ولذا فإن مجالات التطور والتقدم الاقتصادي تسمح للمرأة بالانخراط في العديد من الأنشطة الاقتصادية، وتتمكن المرأة من خلال ذلك من اكتساب المعارف الخاص وتعلم التدريب والمهارات الكثيرة[1].

2- دوافع خروج المرأة للعمل:

ليس غريبا على المجتمع البشري كون المرأة عملت قديما في مجال الزراعي جنبا إلى جنب مع الرجل إلا أن خروج المرأة إلى العمل الصناعي يعتبر ظاهرة اجتماعية ناجحة بعد الثورة الصناعية ولقد سادت هذه الظاهرة في جميع المجتمعات التي اتجهت نحو تصنع، وكما انتشرت الدراسات والبحوث العلمية اتضح أن قدرات المرأة الأدبية والعقلية مساوية للرجل وإنها مزودة بجميع الاستعدادات مثلها مثل الرجل، تستطيع أن تقوم به ومن هنا اهتمت المجتمعات الإنسانية لتعليم المرأة ورفعت من مكانتها وأتاحت لها فرص العمل المناسبة والمشاركة بنصيب لا يقل شأنا عن الرجل في الوظائف وفي الحياة بوجه العام.

ولكن رغم قدرة المرأة على العمل جمع المجالات إلا أنه من الأفضل أن تتجه المرأة العمل الذي يتناسب مع طبيعتها الأنثوية.

---

[1] أحمد محمد سعد، ياسر عبد الكريم الحوراني، المرأة وقوة العمل من منظور إسلامي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، الدوحة ، قطر، العدد الأول، 2000، ص18.

2-1 الدوافع الاقتصادية:

لقد بينت بعض الدراسات في هذا المجال أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية، فخروج المرأة للعمل ضرورة استلزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الصناعي الحديث، إذ أن أعباء المعيشة وغلائها من جهة، والتطلع إلى مستوى أفضل للحياة من جهة أخرى، دفع بالمرأة إلى الخروج عن إطارها التقليدي والمتمثل في دور المنجبة والمربية والراعية لشؤون أسرتها، ففي دراسة قام بها (*Hayer*) عن دوافع المرأة في العمل ظهر أن النساء من الطبقة الدنيا يعملن من أجل المادة[1].

كما أن الظروف المعيشية والاقتصادية التي تعيشها المرأة الحديثة هي التي أجبرت المرأة على العمل لمساعدة زوجها في تلبية رغبات أفراد أسرتها من مأكل وملبس ومشرب ودواء وأن مقتضيات الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها مختلف الأسر تفرض على المرأة الخروج لميدان العمل الوظيفي، حيث أن الإحساس بأهمية العمل كوسيلة للحصول على النقود اللازمة لرفع مستوى معيشة الأسرة كان من أهم العوامل التي جعلت المرأة تتمسك بالعمل الخارجي[2].

2-2 الدوافع الشخصية:

قد تعمل المرأة سواء متزوجة أو الغير متزوجة لتثبت كفاءتهما وقدراتهما في إنجاز الأعمال التي كانت حكراً على الرجال فقط، ويظهر هذا بوضوح بين العائلات المتعلمة تعليماً عاليا، إلاّ أ، التعليم في حد ذاته لا يحقق الحصول على العمل فقط، بل أنه وسيلة لتحقيق هدف أو طموح شخصي للمرأة خارج المنزل كما أن العمل يساعد المرأة على مواجهة الصعوبات ومشكلات الحياة ويقضي على وقت الفراغ كما العمل يحافظ على مستوى الخبرات المكتسبة في فترة الدراسة وفيه تنمية لقدراتها وزيادة معرفتها بالحياة العملية[3].

2-2-1 الدافع التعليمي:

نجد أن الأسرة قد أولت اهتماماً كبيراً، وجهوداً معتبرة بالنسبة لتعليم المرأة وتكوينها، حيث أصبح تعليمها حتمية لا مفر منها لإخراجها من بؤرة الأمية، ولهذا كان لانتشار التعليم على نطاق واسع

---

[1] مصطفى عوفي، خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عدد19، جوان2003، ص142.

[2] علياء شكري وآخرون، المرأة في الريف والحضر، دراسة لحياتها في العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 1988، ص238.

[3] أسماعيل أنصاري عبد الحميد، قضايا المرأة بين تعليم وتقاليد المجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000، ص82.

أثر مباشر في قلب المعايير التي كانت سائدة من قبل، فاندلعت المرأة إلى المشاركة في مختلف الميادين إلى جانب الرجل.

2-2-2 دوافع لتحقيق الذات:

ويتضمن اتجاه المرأة للعمل خارج البيت حتى تقضي على الوضع التقليدي الذي يضعها فيه المجتمع باعتبارها ربة بيت وزوجة وأم لأطفال وعليها العبء الأكبر في التنشئة الاجتماعية وأيضا تعمل الكثيرات من النساء لأنهن يفضلن القيام بأعمال المنزل، فمن ميزات العمل الخارجي بالنسبة لهن: العمل ينضم وقت المرأة بحيث يكون لكل من عملها الداخلي والخارجي بداية ونهاية محددة ومنظمة، إن عمل المرأة يعتبر جهدًا خلاقًا ومساهمة إيجابية منها لصالح مجتمعها مما يساعد على الرضا على نفسها.

2-3 الدوافع الاجتماعية:

للثورة الصناعية دورًا بارزًا في خروج معظم النساء للعمل خارج بيوتهن فالمرأة تعمل في مختلف المجتمعات، ولكن السبب الرئيسي والجوهري وراء خروجها هو التصنيع، لأنه أتاح لها الكثير من فرص العمل، ولقد ساعد دخول الأدوات الكهرومنزلية إلى منزل على توفير وقت، الفراغ لدى الزوجة، وهذا من ضمن الأسباب الضرورية التي جعلت المرأة تخرج للعمل وتشارك في قطاعات الإنتاج المختلفة بالإضافة إلى سهولة الحصول على المنتجات والإمكانيات التجارية كالأطعمة المحفوظة وغيرها[1].

3- عمل المرأة وعلاقتهُ بالعنوسة:

3-1 الزواج والعمل:

هل عمل الفتاة ... طريق إلى عنوستها.

أحدث عمل المرأة تغييراً كبيراً في منظومة المجتمع وأضاف أبعاداً عديدة للعلاقة بين الزوجين قبل وبعد الزواج تأرجحت بين الإيجاب مرة والسلب مرات عديدة، لكن هل عمل الفتاة نوعية جديدة من المشكلات تبدأ من تأثيره على اختيارها لشريك الحياة وتأثيره على علاقتها بزوجها وأبناءها بعد الزواج كذلك والأهم فقد فتح عمل الفتاة ملفات جديدة لم تكن مطروحة من قبل، فقد كانت المرأة منذ القدم ترث، أو تتأجر وتتولى مهام العمل بنفسها أو يتأجر بمالها أخ أو قريب. ولكن خروج الفتاة للعمل على نطاق واسع أثمر حيرة هل تسبب خروجها في تفويت فرص العمل على الشباب الباحث عن الرزق والزواج، أم أن زيادة نسب عنوسة الفتيات جعلتهن يخرجن للعمل لأسباب متعددة فمع

[1] محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، ط2، 1981، ص250.

تزايد مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة إلا أنها أصبحت تشكل 26% من إجمالي القوى العاملة وجهت إليها الاتهامات بأنها تحتل أماكن الرجال وتضطرهم إلى البقاء في منازلهم حيث ينتظرون فرصة عمل.

الداعية المصرية د. زينب كمال والأستاذة بكلية التربية جامعة الأزهر، خروج المرأة إلى العمل من الأسباب الرئيسية "حيث تقول: تسبب في ارتفاع معدلات تأخر الزواج في عالمنا العربي والإسلامي وذلك لعدة أسباب:

- المفهوم الخاطئ للزواج بأنه أصبح مجرد إرتباط يشبع الناحية العاطفية فقط بين المتزوجين، وعدم تفهم دور الزواج وتأثيره الخطير في تكوين المجتمعات الصالحة.
- المفاهيم المغلوطة التي تقتنع بها الفتيات أن العمل هو الوسيلة العظمي لتحقيق الذات والإستقلالية وبناء الشخصية، وتكوين المال الخاص وهذا مفهوم قائم على الأنانية، فيجب أن تدرك الفتيات أن نجاحها وإثباتها لذاتها يأتي من خلال نجاحها في تكوين أسرة مسلمة وترتيبها ولأبنائها التربية الصالحة.
- تطالب بعض الفتيات الشاب المتقدم لخطيتها أو حتى زوجها بعد إرتباطهما بالماديات الباهظة والإنفاق الجيد عليها، وألا يقل مستوى معيشتها عما كانت عليه في بيت آبها، وذلك مبني على الشرع الذي يكلف الرجل بالإنفاق، فكيف تنفذ المرأة شرع الله من جانب وتركه من جانب آخر، الذي جعل من حق الرجل أن تكون زوجته بجانبه في البيت ترعاه هو ترعى أبناءها لقوله صلى الله وعليه وسلم "كلكم راع في كلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع والمسؤول راع والمسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجتها ومسؤولية عن رعيتها".
- وبالتالي فقد تسبب عمل الفتاة في تفويت الفرص على الشباب المطلوب منه السعي على الرزق والزواج والإنفاق على أسرته، فنجد التكاليف الزواج الباهظة أن هناك الكثير من الشباب بدون عمل. وبالتالي فكرة الزواج عنده تكون بعيدة جداً وصعبة المنال
- وللأسف تزداد المشكلة تعقيداً عندما نجد بعض الفتيات لا يضعن فكرة الزواج في قائمة الأهداف المطلوب تحقيقها، وينسين أنها فطرة وضعها الله في الرجل والمرأة
- وهناك بعض الأسباب غير المقنعة التي ترددها الفتيات عند خروجهن للعمل منها أنها لن تجلس في البيت في انتظار من بتقدم لخطبتها وعليها أن تشغل وقتها بالعمل، بل عليها أن تدرس أو تلتحق بإحدى المعاهد التي تدرس العلوم الشرعية، أخريات يقتنعن أنهن يجب أن يكون لديهن دخل خاص وذلك تحسباً لعدم الزواج، وهنا فيجب عليهن الأخذ بالأسباب حتى

لا تعطل هدفها النبيل في الزواج بمزاحمة الرجال في العمل والزواج وإذا لم يحدث فالله عز وجل يقول "وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله".

3-1-1 بالعمل ليست بحاجة لظل رجل:

وتختلف معها الإعلامية الأستاذة وفاء سعداوي أستاذ علوم القرآن حيث تقول: " المفروض أن خروج البنات للعمل يوفر لهن فرص أكبر للزواج لأنه يزيد مساحة التعارف، وإقامة علاقات مع زميلات العمل مما يحقق له انتشاراً اجتماعياً يزيد من عدد المتقدمين لها، ولا اعتقد أنّ الخروج للعمل السبب الأول أو الرئيسي في زيادة نسبة العنوسة، لكنه يساهم في إطار الظروف والأسباب الأخرى في وجود المشكلة فعند ما يكون عملها يحقق لها مركزاً أدبيا ويوفر لها دخل عالٍ لا شك يقلل فرص المتقدمين للزواج من ناحية ومن ناحية أخرى يصعب إختيارها لمن يناسبها لأنها لم تعد بحاجة إلى ظل رجل كما تعتقد الكثير من الفتيات.

كما أن العمل يوسع مساحة اختلاط البنت بالمتزوجات اللائي ينقلن تجاربهن فيها من معاناة بل سيبدين ندمهن على دخولهن قفص الزوجية ويحسدنها على ما تتمتع به من حرية واستقلال مادي مما يجعلها حذرة متأنية في الإقبال على الزواج فتؤثر السلامة برفض أو تأجيل فكرة الزواج، كما أن الرغبة في النجاح وتحقيق المستقبل في العمل يجعلها تتقدم في السن وتمر السنون دون أن تشعر، كلما كبرت كلما تغيرت مفاهيمها وصعب إقناعها. فالفتاة في صغر سنما سيهل إقناعها بالفكرة ويسهل اختيارها فما زالت مفاهيمها نسبيا بريئة اتجاه الأسرة والزواج.

رغم ذلك لا أرى مشكلة في خروج الفتاة للعمل فقد يكون المجتمع في حاجة لعمله في مجالات لا يصلح للعمل إلا المرأة كالتدريس البنات وطب النساء والولادة أو تكون هي في حاجة للعمل كـــأن يكون ليس لها عائل فالعمل إذ كان بنية فإنه يزيد الفتاة وعياً وترتيباً لأفكارها ويجعلها أكثر قدرة على اختيار الأدوات التي تؤدي بها هذا الدور يجعلها أكثر قدرة على فهم الحياة وفهم طبيعة مجتمعها وتحديد دورها اتجاه نفسها والمجتمع.

3-1-2 الشباب يفضلن الفتاة العاملة:

بل على العكس بالنسبة للشباب بصفة عامة يزداد الإقبال على الإرتباط بالعاملات ويفضلون ممن تتحمل المسؤولية المادية نظراً للأزمة الاقتصادية، ففرصة الفتاة العاملة أصبحت أكبر من كل الجوانب، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في طريقة تفكيرنا ومفاهيمنا اتجاه الزواج والأسرة وليس الفتاة فقط ولكن الشباب أيضاً بل المجتمع كله في حاجة لتصحيح مفاهيمه اتجاه الزواج والأسرة. فقد انعكست الآثار السلبية لأمراض إجتماعية للأسف انتشرت في مجتمعاتنا تتعارض مع ديننا

الإسلامي وعاداتنا العربة الأصلية، شوهت الفقرة التي عاش عليها الناس وهذا يؤثر في الرغبة الفطرية في التآلف والتواد بين المرأة والرجل بالتالي الشعور بالحاجة إلى تكوين أسرة.[1]

[1] مبروكة عمر محيريق، الدليل الشامل في البحث العلمي مع تطبيقات عملية للاستشهادات المرجعية الورقية والالكترونية وفقا للمعايير الدولية، مجموعة النيل العربية، ط1، 2008. ص 102

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن رغم العادات والتقاليد والنظام الأبوي الجزائري المتشدد وحالة الحرمان المطلق التي عانت منه المرأة في زمن الاستعمار وحتى بعد الاستقلال تواصلت حالة الحرمان مع اختلاف المسببات ولكن الأوضاع تغيرت مع الزمن وتوفرت بعض الإمكانيات ففتح المجال أمام المرأة في التعليم بكل مراحله الذي أدى بدوره إلى امتنان المرأة العمل خارج البيت فأصبحت متواجدة في كل القطاعات، ومما يجدر الإشارة إليه أن أهم ما يميز عمل المرأة في الجزائر انحصاره في قطاعات معينة على حساب أخرى، ونستنتج مما سبق أن المرأة الجزائرية أصبحت أكثر مساهمة في العمل خارج المنزل والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتعدد دوافع ومبررات خروج المرأة للعمل هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يمكن إخفاء المشاكل والآثار المترتبة على المرأة ونتائج السلبية على صحتها وتغير سلوكها فيما يخص أسرتها واتجاهها الأسرة صغير الحجم وتصبح ترفض مهمتها الطبيعية والتقليدية وإنجاب الكثير من الأطفال ويعتبر الإنجاب ومسؤولياته عائق أمام تقدمها الوظيفي والمهني.

الفصل الثالث الجانب الميداني

تمهيد:

1- مجالات الدراسة

2- المناهج والأدوات المستخدمة

3- العينة وطريقة اختيارها

4- وصف وتحليل الجداول الخاصة بالفرضيات

5- نتائج الدراسة

7- الاستنتاج العام

تمهيد:

قبل أن نتطرق إلى الدراسة الميدانية من خلال دراستنا فرضيات يجب تحديد الأسس المنهجية لهذه الدراسة، حيث سنتطرق إلى تحديد مجالات الدراسة، أي بتحديد المجال المكاني والبشري والزمني لموضوع الدراسة ثم نقوم بتحديد المناهج والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة الميدانية وأخيرا نتطرق إلى العينة وطريقة اختيارها وفق طبيعة الموضوع المدروس.

1- مجالات الدراسة

1-1 المجال المكاني:

شملت دراستنا قطاع التعليم العالي ، حيث كانت الدراسة الميدانية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، حيث تم إنشاء جامعة عمار ثليجي بالأغواط بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-270 المؤرخ في 18 ديسمبر 2001، وقد انطلق التعليم بها ابتداء من سنة 1986 حيث أنشئت المدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني بموجب المرسوم رقم 165-86 المؤرخ في 6 أوت 1986 في سنة 1997 رقيت إلى مركز جامعي بمقتضى مرسوم رقم 97-157 المؤرخ في 10 ماي 1997، ومنها أصبحت تحمل اسم المرحوم عمار ثليجي.

الهيكل التنظيمي الإداري للجامعة البيداغوجي

الشكل رقم (03 -01) : الهيكل التنظيمي للجامعة

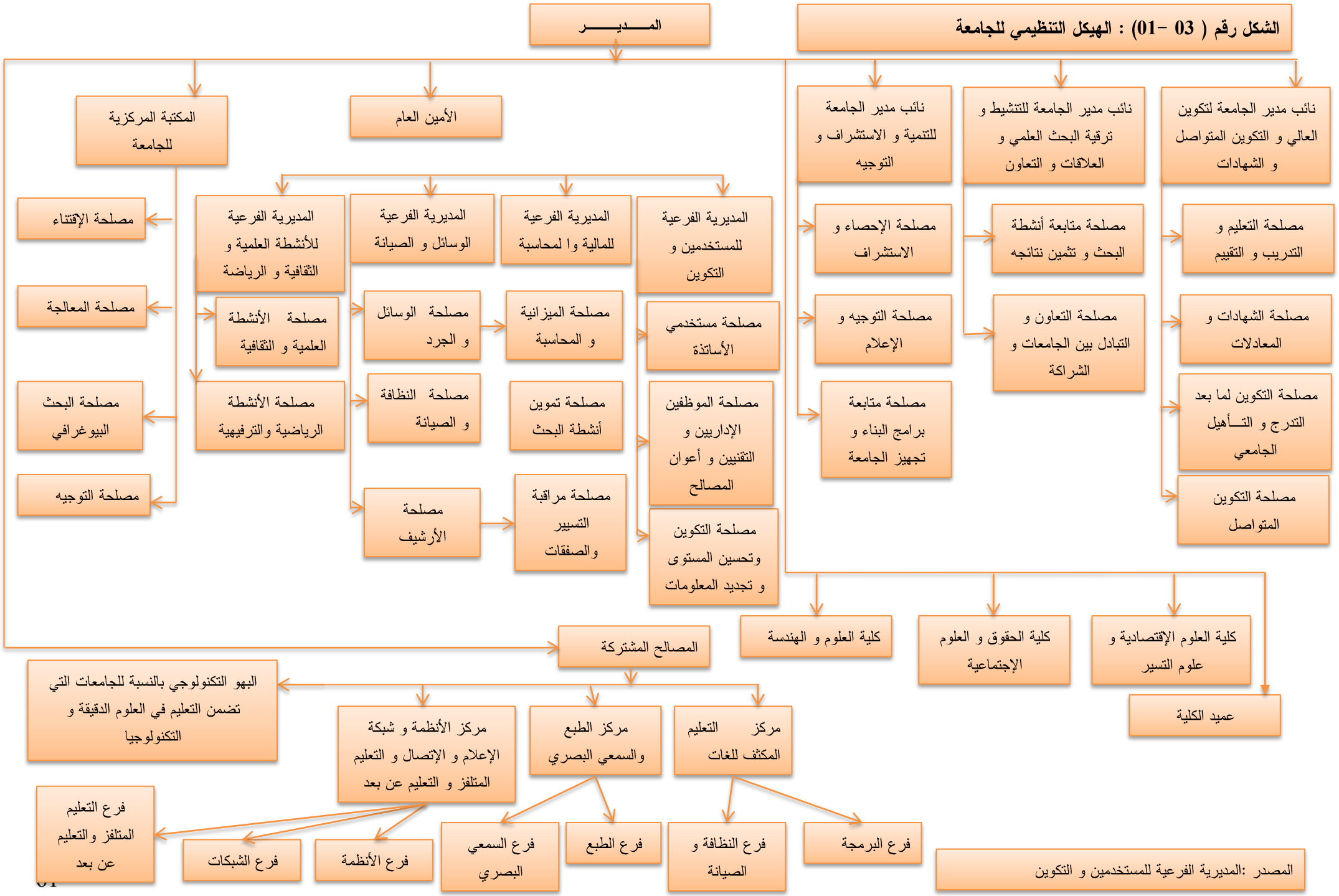

المصدر :المديرية الفرعية للمستخدمين و التكوين

2-1 المجال البشري:

لإجراء بحث ميداني حول موضوع اجتماعي يتطلب منا تحديد وحدة المعاينة أو الوحدة الإحصائي، كما يتطلب منا نوع ملائم من العينات المدروسة. وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على عينة فيها المواصفات التالية تمثل:-المجال البشري لهذه الدراسة في النساء العاملات الغير متزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 30 سنة فما فوف في جامعة عمار ثليجي بالأغواط، القطب رقم 1، وتضمنت عينة الدراسة 724 مبحوثة.

3-1 المجال الزمني:

بدأت هذه الدراسة في شهر نوفمبر من سنة 2015 وانتهت في شهر ماي 2016 وكانت بداية الدراسة بالتعرف على الجانب الميداني للبحث من خلال جمع المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع دراستنا، ثم قمنا ببناء الأسئلة المتعلقة بالاستمارة التي استعنا بها في دراستنا والتي وزعناها على عينة تتكون من 72 مبحوثة وذلك بغية الحصول على البيانات التي نحتاجها في دراستنا والتي تهدف لمعرفة أسباب تأخر سن الزواج لدى المرأى العاملة.

2- المناهج والأدوات المستخدمة:

2-1 المناهج المستخدمة:

قال تعالى: ﴿ **لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا** ﴾[1]

"لكل دراسة علمية منهجا علميا تسير عليه، والمنهج في اللغة يعني الطريق الواضح ونهج الطريق بمعنى أبانه وأوضحه ونهجه بمعنى سلكه بوضوح وتستبانه"[2]

"فهو الطريقة أو الوسيلة المنتظمة الدقيقة التي يستخدمها الباحث لدراسة مشكلة بحثه بغية الوصول إلى القوانين عامة تفسر سير الظواهر وترددها فهو إتباع مجموعة من الأساليب والقواعد العامة التي يسعى بفضلها لاكتشاف الحقيقة العلمية والموضوعية يتبعها الباحث في دراسته أو تتبع ظاهرة من الظواهر بقصد تشخيصها أو وصفها وصفا دقيقا وتحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عليه وتميزها"[3]، وحسب طبيعة موضوعي فأنا أرى أنه يجب الاعتماد على:

---

[1] سورة المائدة، الآية 50.

[2] ابن منظور جمال الدين الأنصاري، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني، د ت، ص383.

[3] احمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، ب ت، ص162.

أ- المنهج الوصفي:

"هو طريقة يعتمد عليها الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة تصور الواقع الاجتماعي والذي يؤثر في كافة الأنشطة الثقافية والسياسية والعلمية وتسهم في تحليل ظواهره"[1]، فيهتم هذا المنهج بتصوير الوضع الراهن وتحديد العلاقات التي توجد بين الظواهر والاتجاهات التي تسير في طريق النمو أو التطور والتغير، وهو ليس مجرد وصف لما هو ظاهر للعيان بل أنه يتضمن الكثير من معرفة الأسباب والمسببات ويعد طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي ومنظم[2]، وسوف نقوم بتوظيف هذا المنهج بغرض محاولة وصف ظاهرة العنوسة وذلك من خلال جميع المعلومات والمعطيات الخاصة بالظاهرة، ومحاولة فهم الأسباب التي أدت إلى تعنيس المرأة، وكذلك لمحاولة تحليل الظاهرة تحليلا دقيقا موضوعيا وتحقق من صحة الفرضيات المتعلقة بالعوامل المسببة للظاهرة.

ب-المنهج الإحصائي:

"إن المنهج الإحصائي في البحث العلمي هو عبارة عن استخدام الوسائل الحسابية والرياضية في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة ومن ثم تنظيم وتبويب تلك البيانات والمعلومات عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات والمرتبطة بها وكذلك تحليل وتفسير تلك الأرقام ووصفها بشكل يقدم فيه الباحث عدد من الاستنتاجات التي توصل إلى الأهداف المنشودة في البحث والدراسة"[3]، يمكن المنهج الإحصائي من التحليل الكمي القياسي للظاهرة المدروسة والاقتراب من الموضوعية والدقة والوصول إلى النتائج العلمية والابتعاد عن الأحكام الذاتية، وذلك من خلال تعاملنا مع الأرقام والنسب، فالمنهج الإحصائي هو عبارة عن مجموعة الأساليب والتقنيات المتنوعة والمستعملة لجمع المعطيات الإحصائية[4]، وقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة من أجل محاولة الاقتراب أكثر من الموضوعية والدقة، وذلك باستخدام الكم، بحيث يتم تحويل المعطيات والبيانات الكيفية الخاصة بظاهرة العنوسة متحصل عليها في الجانب الميداني (الاستمارة) إلى بيانات الكمية، وبناء جداول بسيطة ومركبة يتم من خلالها الربط بين المتغيرات ربطا تفسيريا واضحا من أجل قياس وبناء المقارنات السوسيولوجية للوصول إلى تحليلي علمي وموضوعي للظاهرة.

---

[1] عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1999، ص105.

[2] محمد إسماعيل قباري،"البحث العلمي ومناهجه"، وكالة المطبوعات، الكويت، بدون سنة، ص162.

[3] عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص122.

[4] عمر الحولاني قادية، "تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها"، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2006، ص188.

2-2 الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات:

1-2-2 الاستمارة:

"تعرف الاستمارة أو الاستبيان على أنه قائمة تتضمن مجموعة من الأسئلة معدة بدقة ترسل إلى عدد من أفراد المجتمع الذين يكونون العينة الخاصة بالبحث"[1] وتعد الاستمارة من الوسائل المنهجية شائعة الاستخدام في جميع البيانات والمعلومات وقد تم تسليم الاستمارة إما مباشرة إلى المبحوثات أو عن طريق بعض الزملاء، واحتوت في صورتها النهائية على 39 سؤالا، وتضم أربعة محاور، والتي تتمثل في:

- **المحور الأول:** خاص بالتعريف بعينة الدراسة
- **المحور الثاني:** عمل المرأة وعلاقته بتأخر سن الزواج
- **المحور الثالث:** أسباب تأخر سن الزواج

وقد احتوت الإستمارة على أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة وتم توزيع الاستمارة ما بين 01 مارس حتى 20 مارس

3- العينة وطريقة اختيارها

1-3 العينة:

تعتبر هذه المرحلة أساسية في البحث، إذ لا يتسنى للباحث دراسة جميع أفراد مجتمع البحث، لذا يتعين عليه اختيار عينة تمثيلية لإجراء الدراسة عليها "ويمكن تعريف العينة بأنها نموذجا يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصل المعني بالبحث، تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصل خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات"[2].

1-1-3 العينة الطبقية:

تتوفر فيهم الشروط والخصائص التالية:

1- الجنس: إناث؛

2- الحالة الزواجية: عازبة؛

3- الفئة العمرية: من 30سنة فما فوق.

---

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الأردن، مؤسسة الوراق، ط1، 2000، ص165.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1999، ص105.

2-3 طريقة اختيارها:

سنختار عينة بحثنا وفقا لبعض المعايير التي تخص نوع الدراسة والمتمثلة في تأخر سن الزواج لدى الإناث بحيث نهتم بتغيير الحالة المدنية كشرط أساسي أي سن المبحوثات يفوق المتوسط الوطني لسن الزواج وقد حددته بـــ30سنة، ونظرا لكبر مجتمع الدراسة وصعوبة تحديد حجمه فسنعتمد على عينة تتوفر فيها نفس شروط مجتمع الدراسة حيث حددت حجم العينة بـــ 72 أنثى عازبة وعمرها يساوي أو أكبر من 30 سنة.

حيث سنستعين بالعينة الغير احتمالية والمتمثلة في العينة العمدية "وهي أخذ جزء تمثيلي عمدا من المجتمع الكلي، وفي هذا النوع من الدراسات يختار الباحث بعض الحالات التي يعتقد أنها تمثل المجتمع في الجانب الذي يتناوله البحث"[1].

"بحيث سننطلق عمديا من عينة من المبحوثات تتوافر فيهن شروط الدراسة من خلالهن نتصل بالأخريات وهكذا فإن أفراد مجتمع البحث هن اللاتي يساعدننا في بناء العينة أي أننا نتوجه إلى البعض من خلال البعض الآخر إلى غاية الحصول على العدد المطلوب كما لو كنا ندفع كرة ثلج"[2].

1-2-3 مجتمع البحث:

724 أخذنا نسبة ***%10***

724 × ***%10*** = 72.4 = 72 مبحوثة

4 طبقات:

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية : 235 × ***%10*** = 23.5 = 22 مبحوثة

كلية التكنولوجيا : 198 × ***%10*** = 19.8 = 20 مبحوثة

كلية البيولوجيا : 175 × ***%10*** = 17.5 = 18 مبحوثة

كلية الطب : 116 × ***%10*** = 11.6 = 12 مبحوثة

عينة احتمالية عشوائية طبقية، بطريقة كرات الثلج

2-2-3 العينة الطبقية:

تستخدم في حالة وجود مجتمع غير متجانس أي يضم فئات متباينة (مثلا: ذكور وإناث، تباين في المستوى التعليمي، أو المهنة أو الدخل أو أي خصائص مهمة للبحث)

ويتم اختيار هذه العينة كما يلي:

---

[1] زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، مطبعة السعادة، الطبعة2، القاهرة، ص173.

[2] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي وكمال بوشرف، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص23.

- يقسم مجتمع البحث إلى طبقات أو مجموعات بحيث تكون المفردات في كل طبقة متجانسة من حيث الخاصية أو الخصائص التي يقوم الباحث بدراستها
- يتم تحديد المفردات داخل كل طبقة (ولا يشترط تساوي العدد)
- يتم اختيار المفردات من الطبقات باستخدام العينة العشوائية البسيطة والهدف من التقسيم الطبقي هو ضمان جودة تمثيل العينة للمجتمع وإمكانية إجراء المقارنة بين الطبقات بناءاً على النتائج التي نتحصل عليها من بيانات كل طبقة.

4- وصف وتحليل الجداول الخاصة بالفرضيات

المحور الأول: التعريف بعينة الدراسة

الجدول رقم 1: يمثل توزيع المبحوثات حسب الفئة العمرية:

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية %
40 – 35	60	%85.7
45 – 40	9	%12.2
45 فما فوق	1	%1.4
المجموع	**70**	**%100**

يتبين من خلال الجدول أن أكبر نسبة هي 85.7% من الفئة العمرية [35-40]، أما أخفض نسبة 1.4% من الفئة العمرية 45 سنة فما قوق وتمثل مجموع العاملات المتجاوزات سن 45 سنة فما فوق.

الجدول رقم 2: يمثل توزيع المبحوثات حسب الأصل الجغرافي:

الأصل الجغرافي	التكرار	النسبة المئوية %
حضري	60	%85.7
شبه حضري	10	%14.3
المجموع	**70**	**%100**

من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلب المبحوثات ينتمين إلى الأصل بالجغرافي الحضري بنسبة 85.7% أما البقية بنسبة 14.3%، فهن ينتمين إلى الصل الجغرافي شبه حضري .

الجدول رقم 3: يمثل توزيع المبحوثات حسب الأقدمية في العمل:

الأقدمية في العمل	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	34	48.6%
من 5 إلى 10 سنوات	31	44.3%
من 11 سنة فما فوق	5	7.1%
المجموع	**70**	**100%**

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثات لديهن أقدمية في العمل أقل من 5سنوات وتقدر بنسبة 48.6% ، أما بالنسبة 44.3% لديهن أقدمية تتراوح ما بين 5 إلى عشر سنوات، ونجد نسبة 7.1% لديهن أقدمية أكثر من 11سنة من الإجمالي الكلي للعينة 70 عاملة والتي تمثل 100%.
نستنتج من خلال الجدول وما تبرزه المعطيات وهي المعاناة التي تلقها العاملات إزاء العمل وليس معاناتها لوحدها فأيضا الرجال يعانون من هذا المشكل . وفي إمكانية الحصول على منصب شغل دائم وهذا ما يفسره واقع الشغل والتشغيل في الجزائر.

المحور الثاني: عرض وتحليل الجداول الخاصة بالفرضية الأولى
(يمكن أن يكون العمل نفسه سبب في تأخر سن الزواج لدى المرأة العاملة)

الجدول رقم 4: المستوى التعليمي للوالدين:

المستوى التعليمي	الأب		الأم	
للوالدين	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
أمي	27	38.6	28	40.0
ابتدائي	25	35.7	22	31.4
متوسط	12	17.1	14	20.0
ثانوي	4	5.7	4	5.7
جامعي	2	2.9	2	2.9
المجموع	**70**	**100**	**70**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن أباء المبحوثات لم يبلغوا التعليم بل كانوا أميين بنسبة 38.6% تليها نسبة 35.7% من أباء العاملات كان مستواهم التعليمي ابتدائي في حين تقل في كل من المستوى التعليمي المتوسط والثانوي والجامعي، كما يتضح أن أمهات المبحوثات أغلبهن ضمن الفئة الأمية

بنسبة 40% عاملة وتليها نسبة 31.4% ضمن المستوى التعليمي الابتدائي ، تليها النسب الأخرى هي على التوالي متوسط، ثانوي، جامعي .

نستنتج من خلال الجدول أن جل العاملات كان المستوى التعليمي للوالدين أمي، يليها المستوى الابتدائي بنسبة أقل في حين تقل النسب في المستويات الأخرى.

الجدول رقم 5: يمثل توزيع المبحوثات حسب السن عند بداية العمل:

السن عند بداية العمل	التكرار	النسبة المئوية %
25-20	43	61.4%
30-25	20	28.4%
35-30	6	8.6%
35 سنة فما فوق	1	1.4%
المجموع	**70**	**100%**

يتضح من خلال الجدول أن أغلب العاملات بدأن العمل في سن مبكرة ضمن الفئة العمرية (20-25) بنسبة 61.4% تليها الفئة العمرية (25-30) بنسبة أقل تمثل 28.4% عاملة ثم تليها النسب الأخرى.

نستنتج أن أغلب المبحوثات يسعين للحصول على العمل وهذا في سن مبكرة جدا.

الجدول رقم 6: يمثل توزيع المبحوثات حسب تحقيق العمل لمتطلبات المرأة العاملة:

تحقيق العمل	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	58	82.3%
لا	12	17.7%
المجموع	**70**	**100%**

يتضح من خلال الجدول أن أغلب العاملات يرين أن العمل حقق لهن مجموعة من المتطلبات حيث تمثل نسبة 82.3% في حين ما تبقى من المبحوثات يرين أن العمل لم يحقق لهن ما أردن بنسبة 17.7% .

الجدول رقم 7: يمثل توزيع المبحوثات حسب ما حققته من إنجازات

الإنجازات	التكرار	النسبة المئوية %
شراء سيارة	8	%10.52
منزل	16	21.05
استقلال	52	%68.43
المجموع	**76 *[1]**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية العاملات حققن استقلال مادي بنسبة 64.43% تليها شراء سيارة بنسبة 21.05% من مجموع 70 مبحوثة .

نستنتج أن العمل حقق للعاملات مجموعة من المتطلبات على رأسها الاستقلال المادي وبعضهن شراء منزل والنسبة الأقل حققت شراء سيارة.

الجدول رقم 8: يمثل توزيع المبحوثات حسب أسباب خروجهن للعمل

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية %
وضعية الأسرة المادية	21	%25.60
تحقيق الاستقلال المادي	40	%48.80
تحقيق المكانة الاجتماعية	21	%25.6
المجموع	**82 *[2]**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أنه من أبرز دوافع خروج المرأة للعمل هو من أجل تحقيق استقلال مادي بدرجة أولى بنسبة 48.80% ، وبدرجة أقل وضعية الأسرة المادية وتحقيق مكانة اجتماعية بنسبة 25.6% لكليهما.

الجدول رقم 9: يمثل توزيع المبحوثات حسب ما إذا تقدم لهن شخص من نفس مجال العمل

تقدم شخص	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	21	%30
لا	49	%70
المجموع	**70**	**%100**

[1] إجابات متعددة 6 مبحوثات بنسبة 8.57%

[2] تعدد إجابات بنسبة 17.14 عدد إجابات متعددة

يتبين من خلال الجدول أن أغلب المبحوثات لم يتقدم لهن شخص في نفس مجال عملهن وهذا بنسبة 70% في حين نجد نسبة 30% تقدم لهن شخص في نفس مجال عملهن ونبين السبب في الجدول اللاحق.

الجدول رقم 10: يمثل توزيع المبحوثات حسب أسباب عدم تقدم الشباب

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية %
عدم تقبل المرأة العاملة	46	65.7%
عدم تقبل المرأة في نفس مجال العمل	24	34.3%
المجموع	**70**	**100%**

يبين الجدول أن أغلب السبب الرئيسي لعدم تقدم شخص في نفس مجال العمل هو عدم تقبل المرأة العاملة بنسبة 65.7% في حين نجد نسبة 34.3% يرجهون عدم تقبل الخاطب إلى عدم تقبل المرأة التي تعمل معه في نفس مجال العمل.

الجدول رقم 11: يمثل توزيع المبحوثات حسب نظرتهن لوضعهن كعازبات

الوضع	التكرار	النسبة المئوية %
بعيدة عن المشاكل	27	33.75%
لديك استقلال مادي	50	62.5%
عبء على العائلة	3	3.75
المجموع	**80 *[1]**	**100%**

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 62.5% من المبحوثات يرون أن العزوبية تحقق لها الاستقلال المادي في حين 33.75% ترى أن العزوبية تبعدها عن الكثير من المشاكل.
نستنتج من هذا أنّ العاملات تجد في العزوبية تحقيق للاستقلال المادي، مما يوضح أنّ الزواج يعيق ذلك، فالزواج بعني المسؤولية إلزامية تخصيص دخل لهذه الأسرة، أما من ناحية هن بعيدات عن المشاكل فالواقع يثبت ذلك فهن بالعمل بعيدات عن المشاكل بأنواعها والأمثلة عديدة في مجتمعنا تبين الأزمات والمشاكل التي تنجم عن عدم التفاهم حول مواضيع عديدة بين الزوجين.

[1] تعدد الإجابات 10 نسبة 15%.

الجدول رقم 12: العلاقة بين المستوى التعليمي للأم بالسن

المستوى التعليمي للأم / السن	أمي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
40-35	25	89,28	17	86,36	14	100	3	75	1	50	**60**	**85,71**
45-40	3	10,72	5	22,73	0	0	1	25	0	0	**9**	**12,85**
45 فما فوق	0	0	0	0	0	0	0	0	1	50	**1**	**1,42**
المجموع	**28**	**100**	**22**	**100**	**14**	**100**	**4**	**100**	**2**	**100**	**70**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 85,3 من أمهات العاملات يبلغ مستواهن التعليمي نسبة 100% في المستوى التعليمي المتوسط للفئة العمرية 35-40 سنة من سن المبحوثات، تليها نسبة 89,28% للأمهات اللواتي لم يلتحقن أبداً بمقاعد الدراسة ، تليها نسبة 86,36% من المستوى الابتدائي ، تليها نسبة 75% من ذوات المستوى الثانوي وفي الأخير نسبة 50% من ذوات المستوى الجامعي ، أمّا الفئة العمرية للعاملات 40-45 سنة نسبتهن 12,85% من اللواتي أمهاتهن تتوزع على المستويات 25% ثانوي، تليها نسبة 22,73 % من المستوى الابتدائي للأمهات ، وفي الأخير نسبة 10,72% من اللواتي أمهاتهن أميات فيما ينعدم كل من المستوى الثانوي والجامعي.

ومنه نستنتج أن الفئة العمرية 45 سنة فما فوق مستوى أمهاتهن جامعي ثم تليها الفئة العمرية 35-40 سنة وبالتالي تفسر أن هؤلاء المبحوثات لهن تأثر من طرف أمهاتهن في تكميل المشوار الدراسي وتحقيق مستويات عليا و هذا راجع لمستوى أمهاتهن.

الجدول رقم 13: يبين سن المبحوثات وعلاقته بالمستوى التعليمي للأب

المستوى التعليمي للأب / السن	أمي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
40-35	25	92,59	19	76	12	100	2	50	2	100	**60**	**85,71**
45-40	2	7,41	6	24	0	0	1	25	0	0	**9**	**12,85**
45 فما فوق	0	0	0	0	0	0	1	25	0	0	**1**	**1,42**
المجموع	**27**	**100**	**25**	**100**	**12**	**100**	**4**	**100**	**2**	**100**	**70**	**100**

يتبين من خلال الجدول أن المبحوثات اللواتي يتراوح سنهن ما بين 35-40 سنة بنسبة 85,71% أن أباء المبحوثات جامعيين وبلغوا مرحلة المتوسط بنسبة 100%، تليها نسبة 92,59% ممن لم يبلغوا التعليم وكانوا أميين ، ثم تليها نسبة 76 % من كان مستواهن الابتدائي، في حين تقل في كل من المستوى التعليمي الثانوي 50% . ومنه نستنتج أن الفئة العمرية 30-40 سنة أيضا لها تأثير من طرف الوالدين من خلال متابعة الدراسة والارتقاء إلى أفضلها.

الجدول رقم 14: علاقة عدم إتمام مشروع الخطبة بالأسباب

الأسباب / إتمام	الأسرة		العمل		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	**التكرار**	**النسبة**
نعم	4	11,42	2	5,71	**6**	**8,57**
لا	31	88,58	33	94,29	**64**	**91,43**
المجموع	**35**	**100**	**35**	**100**	**70**	**100**

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 91,43% من المبحوثات اللاتي أجبن ب "لا" أي أن مشروع خطبتهن لم يتم وهذا راجع إلى سبب العمل بنسبة 94,29% تقابلها نسبة 88,58% رأين أن سبب عدم إتمام مشروع الخطبة هو الأسرة، في حين اللواتي أجبن بنعم بنسبة 8,57 % أعطين

رأيهن في إمكانية عدم إتمام المشروع راجع إلى الأسرة بنسبة 11,42% تقابلها نسبة 5,71 % رأين أن سبب فشل المشروع هو العمل.

ومنه نستنتج أن جل المبحوثات يرجعن سبب فشل مشروع خطبتهن إلى العمل والأسرة معا بدرجات متفاوتة فقط حيث أنَّ بعض المبحوثات أسرهن تشترط العمل وبالتالي العمل عند صاحب المشروع غير مقبول.

الجدول رقم 15: يمثل علاقة تقدم شاب من نفس مجال العمل بأسباب عدم تقدمه

الأسباب / شاب	عدم تقبل المرأة العاملة		عدم تقبل امرأة في نفس مجال العمل		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	19	41,31	5	20,83	24	34,28
لا	27	58,69	19	79,17	46	65,71
المجموع	**46**	**100**	**24**	**100**	**70**	**100**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 65,71 % من المبحوثات اللاتي أجبن ب "لا" أي لم يتقدم لهن شخص من مجال عملهن ويرين أن في نظرهن أن السبب هو عدم تقبل امرأة من نفس مجال العمل بنسبة 79,17 %، في حين أن بعضهن يرى أن السبب هو عدم تقبل المرأة العاملة من الأصل بنسبة 58,69 %.

في المقابل اللاتي أجبن بنعم أي كان لهن الحظ في تقدم شخص لخطبتهن بنسبة 34,28% ما يعادل 19 عاملة رأين أيضاً أن إمكانية عدم خطبتهن من نفس مجال العمل يعود على عدم تقبل المرأة العاملة بنسبة 41,31 % في حين عدم تقبل المرأة من نفس مجال العمل بنسبة 20,83 %. ومنه نستنتج أن سبب عدم التقيد هو العمل أو بالأحرى رفض المرأة العاملة أو التي تعمل في نفس مجال العمل.

الجدول رقم 16: علاقة تقدم شاب للخطبة بإتمام هذا المشروع

إتمام الخطبة / تقدم شاب	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	5	83,4	58	90,62	**63**	**90**
لا	1	16,6	6	9,38	**7**	**10**
المجموع	**6**	**100**	**64**	**100**	**70**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثات بنسبة 90 **%** اللاتي تمت خطبتهن في حين لم يتم هذا المشروع بنسبة 90,62**%**، في حين يقابلها 83,4 **%** من العاملات التي أجبن بنعم وتمت المشروع بنسبة 83,4 **%**. و منه نستنتج أن فشل المشروع راجع للأسباب التي ذكرت م قبل مثل العمل، السكن، .... كلها.

الجدول رقم 17: يبين علاقة اشتراط العمل على الخاطب بإتمام مشروع الخطبة

اشتراط العمل / اتمام المشروع	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	06	10.72	06	100	12	19.36
لا	50	89.28	0	0	50	80.64
المجموع	**56**	**100**	**06**	**100**	**62**	**100**

نلاحظ من الجدول تسجيل أعلى نسبة قدرت بـــ 80.64**%** للمبحوثات اللواتي لم يتم مشروع خطبتهن وسجلت لهن أعلى نسبة 89.28**%** من اللواتي يشترطن العمل في حين نجد نسبة 19.36**%** من اللواتي نجح مشروع خطبتهن وسجلت نسبة 10.72**%** من اللواتي لا يشترطن العمل. ومنه نستنتج من الجدول أن سبب فشل إتمام الزواج هو العمل.

المحور الثالث: عرض وتحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثانية
(يمكن أن يكون تحمل المرأة العاملة للعبء الاقتصادي العائلي سبب في تأخر سن الزواج لديها)

الجدول رقم 18: يمثل توزيع المبحوثات حسب المستوى الاقتصادي للأسرة:

المستوى الاقتصادي للأسرة	التكرار	النسبة المئوية %
مرتفع	5	%7.1
متوسط	63	%90.0
منخفض	2	%2.9
المجموع	**70**	**%100**

يتضح من خلال الجدول توزيع أفراد العينة حسب المستوى الاقتصادي للأسرة حيث يتبين أن أغلب المبحوثات من أسر متوسطة المستوى وبلغت نسبتهن 90% ، تليها نسبة 7.1% من المستوى الاقتصادي المرتفع، ونسبة 2.9% من ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض.

الجدول رقم 19: يمثل توزيع المبحوثات حسب عدد أفراد العائلة:

عدد أفراد العائلة	التكرار	النسبة المئوية %
3 – 5	22	%31.4
5 – 7	38	%54.3
7 فما فوق	10	%14.3
المجموع	**70**	**%100**

يتضح من الجدول أن أغلب أسر المبحوثات هي ضمن الفئة (5-7)فرد بنسبة 54.3% وتليها الفئة (3-5) فرد بنسبة 31.4%.

الجدول رقم 20: يمثل توزيع المبحوثات عدد الأفراد العاملين في الأسرة (إناث، ذكور):

عدد الأفراد العاملين	ذكور		إناث	
في الأسرة	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
[2-0]	63	89.6	60	85.7
[5-3]	7	10.4	10	14.3
المجموع	**70**	**100**	**70**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن عدد الأفراد العاملين من الذكور هو أعلى نسبة ضمن الفئة (0-2) أفراد العينة بنسبة 89.6% ما يقابلها نسبة 85.7% لدى الإناث وهذا ما يبرر ضرورة عمل المرأة إلى جانب الرجل وفقا للظروف المعيشية للأسرة الجزائرية.

الجدول رقم 21: يمثل علاقة المستوى الاقتصادي للأسرة باشتراط المرأة للعمل بعد سن الزواج

الأسباب / اشتراط العمل	الوضعية الأسرية		تحقيق الاستقلال		تحقيق المكانة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	18	85.7	32	80	17	80.9	67	81.7
لا	4	19.04	8	20	3	14.28	15	18.2
المجموع	**21**	**100**	**40**	**100**	**21**	**100**	**82**	**100**

يوضح الجدول تسجيل أعلى نسبة قدرت بـــ 81.7% من المبحوثات اللواتي يشترطن العمل، وسجلت لها أعلى نسبة قدرت بـــ 85.7% للوضعية الاقتصادية للأسرة، ثم تليها نسبة 80.9% لتحقيق المكانة الاجتماعية ونسبة 80% لتحقيق الاستقلال المادي.

وفيما يتعلق باللواتي لم يشترطن العمل بنسبة 18.2% فقد سجلت لهن أعلى نسبة قدرت بـــ 20% لتحقيق الاستقلال المادي، وتليها النسب الأخرى بدرجات متفاوتة. و منه نستنتج أن وضعية الأسرة المادية تحتم على المبحوثة الخروج للعمل من أجل الدعم المادي ومن أجل تحسين الوضع الاقتصادي.

المحور الرابع: عرض وتحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثالثة
(يمكن أن تكون الشروط التي تفرضها الفتاة على الشاب لها علاقة بتأخر سن الزواج لديها)

الجدول رقم 22: يمثل توزيع المبحوثات حسب اشتراطهن للعمل بعد الزواج

اشتراط العمل بعد الزواج	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	56	%80
لا	14	%20
المجموع	**70**	**%100**

من خلال الجدول يتضح لنا أنّ نسبة 80% من المبحوثات تشترط العمل بعد الزواج في حين نجد نسبة 20% لا تشترط العمل علد الزواج.
نستنتج أن جميع المبحوثات إلاّ القلة منهن يشترطن العمل بعد الزواج وهذا لأسباب عديدة من بينها تحقيق طموحها ومساعدة الزوج في العبء الاقتصادي نظراً لظروف المعيشة.

الجدول رقم 23: يمثل توزيع المبحوثات حسب رأيهن حول كون العمل عائق أم لا أمام فرص الزواج

العمل يمثل عائق أمام فرص الزواج	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	39	%55.7
لا	31	%44.3
المجموع	**70**	**%100**

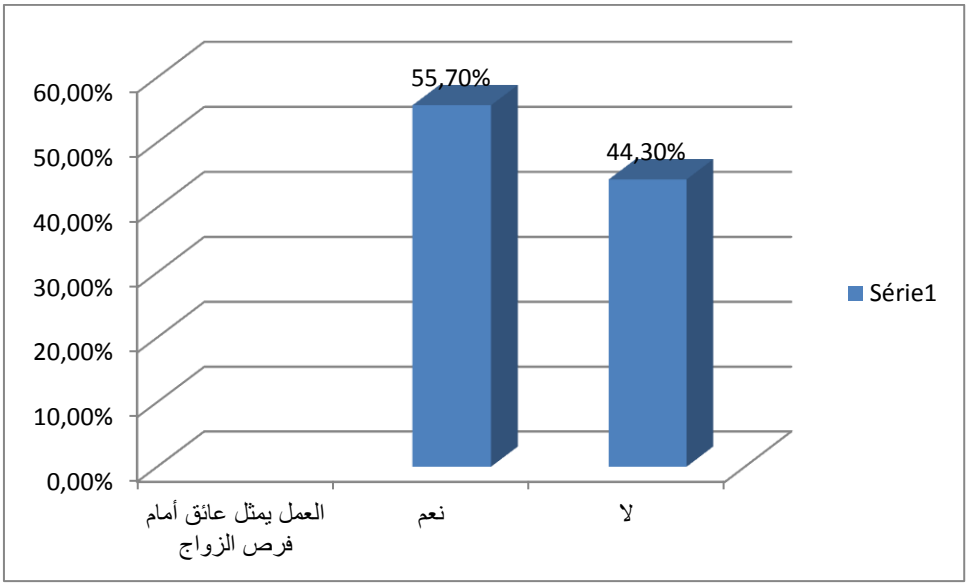

الشكل رقم 2: يمثل توزيع المبحوثات حسب رأيهن حول كون العمل عائق أم لا أمام فرص الزواج

يبين الجدول أن نسبة 55.7% من المبحوثات ترى أنّ العمل عائق أمام فرص الزواج في حين أن نسبة 44.3% ترى عكس ذلك.

نستنتج أن بعض العاملات يرين أن العمل عائق أمام فرص الزواج حيث لا يستطعن التضحية بعملهن مقابل الزواج.

الجدول رقم 24: يمثل توزيع المبحوثات حسب تقدم شاب لخطبتهن؟

هل تقدم	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	63	90.0%
لا	7	10.0%
المجموع	**70**	**100%**

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 90% من المبحوثات تمت خطبتهم في حين نجد أن نسبة 10% لم تتم خطبتهن.

الجدول رقم 25: يمثل توزيع المبحوثات حسب إتمام مشروع الخطبة من عدمه

هل تم	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	6	%8.6
لا	64	%91.4
المجموع	**70**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن نسبة تقدر بـــ91.4% من المبحوثات لم يتم مشروع خطبتهن والجدول اللاحق يبين أسباب عدم إتمام هذا المشروع.

الجدول رقم 26: يمثل توزيع المبحوثات حسب أسباب عدم إتمام الخطبة

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية %
الأسرة	35	%50.0
العمل	35	%50.0
المجموع	**70**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن نسبة تقدر بـــ50% من المبحوثات ترجع عدم إتمام الخطبة بسبب الأسرة والعمل ومنه نستنتج أن كلا من الأسرة والعمل هما من الأسباب المباشرة في تأخر سن زواج المبحوثات وهذا حسب رأيهن.

الجدول رقم 27: يمثل توزيع المبحوثات حسب قبولهن بشاب بطال لخطبتهن؟

هل تقبلين	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	21	%30.0
لا	49	%70.0
المجموع	**70**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 70% من المبحوثات إجابتهن كانت بالرفض في حين نسبة 30% أجبن بالقبول، ومنه نستنتج أن أغلب العاملات يرفض الشاب البطال لأنهن يردن زوجا عاملا يعيل الأسرة في المستقبل وهذا أمر منطقي لأنّ عمل الرجل شرط أساسي وطبيعي أن يكون

أي زوج بالنسبة لأي فتاة وهذا ما يبرهن النسبة الكبيرة التي صرحت بالرفض بسبب بطالة الخاطب.

الجدول رقم 28: يمثل توزيع المبحوثات حسب الشروط التي تفرضها الأسرة

الشروط	التكرار	النسبة المئوية %
العمل	57	%58.18
سكن خاص	24	%24.48
المستوى التعليمي	11	%11.2
المكانة الاجتماعية	6	%6.12
المجموع	**98*[1]**	**%100**

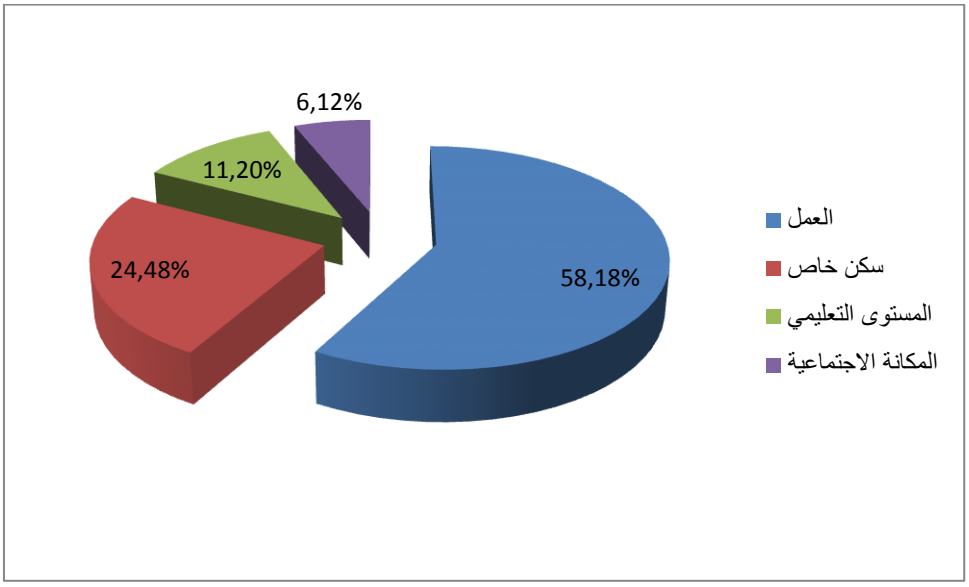

الشكل رقم 03: يمثل توزيع المبحوثات حسب الشروط التي تفرضها الأسرة

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 58.18% من المبحوثات تشترط أسرتها العمل على الخاطب، في حين نسبة 24.48% تشترط أسرتها سكن خاص ثم تليه المستوى التعليمي بدرجة أقل بنسبة 11.2% وفي الأخير المكانة الاجتماعية بنسبة 6.12%.

الجدول رقم 29: يمثل توزيع المبحوثات حسب قيمة المهر المتداولة:

[1] عدد الإجابات 28 متعددة بنسبة 40%.

قيمة المهر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 10	9	%12.9
15-10	47	%67.1
20-15	14	%20.0
المجموع	**70**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 67.1% من المبحوثات ترى أن قيمة المهر المناسبة هي من [10-15] ثم تليها نسبة 20% ترى أن قيمة المهر المناسبة هي [15-20] وشكلت آخر نسبة 12.9% اللواتي أجبن بأن قيمة المهر المناسبة هي أقل من 10 (عشرة).
من خلال ما سبق نستنتج أن غالبية المبحوثات صرحن بأن قيمة المهر المناسبة هي من [10-15] وهي قيمة يمكن اعتبارها مرتفعة بالنسبة للطرف الآخر خاصة بسبب البطالة .

الجدول رقم 30: يمثل توزيع المبحوثات حسب رأيهن في قيمة المهر المتداولة

ما رأيك	التكرار	النسبة المئوية %
مرتفعة	4	%5.7
منخفضة	15	%21.4
مقبولة	51	%72.9
المجموع	**70**	**%100**

يوضح الجدول أعلاه تقييم قيمة المهر المتداولة، حيث تظهر من خلال الجدول أن جل المبحوثات يرين أن قيمة المهر المتداولة مقبولة بنسبة 72.9%، في حين نجد أن نسبة 21.4% يرين أن قيمة المهر منخفضة في حين نجد نسبة 5.7% يرين أن هذه القيمة مرتفعة .

الجدول رقم 31: يمثل توزيع المبحوثات حسب رأيهن ما إذا كانت تكاليف الزواج المرتفعة هي سبب تأخر سن الزواج

هل هي سبب	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	49	%70.0
لا	21	%10
المجموع	**70**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 70% من المبحوثات يرين أن تكاليف الزواج المرتفعة هي سبب تأخر سن الزواج لديهن في حين نجد نسبة 30% منهن ترى العكس.
نستنتج أن جل المبحوثات يرجعن تأخر سن الزواج لديهن راجع إلى تكاليف الزواج المرتفعة بحيث يرين أن الشاب البسيط لا يستطيع توفير جميع متطلبات الزواج المبالغ فيها مقارنة بالوضع الاقتصادي للشاب.

الجدول رقم 32 : يمثل توزيع المبحوثات حسب الالتزامات التي تكلف الرجل أكثر.

الالتزامات	التكرار	النسبة المئوية %
سكن فردي	35	%50.0
عمل دائم	9	%12.9
مهر مرتفع	5	%7.1
المجموع	49	%70.0
إجابة بـــلا	21	%.30
المجموع	**70**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 70% من المبحوثات يرين بأن هناك التزامات تكلف الرجل ، أما نسبة 30% يرين بأنه لا يوجد التزامات تكلف الرجل حيث نجد من بين الالتزامات التي تكلف الرجل نسبة 50% ترى بأن السكن الفردي تكلف الرجل أكثر، بنسبة أقل نجد أن العمل الدائم يكلف الرجل بنسبة 12.9% أما المهر المرتفع فيمثل نسبة 7.1%.
ومنه نستنتج أن أغلبية المبحوثات يفضلن سكن فردي نظرا للتغيرات المجتمع الحاصلة ولتنتج مجال أكبر من الحرية الشخصية.

الجدول رقم 33: يمثل توزيع المبحوثات حسب التعجيزات التي يضعها الرجل

التعجيزات	التكرار	النسبة المئوية %
الحصول على سيارة	15	%30.61
الحصول على منزل	33	%67.34
أخرى	01	%02.05
المجموع	**49*[1]**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن هناك مجموعة التعجيزات يضعها الرجل تتمثل بالدرجة الأولى الحصول على منزل بنسبة 67.34% من المبحوثات وبدرجة أقل للحصول على سيارة بنسبة 30.61% في حين نجد أن بعضهن لا ترى أن هناك تعجيزات يضعها الرجل بنسبة 30%.

الجدول رقم 34: يمثل توزيع المبحوثات حسب اشتراط السكن بعد الزواج

تشترطين	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	39	%55.7
لا	31	%44.3
المجموع	**70**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثات يشترطن سكن فردي بعد الزواج بنسبة 55.7% في حين نجد أن نسبة 44.3% منهن لا يشترطن السكن بعد الزواج.

ومنه نستنتج أن السكن من الشروط التي تفرضها الفتاة على الرجل وهذا الشرط مقارنة بالأوضاع الصعبة لدى الشباب سبب لعزوف الشباب عن الزواج.

[1] نقص في الإجابات 21 إجابة.

الجدول رقم 35: يمثل توزيع المبحوثات حسب مواصفات التي يشترطنها الرجل

المواصفات	التكرار	النسبة المئوية %
المستوى التعليمي	16	%17.99
المركز المالي	11	%12.35
لديه وظيفة	42	%47.19
لديه أخلاق	20	22.47
المجموع	**89*** [1]	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثات أجبن بأن من بين المواصفات التي يشترطنها في الرجل بنسبة أعلى وهي الوظيفة بنسبة 47.19% من المبحوثات في حين نجد أن الدين والأخلاق بنسبة 22.47% وتليها المستوى التعليمي بنسبة 17.99% أما المركز المالي فيأتي بنسبة 12.35%.

نستنتج أن الشرط الأساسي والصفة المطلوبة من المرأة العاملة هو الوظيفة حيث ترى أن العمل هو ضمان مستقبل الأسرة.

الجدول رقم 36: يمثل توزيع المبحوثات حسب قبولهن بزوج أقل منهن في المركز المالي

القبول	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	47	%67.1
لا	23	%32.9
المجموع	**70**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثات يقبلن بالزواج بمن هو أقل منهن في المركز المالي بنسبة 67.1% في حين نجد أن نسبة 32.9% منهن لا تقبلن الزواج بمن هو أقل منهن في المركز المالي.

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثات يقبلن بمن هو أقل منهن في المركز المالي وذلك لأنهن مكتفيات ماليا وماديا.

[1] تعدد الإجابات 19 إجابة بنسبة 27.14.

الجدول رقم 37: يمثل توزيع المبحوثات حسب قبولهن بزوج أقل منهن في المستوى التعليمي

القبول	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	49	%70.0
لا	21	%30.0
المجموع	**70**	**%100**

يتضح من خلال الجدول أن نسبة 70% من المبحوثات تقبل الزواج بمن هو أقل منها في المستوى التعليمي في حين نسبة 30% منهن لا يقبلن بالزواج بمن هو أقل منهن في المستوى التعليمي، ومنه نستنتج أن المستوى التعليمي ليس من الشروط الأساسية لزواج وهذا دلالة على سهولة التفاهم والتوافق والتواصل مع الرجل.

الجدول رقم 38: يمثل توزيع المبحوثات حسب رأيهن في كونهن متأخرات في سن الزواج

متأخرة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	28	%40.0
لا	42	%60.0
المجموع	**70**	**%100**

نستنتج أن نسبة 60% من المبحوثات يرين بأنهن لسن متأخرات في الزواج بينما نجد نسبة 40% منهن يرين عكس ذلك ومنه نستنتج أن العاملات يرجعن تأخر سن الزواج للقضاء والقدر وبعضهن يرجعنه لعدم توفر بعض الشروط.

الجدول رقم 39: يمثل علاقة قيمة المهر والالتزامات التي تكلف الرجل أسباب تأخر سن الزواج مطالب المرأة

الالتزامات / قيمة المهر	المهر		العمل		السكن		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أقل من 10	4	80	2	22.22	3	8.57	9	18.36
15-10	0	00	5	55.55	27	77.15	32	65.32
20-15	1	20	2	22.23	5	35	8	16.32
المجموع	**5**	**100**	**9**	**100**	**35**	**100**	**49**	**100**

نلاحظ من الجدول تسجيل أعلى نسبة قدرت بـــ 65.32**%** من المبحوثات اللاتي تشترطن قيمة المهر ما بين 10 إلى 15 مليون سنتيم وسجلت لها أعلى نسبة 77.15**%** من الالتزامات التي تكلف الرجل وهي السكن، تليها نسبة 55.55**%** للعمل. في نجد أن نسبة 18.36**%** يشترطن قيمة المهر أقل من 10 ملايين، وسجلت لها أعلى نسبة قدرت بـــ 80**%** مما يبن أن قيمة المهر هي السبب في تأخر سن الزواج، ومنه نستنتج أن سبب تأخر سن الزواج لدى المرأة العاملة هو السكن الذي يأخذ الوقت الكامل في إعداده، ثم يأتي العمل كسبب آخر بنسبة 55.55**%** وآخر نسبة هي المهر كسبب في التأخر.

الجدول رقم 40: يبين علاقة الشروط المفروضة على الخاطب من طرف الأسرة بتأخر سن الزواج لدى المبحوثات

المستوى التعليمي للأب / السن	العمل		سكن خاص		المستوى التعليمي		المكانة الاجتماعية		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
نعم	23	40.36	7	29.17	4	36.36	1	16.66	**35**	**55.71**
لا	34	59.64	17	70.83	7	63.64	5	83.34	**63**	**64.28**
المجموع	**57**	**100**	**24**	**100**	**11**	**100**	**6**	**100**	**98**	**100**

نلاحظ من الجدول تسجيل أعلى نسبة قدرت بـــ 64.28**%** للمبحوثات اللواتي يرين أنفسهن غير متأخرات عن الزواج وسجلت لهن أعلى نسبة قدرت بـــ 83.34**%** تشترط أسرهن المكانة الاجتماعية ثم تليها نسبة 70.83**%** لمن تشترط أسرهن سكن خاص، مقابل أدنى نسبة قدرت بـــ 56.64**%** للعمل، وفيما يتعلق باللواتي يرين أنفسهن متأخرات عن الزواج 35.71**%** فسجلت لهن أعلى نسبة قدرت بـــ 40.36**%** لمن اشترطت أسرهن العمل مقابل أدنى نسبة قدرت بـــ 16.66**%** لمن اشترطن المكانة الاجتماعية. نستنتج أن العمل سبب في تأخر سن الزواج.

4-1 خصائص العينة:

تبين من خلال الجداول ذات الأرقام 1، 2، 3، أن عينة الدراسة هي من جنس إناث وأغلبهن ضمن الفئة العمرية [35-40] معظمهن من أصل جغرافي حضري، لهن أقدمية في العمل ما بين سنة إلى 11 سنة.

5- نتائج الدراسة:

نتائج الفرضيات:

نتائج الفرضية الأولى:

بعد بناء وعرض وتحليل البيانات الخاصة بالجانب الميداني، توضح لنا أن العمل هو من الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى تأخر سن الزواج لدى المرأة العاملة، حيث كانت فرضيتنا الأولى مبنية على هذا الأساس يمكن أن يكون العمل في حد ذاته سبباً في التأخر عن سن الزواج سواءًا كان العمل للمرأة أو الرجل، حيث قدرت نسبة 58,18% من المبحوثات اللواتي تشترط أسرهن

العمل على طالب الزواج، في حين نجد نسبة 91,13% من المبحوثات اللواتي رأين أن مشروع خطهن لم ينجح وهذا بسبب العمل الذي يشترطنه على الخاطب وهذا بنسبة 94,29%، حيث أصبح العمل شرط من الشروط الأساسية لعائلة الفتاة تفرضه على الخاطب، وبالتالي لا ينجح المشروع وفقاً لهذا الشرط.

فالعمل أصبح مطلب أساسي لإتمام الزواج ويرتبط بالطرف الأخر كون الرجل هو المسؤول عن بناء الأسرة ورعايتها مادياً، وللقيام بالزواج وبناء وتكوين أسرة وللتفكير بإنشاء مشروع الحياة بإنجاب الأولاد ورعايتهم وتعليمهم يجب توفر قاعدة اقتصادية وهذا نراه عند الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتوسط.

نتائج الفرضية الثانية:

لقد كان طرحنا للفرضية الثانية له علاقة بالعبء الاقتصادي العائلي الذي يشغل الفتاة وخاصة العاملة، حيث تبين لنا من خلال ما قمنا به من عرض وتحليل البيانات أنَّ نسبة 90% من المبحوثات ذوات الأسر مستواهن الاقتصادي متوسط و هذا ما تبين لنا من خلال الجدول رقم 18 في حين نجد في الجدول رقم 19 أن أغلب أسر المبحوثات يتراوح عدد أفرادها ما بين 5 و 7 أفراد بنسبة 54.3% اما الجدول رقم 20 اتضح من خلاله أن نسبة الإناث العاملات في الأسرة قدرت بـــ 85.7%.

و منه نستنتج أن الفتاة العاملة تسعى إلى الخروج للعمل و هذا ما يبينه الجدول رقم 22 بنسبة 81.7% من العاملات اللواتي اشترطن العمل و هذا راجع إلى وضع أسرهن الاقتصادي المتوسط بحيث أصبحت تنافس الرجل في مجال العمل، هذا لأن الظروف المعيشية والمتغيرات الحاصلة أجبرتها على السعي وراء العمل لضمان عيش أسرتها، مما جعلها تؤخر فكرة الارتباط.

نتائج الفرضية الثالثة:

بعدما قمنا بتحليل البيانات والمعطيات تبين لنا أن هناك شروط تفرضها الفتاة وأسرتها على الخاطب مما جعل العمل في الدرجة الأولى وهذا الشرط مطروح بغض النظر عن سن الفتاة وإنّ كانت هي تقبل بالشاب البطال إلاَّ أن الأسرة تفرض ذلك، أي يجب على طالب الزواج أن يكون

عامل وهذا المطلب وجدناه عند الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض، بينما نجد أصحاب المستوى الاقتصادي المرتفع فتشرط السكن الخاص لابنتهم، ففي كل الحالات هناك شروط مفروضة تعدت شرط العمل بضرورة توفير السكن الخاص بنسبة 55,7% كما صرحت أغلب المبحوثات أنَّ تكاليف الزواج المرتفعة سبب في تأخر سن الزواج لديها وهذا ما يوضحه الجدول رقم 25 والذي يبين الالتزامات التي تكلف الرجل وتمثلت في السكن والعمل.

كما أنَّ هناك تعجيزات يضعها الرجل في ظل هذه الالتزامات تتمثل في الحصول على منزل بنسبة 67,34% والحصول على سيارة بنسبة 30,69% وهذا ينعكس على الفتاة حيث يقوم الشاب بتأجيل الزواج.

6- الاستنتاج العام:

بعد بناء وعرض وتحليل البيانات الخاصة بالجاني الميداني نستنتج ما يلي:

أن كل من المتغيرات الاجتماعية والتعليمية والثقافية من جملة العوامل الأساسية المساهمة في خلق ظاهرة تأخر سن الزواج لدى المرأة العاملة، حيث أن هذه العوامل كانت وراء تأخر سن الزواج، بحيث يرجع هذا التأخر إلى التغير الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع الجزائري ونتيجة لعدة تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية أدت إلى تحولات كبيرة مست الأفكار والعادات الاجتماعية المرتبطة بهذه الظاهرة.

من أهم هذه الأسباب هي الشروط الاجتماعية والمهنية المفروضة على طالب الزواج سواء من الفتاة أو أسرتها، تلك الشروط المبالغ فيها التي أدت بالعديد من النساء بتأجيل زواجهن، ومن أهم تلك الشروط قيمة المهر المبالغ فيها واشتراط السكن الخاص وضرورة عمل الشاب، أصبحت من الشروط المفروضة على شباب اليوم، وفيما يخص عمل الشاب وجدنا من خلال الدراسة أن 70% من مجموع النساء والعاملات يشترطن عمل الرجل، فالعمل أصبح مطلب أساسي لإتمام الزواج.

كما تبين من خلال الدراسة أن المستوى الاقتصادي لأسرة المرأة له دور أيضاً في تأخر سن الزواج لديها حيث تساهم المرأة في الرفع من هذا المستوى وكما تساهم في إعالة العائلة وتحقيق بعض الاحتياجات وقد تتحمل كل العبء في بعض الأحيان.

كما أن من أبرز وأهم الأسباب أيضاً هي الشروط الاجتماعية والمفروضة على طالب الزواج سواء من الفتاة أو أسرتها تلك الشروط المبالغ فيها التي أدت بالعديد من الشباب بتأجيل الزواج وبالتالي ينعكس ذلك على الأنثى ولعل أهم تلك الشروط هي قيمة المهر واشتراط سكن فردي.

ومن بين الشروط المفروضة أيضاً هي التي نجدها من طرف الأسرة فنجد العمل في الدرجة الأولى وهذا الشرط مطروح لغض النظر عن سن الفتاة وإن كانت هي تقبل بالشاب البطال ومتدني الأجر فأسرتها ترفض ذلك أي يجب أن يكون طالب الزواج عامل وهو مطلب تفرضه أغلب الأسر ذات المستوى الاقتصادي المتوسط والمنخفض بينما نجد أصحاب المستوى الاقتصادي المرتفع فتشترط سكن خاص لابنتهم، ففي كل الحالات هناك شروط مفروضة، فشرط العمل هو شرط لابد منه عند الأسر، بل تجاوزته بضرورة توفير سكن خاص وغالباً ما نجد الشروط بين الفتاة وأسرتها متقاربة، كما صرحت أغلب المبحوثات أن تكاليف الزواج المرتفعة سبب في تأخر

سن الزواج لديها عموماً خصوصا اللواتي يرين أنها مقبولة ومنخفضة فهن لا يرجعن تأخر سن الزواج بالنسبة للإناث إلى غلاء المهور وتكاليف الزواج وإنما ترجع إلى أسباب أخرى من بينها عامل السكن كاشتراط السكن الفردي.

أما فيما يخص عمل الفتاة الذي يعتبر كذلك من المتغيرات الأساسية ومن الأسباب المباشرة لتأخر سن زواجها، فإن النتائج المتحصل عليها تمثلت أساساً في التأثير غير المباشر لمتغير العمل حيث نجد أن من بين الأسباب البارزة لتأخر سن زواج الفتاة هو اشتراط العمل بعد الزواج حيث مثلت نسبة 80% من مجموع النساء العاملات يشترطن العمل بعد الزواج وهذا نظرا للتغيرات والتطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري وكذا الأعباء المتزايدة على الزوجين، كما نجد أن المرأة تسعى إلى تحقيق عدة متطلبات من بينها تحقيق الاستقلال المادي وهذا ما ظهر من خلال الجداول 9-10 حيث مثلت سبة تحقيق الاستقلال المادي 68,43% لدى المرأة العاملة وأيضاً من خلال الأسباب التي تدفع المرأة للخروج إلى العمل والتي كان من أبرزها تحقيق استقلال مادي.

- يمكن أن تكون مواصفات الاختيار للشريكة سبباً في تأخر سن الزواج.
- تحملها للعبء الاقتصادي العائلي للعائلة سبباً في تأخر سن الزواج لدى المرأة.
- يمكن أن تكون الشروط التعجيزية للفتاة سبباً في تأخر سن الزواج لديها.

سعي المرأة العاملة إلى تحقيق عدة متطلبات من بينها تحقيق الاستقلال المادي يلعب دوراً كبيراً في تأخير سن الزواج لديها وهذا ما ظهر من خلال الجدول رقم 9-10 حيث مثلت نسبة تحقيق الاستقلال المادية 68,43% لدى المرأة العاملة وأيضاً من خلال الأسباب التي تدفع المرأة للخروج للعمل والتي كان من أبرزها تحقيق الاستقلال المادي، وأيضاً نجد أن من بين الأسباب البارزة لتأخر سن الزواج هو اشتراط المرأة للعمل بعد الزواج حيث مثلت نسبة 80% من مجموع النساء العاملات يشترطن العمل بعد الزواج وهذا نظراً للتغيرات والتطورات الحاصلة على المجتمع الجزائري وكذا الأعباء المتزايدة على الوالدين

خاتمة الدراسة:

تعتبر الأسرة العمود الفقري للمجتمع والتي إن صلحت صلح المجتمع وإن فسدت فسد المجتمع، ولعلّ أساس نجاحها هو البداية السليمة لها وهي عملية الزواج هذه الأخيرة التي تعرف تذبذبا لدى الشباب اليوم من الجنسين الذي تزامن مع التغير المستمر لمقاييس الزواج.

ولقد كان الزواج مبكرا للنساء يتزوجن قبل سن العشرين أما حاليا فهناك أعداد قليلة ممن يتزوجن قبل سن العشرين فقد كان يلاحظ انخفاض سن الزواج الأول بالنسبة للإناث والذكور وذلك لعدة اعتبارات إلا أن التغيرات التي مست مختلف جوانب حياتنا ساهمت في تغير نموذج الزواج في الجزائر بارتفاع سن الزواج الأول لدى الطرفين والزواج في حد ذاته أصبح عملية شخصية أكثر من كونه عملية يشترك فيها أفراد وزملاء وأقارب من أجل إتمامه، حيث أصبح الشاب والفتاة هما اللذان يقرران مصيرهما الزواجي.

وعلى خلفية هذه التغيرات التي عرفتها عملية الزواج والتي نتج عنها انتشار واسع وجد سريع لظاهرة العنوسة ويمكن القول أن ظاهرة العنوسة أصبحت تمثل هاجس كل فتاة تكون قد تجاوزت سن الزواج المتعارف عليه في المجتمع، ذلك أن الفتاة وحسب ما تبين من خلال نتائج هذه الدراسة أن حظوظها في الزواج تقل كلما تقدمت في السن، كما أصبحت ظاهرة العنوسة تمثل ظاهرة اجتماعية جد خطيرة لابد لها من حلول عملية سريعة وفعالة للحد من انتشارها إن العنوسة ظاهرة تهدد استقرار المجتمع، فالارتفاع المستمر في نسبة العوانس من شأنه أن يعصف ببنية وتماسك المجتمع وذلك لأن الآثار المترتبة عنه لا تمس المرأة فحسب بل الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أهم تلك الآثار هو الانتشار اللامحدود لمختلف أنواع الانحرافات وفي مقدمتها العلاقات الجنسية غير الشرعية.

قد جاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء انتشار ظاهرة العنوسة.

ومن خلال النتائج الميدانية للدراسة تبين لنا أن للظروف المعيشية التي يعيشها الشاب الجزائري دخل في انتشار الظاهرة، فبطالة الشاب وصعوبة الحصول على المسكن وارتفاع تكاليف الزواج في ظل غلاء المعيشة شكلت أهم العوامل السوسيواقتصادية التي تقف أمام إقبال الشاب على الزواج، وخاصة أن أسلوب الحياة قد تغير كثيرا مقارنة بالسنوات السابقة، بحيث أصبح له مقتضياته ومستلزماته وعدم توفرها قد تنعكس بالسلب على حياة الشاب.

وتحقيق ذلك قد يتطلب من الشاب سنوات عديدة من عمره بدأ بالتخرج من الجامعة ثم أداء الخدمة الوطنية، ثم البحث عن عمل مستقر يضمن له أجرا مناسبا لتحقيق أهدافه وطموحاته، ووصولا إلى البحث عن السكن المستقل (شراءه، بناءه، أو كرائه)ليصل بذلك إلى الثلاثينيات من عمره بدون زواج، وعندما يتهيأ الشاب ماديا للزواج فإنه في أغلب الأحيان لا يتجه في اختيار لشريكة حياته

نحو من تماثله السن بل الأصغر منه، لتقل بذلك حظوظ مماثلاته في السن ويتسبب في عنوسة البعض منهن، كما شهدت المرأة تغيرات هامة من حيث المكانة والدور، بحيث أصبحت تسعى إلى إثبات ذاتها في المجتمع من خلال التعليم والعمل أولا ثم الزواج وفي ظل تعلم المرأة فأعطى لها هذا مكانة في المجتمع بحيث أصبحت تأخذ قراراتها بنفسها سواء في اختيار شريك حياتها أو بتأجيل زواجها إلى ما بعد تحقيق طموحاتها كما أنها أصبحت ترفض التخلي عن المبادئ وشروطها في الزواج وخاصة وأنها أصبحت مستقلة ماديا وتعول نفسها بنفسها فلم تعد ترى في الرجل العائل الوحيد لها وأنها بدونه لا حياة لها، بل بالعكس أصبحت تختار من يناسبها ولا يهمها إن تأخرت في الزواج، كما أن الشباب اليوم يختار شريكة حياته بنفسه فيأخذ الوقت اللازم لذلك دون التأثر بتأخر سنه في الزواج بل يرى في ذلك شيئا إيجابيا يجعله يختار وينتقي ما يناسبه، وارتفاع مستواها التعليمي واستقلالها المادي غير من نظرتها نحو بعض السلوكات الاجتماعية وفي مقدمتها الزواج، بحيث تراجع هذا الأخير في سلم أولوياتها لحساب الدراسة والعمل، وهذا ما أدى إلى تأخر سن زواجها وتسبب الطموح العلمي المتزايد لها في عنوستها وإقبال المرأة على التعليم والعمل لقي تشجيعا من طرف الأسرة وقد انعكس الطموح المتزايد والاستقلال المادي بسلب على بعض النساء بحيث تسبب في عنوستهن، ومن خلال مما سبق ، يمكننا قول أن ظاهرة العنوسة وليدة تفاعل العديد من العوامل الاجتماعية، والتعليمية والاقتصادية

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1) ابن منظور جمال الدين الأنصاري، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثاني، د ت.
2) إحسان محمد الحسن، مدخل إلى علم الاجتماع، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1988.
3) أحمد التكلاوي، التغير والبناء الاجتماعي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ب ط، 1968.
4) احمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، ب ت.
5) أحمد عمر هاشم، الأسرة في الإسلام، القاهرة، دار قباء، ب ط، 1998.
6) الأخضر ضربان، المرأة الجزائرية في تدعيم الاقتصاد الوطني، مجلة الجزائرية، العدد 116، 1983.
7) أسماعيل أنصاري عبد الحميد، قضايا المرأة بين تعليم وتقاليد المجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000.
8) بدران أبو العينين بدران، أحكام الزواج والطلاق في الإسلام، مصر، دار التأليف، ط2، 1961.
9) تفاريد بيضون، المرأة والحياة الاجتماعية في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
10) حسن عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب ط، 1997.
11) خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط1، 2004.
12) دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، الأردن، دار وائل، ط1، 2004.
13) زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، مطبعة السعادة، الطبعة2، القاهرة.
14) سامية مصطفى الخشاب، النظريات الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر 2008.
15) سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة، دار المعرفة، ط1، ب س.
16) سلوى عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل ، القاهرة، ط1، 2002.
17) سناء أحمد أمين، الزواج بين النجاح والأزمة والفشل، دار الفكر العربي للطبع والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 2008.
18) شمس الدين الشيخ، تأنيس العوانس، دار النهضة للنشر، الجزائر، ب ط، ب ت.

19) صلاح مصطفى الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية، القاهرة، عالم الكتب والطباعة والنشر، بدون سنة.
20) طلعت إبراهيم لطفي، كمال الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، القاهرة، دار غريب، ب ط، 1999.
21) عادل بغزة، أسباب تأخر سن الزواج في الجزائر وأثره على الخصوبة، رسالة ماجستير في الديمغرافيا ، قسم العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، 2008-2009.
22) عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1999.
23) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات في نظرية في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب ط، 1995.
24) عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران والسكن والإسكان، الجزائر، دار الهدى، ب ط، 2007.
25) عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
26) عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، القاهرة، دار الوفاء، ب ط، 2002.
27) عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ب ط، 1983.
28) علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، دار النشر، القاهرة، ط1، 1979.
29) علياء شكري وآخرون، المرأة في الريف والحضر، دراسة لحياتها في العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 1988.
30) عمر الحولاني قادية، "تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها"، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2006.
31) عمر فروخ، الأسرة في الشرع الإسلامي، بيروت، المكتبة العلمية والمكتبة العصرية، ط1، 1951.
32) فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ب ط، ب س.
33) كامليا إبراهيم عبد المفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
34) محمد أبو زهرة، محاضرات في عقد الزواج وآثاره، القاهرة، دار الفكر العربي، ط2، 1971.

35)محمد إسماعيل قباري،"البحث العلمي ومناهجه"، وكالة المطبوعات، الكويت، بدون سنة.
36)محمد بن سالم السيحاني، أستاذ المرأة، شركة الشهاب، الجزائر، ب س.
37)محمد توفيق أبو علي، وضع المرأة في العالم الإسلامي، بدار التقريب بين مذاهب الإسلامية، بيروت، ط1، 2003.
38)محمد شفيق، البحث العلمي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، 2001.
39)محمد شفيق، السكان والتنمية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ط2، 2004.
40)محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، ط2، 1981.
41)محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، القاهرة، دار المعارف، ب ط، 1966.
42)محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 1997.
43)محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، الإسكندرية، منشأة المعارف، ب ط، 2003.
44)محمود محمد الشيخ، المهر في الإسلام بين الماضي والحاضر، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2000.
45)مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الأردن، مؤسسة الوراق، ط1، 2000.
46)مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلوالمصرية، ب ط، 1977.
47)معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، عمان، دار الشروق، ب ط، 1994.
48)منير طلعت الرشيدي، السكان والتباين الجغرافي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.
49)موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي وكمال بوشرف، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
50)موسى أبو حوسه، التغير الاجتماعي في الريف الأردني، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، ب ط، 1988.
51)مولاي ملياني بغدادي، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، قصر الكتاب، الجزائر، 1997.
52)ناجح راشد القادري وآخرون، مناهج البحث الاجتماعي، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ط1.
53)ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة العاصمة، الجزائر، ط2، ب س.
54)نضال حميد الموسوي، علم الاجتماع وقضايا اجتماعية، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ب ط، 1998.

55) هيفاء فوزي، المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، دار طلاسي للدراسات للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1987.

ب- <u>الرسائل والمذكرات</u>

56) أغبال حورية، واقع العنوسة في المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، سنة 2006، 2007.

57) دراسة عمرية ميمون، تغير نموذج الزواج في الجزائر، مذكرة ماجستير في الديموغرافيا، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009

58) دراسة حنان محمد علي المطيري، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتأخر سن الزواج عند الشباب السعودي، على عينة من الشباب من مدينة جدة، مذكرة ماجستير ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز.

59) دراسة محمد مرسي محمد مرسي، تأخر سن زواج الفتيات (العوامل الاجتماعية والاقتصادية)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2009.

60) السهلي محمد علي، علاقة البطالة بالجرائم المالية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف الأمنية، الرياض، 2003.

61) سهيل يخلف، تقنيات قياس وتحليل الفقر في الجزائر، رسالة ماجستير في الديموغرافيا، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2007-2008.

ج- <u>المعاجم والقواميس:</u>

62) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية "إنجليزي، عربي، فرنسي" دار الكتاب اللبناني، ط2، 1994.

63) عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ب ط، 1980.

64) المنجد في اللغة العربية، دار الشرق، بيروت، ط26، ب ت.

د- <u>المجلات والجرائد:</u>

65) رياض إبراهيم أحمد، المرأة العاملة بين المسؤولية المهنية وإنجاز الواجبات المنزلية، صحيفة تشرين، تاريخ 2002/02/11.

66) أحمد محمد سعد، ياسر عبد الكريم الحوراني، المرأة وقوة العمل من منظور إسلامي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، الدوحة ، قطر، العدد الأول، 2000.

67) مصطفى عوفي، خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عدد19، جوان2003.

68)جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، إصدارات الجامعة العربية، العدد 2، 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أولا: الكتب

69) ***MINISTERE DE LA SANTE DE LA POPULATION ET DE LA REFORME HOSPITALIERE, ons suivi de la situation des enfants et de femmes, mics 3 Alger, 2006, P56.***

70) ***Ajbilou Aziz, Analyse de la variabilité spatio-temporelle de la primo-nuptialité au magreb, Belgique : academic bruyhaut, 1998.***

71) ***Determinants of Delayed Male Marriage in Egypt. By Miriam Marks, in avecina : the standford journal on muslim affairs, 2011.***

72) ***DAVID BEGG ET AUTRES, MACROECONOMIE, DUNOD, 2e Edition, Paris, 1999.***

73) ***Enquête Algerienne sur la santé de la famille (EASF) en 2002-2004, ONS, Ministère de la santé et de la population, ligues des états arabes.***

ثانيا: المعاجم و القواميس

74) ***La Rousse librairie de la rousse , Paris, 1986, p1204.***

ثالثا: مواقع الأنترنت:

75) الديوان الوطني للإحصاء ***http://www.ons.dz.collections***

الملاحق